جيوبولتيكس
الإرهاب

مناطق الخطر .. فهم العلاقة بين جغرافية البشر والإرهاب

2

جيوبولتيكس الإرهاب – 2

مناطق الخطر: فهم العلاقة بين جغرافية البشر والإرهاب

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المدير العام

د. خالد عكاشة

نائب المدير العام

اللواء. محمد إبراهيم

تحرير وإشراف

د. دلال محمود

إخراج فني: **إسلام علي**

رقم الإيداع: **23/1911**

الترقيم الدولي: 978-977-86529-5-9

الطبعة الأولى، يناير 2024

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

المقدمة: الإطار العام 5
د. دلال محمود

الفصل الأول:

التأصيل النظري للعلاقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب 17
محمد عز

الفصل الثاني:

داعش وأرض الخلافة التقليدية:
لماذا العراق وسوريا؟ 59
أحمد سلطان

الفصل الثالث:

تأثير الجغرافيا البشرية على الإرهاب في الصراعات الداخلية:
دراسة حالة ليبيا واليمن 89
د. شادي عبد الوهاب

الفصل الرابع:

تأثيرات الجغرافيا البشرية على إرهاب حركة طالبان في أفغانستان 119
مني قشطة

الفصل الخامس:

الجغرافيا البشرية وخريطة الإرهاب في أوروبا
(الحالة الفرنسية نموذجًا: قراءة في القراءات الغربية) 151
د. توفيق أكليمندوس

الخاتمة:

استخلاصات ونتائج الدراسة 185
د. دلال محمود

المقدمة

يُعتبر الإرهاب ظاهرة بشرية شديدة التعقيد؛ إذ يتطلب فهم دوافعه وأسبابه وكذلك أهدافه وتطوره وآثاره أكثر من تخصص علمي، بدايةً من علم النفس إلى علم السياسة وعلم الجغرافيا وعلم التاريخ وعلم الاقتصاد، وغيرها من التخصصات التي تندرج تحت مظلة العلوم الاجتماعية. وبالتالي، يُعتبر المدخل الاجتماعي في دراسة الإرهاب الذي يركز على فهم الأسباب والآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية ذات الصلة بالظاهرة الإرهابية، واحدًا من الأساليب الرئيسية في تحليل الإرهاب والتفاعلات البينية له التي تؤثر على سلوك الفرد والمجتمع. وفي سياق دراسة الإرهاب، يشمل المدخل الاجتماعي عدة عناصر متداخلة لتشكل نمطًا معقدًا من العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تساهم في فهم ظاهرة الإرهاب، وتطوير الاستراتيجيات لمواجهتها. ومن أهمها: العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وذلك للاهتمام بفهم كيف تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية على تكوين التصورات والمواقف التي قد تدفع بعض الأفراد نحو اللجوء إلى العنف السياسي أو الإرهاب، عوامل مثل: الفقر، وانتشار الجهل، والتمييز الاجتماعي. وكذلك العوامل الثقافية مثل: أساس الهوية، والاتجاه الفكري والسياسي. يستكشف هذا الجانب كيف يمكن للهوية الدينية والثقافية والاجتماعية أن تلعب دورًا في تشكيل مفاهيم الفرد حول العدالة والانتماء، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى الانخراط في أنشطة إرهابية.

بالإضافة إلى أنماط التفاعلات الاجتماعية؛ حيث يهتم المدخل الاجتماعي أيضًا بتحليل كيفية تأثير التفاعلات الاجتماعية، سواء داخل المجتمع أو على مستوى عالمي، في تشجيع أو تقويض الانخراط في الأنشطة الإرهابية. وتظهر العلوم السياسية كحقل معرفي أساسي في دراسة الإرهاب، على اعتبار أن التنظيمات الإرهابية تستهدف التأثير على القرار السياسي وتوجهات صانع القرار باستخدام العنف لفرض أفكارها الدينية أو السياسية أو غيرها.

ومن بين كافّة التخصصات التي تدرس الظاهرة الإرهابية -سابقة الذكر- كانت "الجغرافيا" موضع اهتمام محدود نسبيًا مقارنة بالتخصصات الأخرى، وكادت الكتابات فيه أن تنحصر في دراسة تأثير الموقع الجغرافي على أنشطة التنظيمات الإرهابية، أو في انتشار الإرهاب العابر للحدود، من ناحية. ومن ناحية أخرى، العلاقة بين الجغرافيا السياسية والإرهاب. هذا الاهتمام المحدود نسبيًا لا يتناسب مع ما يكتسبه المدخل الجغرافي من أهمية في دراسة الإرهاب بما يُضيفه من عمق للإرهاب والإرهابيين، وعوامل انتشاره، وسبل تقويضه. كما يمكن أن يُوظَّف المدخل الجغرافي لدراسة تحركات التنظيمات الإرهابية والجماعات التي ترتبط بها، وهي التحركات التي تتعلق بالثقافات والأعراق والأوضاع التاريخية للإرهابيين وقواعدهم؛ فقد تستند اختياراتهم واستراتيجياتهم إلى اعتبارات مكانية، أو قد تكون الهجمات نتيجة للسياق الجغرافي؛ إذ إن فهم هذه الجوانب الجغرافية يوفر المعرفة المتقدمة للعمليات المستقبلية.

الجغرافيا البشرية والإرهاب

الإرهاب ظاهرة مركبة تجمع بين كافة الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، سواء في تواجده أو انتشاره أو تأثيره أو مكافحته، وهو ظاهرة متواجدة منذ مرحلة قبل الميلاد، ثم تطور عبر الحقب التاريخية الكبرى واتخذ شكل موجات كبرى، لكل منها خصائص مميزة. والملاحظ أن هناك بؤرًا للإرهاب في كل مرحلة ينتشر فيها الإرهاب، وكان للشرق الأوسط النصيب الأكبر من هذه البؤر في المراحل المختلفة، الأمر الذي يُثير العديد من التساؤلات، مثل: ما هي خصائص البيئة التي

ينشط وينتشر فيها الإرهاب؟ هل هناك دورٌ لسكان مكان ما يعزز أو يقوض من انتشار الإرهاب؟ وما هي أكثر أقسام الجغرافيا التي تؤثر وتتأثر بممارسة الإرهاب؟.

مثل هذه التساؤلات يمكن أن تجد إجاباتها من خلال الجغرافيا البشرية، والتي تعرف بأنها أحد أقسام علم الجغرافيا، وتهتم بدراسة العلاقات المتبادلة بين الناس والبيئة المحيطة بهم، بحيث تركز على التنظيم المكاني التي تتشكّل فيها حياة الناس وأنشطتهم وتفاعلاتهم مع الطبيعة. تعمل الجغرافيا البشريّة على إبراز فكرة أنّ الظواهر الاجتماعيّة ترتبط بالمكان والبيئة الطبيعية والبشرية أيضًا.

يمكن تقسيم هذا الفرع من الجغرافيا إلى تخصصات مختلفة حسب نوع الدراسة التي تركّز عليها، أهمها؛ الجغرافيا السكّانيّة: تركّز الجغرافيا السكّانيّة على كيفيّة توزيع السكان حسب الطبيعة المكانيّة لتناسب نموّهم، وتكوينهم، وهجرتهم. والجغرافيا الثقافيّة: تهتم الجغرافيا الثقافيّة بدراسة الاختلافات المكانيّة للثقافات الإنسانيّة، أي دراسة أسباب اختلاف العادات والأعراف الثقافيّة مثل: اللّغة، والدين، وسبل العيش باختلاف المكان والزمان، وتتفرّع من الجغرافيا الثقافيّة، جغرافيا الدّين، وجغرافيا اللغة. والجغرافيا الاقتصاديّة: تركّز الجغرافيا الاقتصاديّة على توزيع الأنشطة الاقتصاديّة البشريّة وتنظيمها حسب المكان الجغرافي، وتحديد الموقع المناسب لها، وهي أكثر فروع الجغرافيا البشريّة حيويّة، ومن فروعها: الجغرافيا التسويقيّة، والمواصلات. والجغرافيا السياسيّة: تُعتبر من أهم مجالات الجغرافيا البشريّة، بحيث إنها تركّز على كيفيّة تأثير المناطق الجغرافيّة على الوظائف السياسيّة، وتقسيم أراضي وموارد بلدان العالم حسب الحدود السياسيّة، ومن فروعها: الجغرافيا العسكريّة، والجغرافيا الانتخابيّة.

كذلك، فإن فهم العلاقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب يساهم في توجيه الجهود نحو فهم أعمق للتحديات الأمنية العالمية، لأن الظروف الجغرافية يمكن أن تشكل الوجدان الاجتماعي والسياسي، كما أن استكشاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تلعب دورًا في تشكيل أفكار وتصرفات الأفراد المتورطين في الأنشطة الإرهابية. كما يمكن للجغرافيا البشرية أن تسلط الضوء على أنماط الهجمات وتحليل العلاقات المكانية.

ومن الملاحظ اهتمام أغلب أدبيات الإرهاب بنطاق جغرافي معين هو الشرق الأوسط وأفريقيا (شمالًا وغربًا)، وبجغرافيا بشرية محددة هي الشعوب الإسلامية؛ وذلك على الرغم من أن هناك عمليات إرهابية تحدث في العالم كله، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة وآسيا. وتُحيل الأدبيات هذا التركز للإرهاب في النطاق الجغرافي السابق الذكر إلى العوامل التالية:

1. تأثير الحقبة الاستعمارية: فالخبرة التي مرت بها شعوب الشرق الأوسط وأفريقيا جعلتهم ينظرون إلى الدول الغربية باعتبارها مستعمِرة حتى بعد الاستقلال، ولم يتغير إدراكهم لها على هذا النحو، فمارسوا العنف ضدها أثناء وجودها على أراضيهم في المراحل التاريخية السابقة. ومع انتهاء الحرب الباردة وهيمنة القيم الغربية، استعادوا هذا الإدراك، وقاوموا الفكر الغربي ورفضوه، واتجهوا إلى الانغلاق على الثقافات المحلية لتنتشر بينهم الاتجاهات المتشددة. ويُعرف هذا الاتجاه الفكري بـ"مرحلة ما بعد الاستعمار".

2. انتشار الدين الإسلامي بين أغلب شعوب هذا النطاق الجغرافي كان يعني أن الجغرافيا البشرية السائدة فيه متشابهة؛ لذلك ارتبطت الجغرافيا بالسياق الحضاري الإسلامي الذي اعتبرته كثير من الدول الغربية خصمًا حضاريًّا لها فيما بلورته نظرية "صدام الحضارات" التي اعتبرت الإسلام حضارة منغلقة تُخالِف المنظومة القيمية الغربية، وفي مقدمتها "الديمقراطية"، كما فسرت كثير من الأدبيات الغربية تراجع مستويات التنمية البشرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية في دول الشرق الأوسط وأفريقيا، بأنه يعود لسمات أصيلة في شعوب هذه الدول وثقافتهم الدينية، كما عزز تدخل الولايات المتحدة الأمريكية المفرط في شئون هذه الدول سياسيًّا وتدخلها عسكريًّا وبقاء قواتها في كل من أفغانستان والعراق، أو من خلال توجيه ضربات عسكرية على أراضي بعض الدول، مثل سوريا واليمن، متذرعةً في ذلك بمكافحة الإرهاب. عزز الاتجاهات الرافضة للهيمنة الغربية والسياسات الأمريكية، وزاد من فرص انتشار الفكر المتشدد الذي تتبناه التنظيمات الإرهابية.

3. على الرّغم من عالمية الإرهاب؛ فإن الإرهاب العقائدي يعد هو الأكثر انتشارًا في الشرق الأوسط منذ العصور القديمة وحتى الوقت الحاضر. ولهذا تعد التنظيمات الإرهابية النشطة في المنطقة هي الأكثر تأثيرًا، وهي التي تتوارى في الدين الإسلامي، والتي يعود منبعها إلى جماعة الإخوان التي نشأت في مصر مستغلة الظروف الاجتماعية في هذه المرحلة.

البداية في المجتمع المصري..

في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، كانت مصر تمر بتحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة، وكانت خصائص السكان تعكس هذه الظروف والتحولات؛ فقد كان المجتمع المصري متشابكًا بطبقاته الاجتماعية. مصر كانت تخضع للاستعمار البريطاني في تلك الفترة، وكانت هذه التأثيرات تظهر في مختلف جوانب الحياة، بدءًا من السياسة وصولًا إلى الاقتصاد والثقافة. وكان هناك تواجد للطبقة العليا والوسطى والفقيرة، وكان الفقراء يعانون من ظروف اقتصادية صعبة، في حين كانت الطبقة العليا تحتفظ بامتيازاتها. وكانت معدلات الأمية مرتفعة في تلك الفترة، خاصة في الطبقات الفقيرة، فقد كان الوصول إلى التعليم محدودًا، والتعليم الجيد كان يتاح بشكل أساسي للطبقات العليا. وكانت الهوية الثقافية والدينية تلعب دورًا هامًا في حياة السكان؛ حيث كان الإسلام يُشكل جزءًا أساسيًا من الهوية الوطنية، وكان له تأثير كبير على العادات والتقاليد، ومع ذلك كان هناك تنوع في الطرق التي يفهمون بها الدين ويمارسونه.

في فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين في مصر، كان لرجال الدين دور بارز في توجيه المجتمع وتأثير الأحداث السياسية والاجتماعية. تأثير رجال الدين كان واضحًا في عدة جوانب، مثل: العمل الوطني ومقاومة الاستعمار، والدور الأساسي في توجيه الثقافة والتعليم، بالإضافة تلك الأدوار والتأثيرات التي كانت تشير إلى تفاعل رجال الدين مع الظروف المتغيرة في مصر في تلك الفترة، سواء من حيث التحديات الاقتصادية أو التحولات الاجتماعية والسياسية.

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين واحدة من أهم الجماعات الإسلامية في العالم، وكانت بدايتها في مصر عام 1928، حيث تأسست على يد حسن البنا. كانت هذه الفترة من الزمن هامة للغاية في تاريخ مصر، إذ تزامنت مع تغيرات اجتماعية وسياسية هائلة. في هذا السياق الاجتماعي والسياسي، قام الشيخ حسن البنا بتأسيس جماعة الإخوان المسلمين، مستفيدًا من الظروف الملائمة لتوسيع نفوذها، كما استفاد من الغموض والجاذبية الدينية في جذب أعداد كبيرة من الشباب.

نجح حسن البنا في استخدام المجتمع المصري في ذلك الوقت بعدة طرق لتحقيق أهدافه الدينية والاجتماعية. إليك بعض الطرق التي اعتمدها البنا لاستغلال المجتمع، أبرزها: تقديم الخدمات الاجتماعية لبناء قاعدة داعمة وتعزيز التفاعل الإيجابي مع المجتمع، خاصة من الشباب. كما ركّز البنا على التربية والتعليم كوسيلة لتحويل المجتمع. أسس مدارس ومؤسسات تعليمية تعتمد على المبادئ الإسلامية، وقام بتأهيل الشباب وتوجيههم نحو فهمٍ أعمق للإسلام. كان ذلك وسيلة لتشكيل آراء وفهم الأجيال الشابة. والأهم تمثل في استفادة البنا من الطابع الديني في المجتمع المصري، حيث استخدم الدعوة الإسلامية كوسيلة للتأثير وجذب المؤيدين. قام بتبني قضايا اجتماعية ملموسة وربطها بالقيم الإسلامية لتعزيز التأثير الديني في الحياة اليومية.

وكان البنّا يرى المجتمع المصري منقسمًا بسبب الأفكار التحررية التي أدت إلى انتشار الإلحاد والتحلل الأخلاقي، خاصةً مع غياب دولة الخلافة الإسلامية، فيقول: "جمهرة الشعب –حينذاك– كانت إما من الشباب المثقف، وهو معجب بما يسمع من هذه الألوان (المقصود الأفكار التي تدعو للتحلل والانطلاق)، وإما من العامة الذين انصرفوا عن التفكير في هذه الشئون لقلة المنبهين والموجهين". ولم يكن الانقسام الفكري فقط هو ما رصده البنا في المجتمع، بل كانت الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين العامة وغيرهم من أبناء الطبقة الأرستقراطية والمختلطين بهم، وتكررت الإشارة إلى هذه الفوارق في مذكراته وفيما تركه من رسائل وجهها في خطبه ولأتباعه.

واعتبر أن رجال الدين يتحملون قدرًا من مسئولية التقصير في التصدي لمظاهر الانحلال والبُعد عن الدين، نتيجة قبوعهم في المساجد وحلقات العلم والدرس فقط،

وهذه الأماكن لا يتردد عليها العوام الذين يجهلون القراءة والكتابة، وينشغلون في البحث عن قوت يومهم، ولا ترفيه لديهم إلا جلسات الأصدقاء على المقاهي.

وقد استفاد البنا من رؤيته للمجتمع المصري في تأسيس التنظيم؛ فوصف البنا للمجتمع بالانقسام والضعف وانتشار الأمية والفقر، دفعه للاستفادة من هذه السمات ومعرفة كيفية توظيفها لنشر أفكاره (والتي سماها تجديد الدعوة للدين الإسلامي). إن غالبية الشعب يريدون أن يجدوا مَن يهبط إليهم من علياء المثقفين ويحدثهم بلغة بسيطة تختلف عن فصاحة رجال الدين، ويعينهم على المعيشة بعيدًا عن تكبر الأرستقراطيين وإحسانهم المُذل. ولذلك كان في تقديره أن تقديم أفكاره ووجود قبول لها يتوقف على نجاحه في الوصول لقلوب هذه الأغلبية من الشعب، وتوجيهها فيما بعد هذا الوصول.

ولذلك، اعتبر أن المساجد وحدها لا تكفي في إيصال التعاليم الإسلامية إلى الناس، بل ربما لا تكون المكان الأنسب؛ فالمترددون على المساجد لا يحتاجون إلى الوعظ والإرشاد. فقام ومجموعة من زملائه بدار العلوم وبعض أصدقائه -ليس الأزهريون منهم- بالخروج لنشر أفكارهم في المقاهي والمحافل العامة، مع تأكيده على الجميع ضرورة عدم الإطالة في الخطاب، وتبسيط اللغة والتركيز على الأمور الحياتية، لجذب الانتباه وتقديم صورة مختلفة للواعظين ورجال الدين. إن الفطنة التي أظهرها البنا في خطواته الأولى لنشر أفكاره تُظهر ذكاءً اجتماعيًّا واضحًا، لكنها لا تؤكد مدى حُسن النوايا في استخدام هذا الذكاء، وبالطبع تنقسم الآراء حول ما إذا كان البنا يرى في نفسه أنه صاحب دور ودعوة في توجيه المجتمع، كما تشير كتابات الإخوان ومعتقدهم، أم أنه كان يخطط لتأسيس تنظيم وأن يغرس له الجذور في المجتمع حتى يصعب نزعه.

وبصفة عامة، حقق حسن البنا نجاحًا في بناء شبكات اجتماعية قوية لنشر فكرها وتعزيز تأثيرها، واعتمد في هذا على التأثير في المؤسسات الاجتماعية والثقافية، مثل الجامعات والمدارس والمؤسسات الدينية. قامت جماعة الإخوان بالمشاركة الفعّالة في هذه المؤسسات لنقل قيمها وأفكارها إلى الأجيال الشابة وتأثيرها على التكوين الثقافي. وساعده في هذا انتشار حالة الاستقطاب السياسي في المجتمع

المصري، فقامت جماعة الإخوان بتوظيف القضايا السياسية والوطنية لجذب المؤيدين، وشكلت تحالفات مع القوى الشبابية والوطنية لتعزيز وجهات نظرها وتحقيق تأثير أكبر.

ويمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة، إن هناك علاقة ارتباطية بين الجغرافيا والإرهاب، لكنها تتطلب المزيد من التحليل والتعمق في أبعادها، ويهتم **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** بدراسة العلاقة بين الجغرافيا والإرهاب، وقد أصدر الجزء الأول من الدراسة في كتاب "جيوبوليتكس الإرهاب: الشبكات والمسارات"، لتناول العلاقة بين جغرافيا المكان وخصائص البيئة السياسية المحيطة وبين الإرهاب. ويقدم في هذا الكتاب الجزء الثاني من هذه العلاقة؛ حيث تعتبر الجغرافيا البشرية منبرًا يفتح نافذة على عالم البشر وتفاعلاتهم مع البيئة المحيطة، فهي دراسة للمكان والمجتمع، وفهم لكيفية تشكيل المكان والزمان للهويات والتوجهات. وفي هذا السياق، يسعى هذا الكتاب إلى استكشاف الروابط الدقيقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب، من خلال اكتشاف كيف يتشكل الإرهاب وينمو في ظل البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال فصول الكتاب التي يمكن توضيحها فيما يلي:

الفصل الأول بعنوان (**التأصيل النظري للعلاقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب**)، ويركز الفصل على التأصيل النظري للعلاقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب، من خلال دراسة علاقات التأثير المتبادلة بين الجغرافيا بفرعيها الطبيعية والبشرية وبين الظواهر الاجتماعية. وذلك بالتركيز على ثلاثة فروع رئيسية من فروع الجغرافيا البشرية هي: الجغرافيا السكانية، والجغرافيا الثقافية، والجغرافيا الاقتصادية، لتوضيح الخصائص التي تُميز السكان في أماكن تموضع التنظيمات الإرهابية. ويهتم الفصل بعدة محاور، أهمها مراجعة الأدبيات التي تناولت موضوع الجغرافيا البشرية والإرهاب، ثم يوضح الأسس النظرية للعلاقة بين الجغرافيا السكانية ودراسة الإرهاب، والجغرافيا الثقافية والإرهاب، ثمّ الجغرافيا الاقتصادية والإرهاب.

الفصل الثاني بعنوان (**داعش وأرض الخلافة التقليدية: لماذا العراق وسوريا؟**)، لعبت الجغرافيا البشرية في المنطقة المعروفة بالهلال الخصيب دورًا بارزًا في تكوين وتطور الحركة الجهادية المعاصرة، وخصوصًا في دولتي سوريا والعراق اللتين أصبحتا في الفترة من 2014–2019 مركزًا للخلافة المكانية التي أعلنها تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميًا باسم «داعش». وتسعى الدراسة إلى بحث علاقة الجغرافيا البشرية في دولتي سوريا والعراق بوجود ونشاط تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، كما تهدف للإجابة عن تساؤل رئيسي هو: لماذا اختار داعش هاتين الدولتين كمعقل لخلافته المكانية التي يُخطط التنظيم لإعادتها مرة أخرى بعد أن انهارت بسقوط قرية الباغوز فوقاني التابعة لمحافظة دير الزور السورية، في مارس 2019؟

الفصل الثالث (**تأثير الجغرافيا البشرية على الإرهاب في الصراعات الداخلية: دراسة حالة ليبيا واليمن**)، التركيز الأساسي في هذا الفصل هو البعد المتعلق بالجغرافيا البشرية، أو الأبعاد الثقافية والدينية والقيمية المرتبطة بالأفراد المقيمين في مناطق الصراعات؛ إذ إن الجغرافيا البشرية تركز بشكل أساسي على التفاعلات الإنسانية والثقافية والقيمية المرتبطة بالسكان في منطقة جغرافية معينة، وذلك في محاولة لفهم أسباب ميل جماعة معينة إلى دعم التنظيمات الإرهابية دون أخرى. ويفترض الفصل أن وجود اضطرابات داخلية حادة تؤدي إلى تراجع أو انهيار في قدرة الدولة على توفير الخدمات، بالإضافة إلى وجود مظالم مجتمعية تأتي من ضمن العوامل التي تساهم في انتعاش الظاهرة الإرهابية. وسوف يتم اختبار هذه الفرضية من خلال دراسة تنظيم داعش في الحالة الليبية، أو تنظيم القاعدة في اليمن، من خلال وصف وتحليل البيئة الشعبية الحاضنة للتنظيمات الإرهابية في كلٍّ من ليبيا واليمن باعتبارهما من أعقد الصراعات المسلحة التي تشهدها المنطقة منذ عام 2011.

الفصل الرابع بعنوان (**تأثيرات الجغرافيا البشرية على إرهاب حركة طالبان في أفغانستان**)، ويُسلط هذا الفصل الضوء على خصائص البنية الاجتماعية التقليدية للمُجتمع الأفغاني (اللغة، الدين، الثقافة، بنية الأسرة، التقاليد، والقواعد والأخلاق القبلية)، مع بيان تأثيراتها ودورها في بزوغ نموذج حركة طالبان وتشكيل كينونتها الفكرية، فضلًا عن قدرتها على الاستمرار والتغلغل في بنية المُجتمع الأفغاني

رغم فلسفتها المُتشددة التي ترجمتها مُمارستها في الحكم وعلاقاتها وارتباطاتها الجهادية مع العديد من التنظيمات الإرهابية الأخرى، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة، الذي كان سببًا رئيسيًا في إسقاط فترة حكمها الأولى في تسعينيات القرن الماضي. وكان تناول الموضوع من خلال خصائص المجتمع الأفغاني، والخصائص العرقية للب wشتون باعتبارها العرقية المهيمنة على الحركة، ثم العوامل المجتمعية التي أدت إلى ظهور طالبان ووصولها للحكم، وحللت انعكاسات خصائص المجتمع الأفغاني على مُمارسات حركة طالبان.

وأخيرًا، الفصل الخامس المعنون (**الجغرافيا البشرية وخريطة الإرهاب في أوروبا: الحالة الفرنسية نموذجًا: قراءة في القراءات الغربية**)، يهتم الفصل بتحليل الكتابات الفرنسية التي تشرح تأثير المجتمع والتركيبة السكانية في فرنسا على اتجاه الأفراد للانضمام للتنظيمات الإرهابية في أوروبا بصفة عامة وفي فرنسا وبلجيكا على وجه الخصوص، ويقدم الفصل قراءة نقدية لهذه الكتابات تربطها بالسياق الثقافي والاجتماعي الأوروبي.

1 التأصيل النظري للعلاقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب

محمد عز*

تضرب جدلية العلاقة بين الأشخاص والمكان والبيئة بجذورها إلى الفكر الاجتماعي والسياسي القديم، وأهمها الفكر الخلدوني؛ فقد أشار ابن خلدون (1332–1406) في مقدمته الشهيرة إلى تأثير المناخ على طبائع الشعوب، وأثر ذلك على تشكيل أجسادهم وألوانهم وسلوكهم، فالأمم تختلف في ألوانها ونشاطها وشجاعتها وفي طبائعها وسلوكها باختلاف مساكنها من وجه الأرض بين جبل وسهل أو في منطقة باردة أو حارة أو معتدلة. ويضرب ابن خلدون مثالًا على ذلك بالقاطنين في الإقليم الحار وأثر ذلك على أمزجتهم قائلًا: "ولما كان السودان ساكنين في الإقليم الحار، فقد رأينا من خلق السودان الخفة والطيش وكثرة الطرب، فتجدهم مولعين

*باحث دكتوراه في علم الاجتماع السياسي

بالرقص على كل توقيع، موصوفين بالحمق في كل قطر"، وذلك على عكس المتوغلين في التلال الباردة: "كيف ترى أهلها مطرقين في الحزن"[1]. كما أشار مونتسكيو (1689–1755) في كتابه "روح القوانين" إلى أن جرائم العنف تزداد بالقرب من خط الاستواء، في حين يزداد تعاطي المسكرات بالقرب من القطبين. وأشار لومبروزو (1835–1909) إلى الدور الجغرافي في تفسير السلوك الإجرامي؛ حيث أشار إلى أن نسبة القتل تقل في السهول المنبسطة، وتزيد كلما ارتفعنا عن سطح البحر[2].

ولاقت أيضًا العلاقة بين الأشخاص والبيئة والمكان الذي يعيشون فيه (نعني هنا المكان بمعناه الواسع، وليس الفيزيقي، بما يشمله من علاقات تفاعلية وشبكات اجتماعية وعمليات تبادلية، ونظم للولاء والعصبية والقرابة، ونظم النسب والمصاهرة) اهتمام العديد من علماء الاجتماع الحديثين، وأشار هؤلاء العلماء إلى دور المكان في تشكيل الأشخاص وفي تشكيل سلوكياتهم وهوياتهم الاجتماعية؛ حيث يشير عالم الاجتماع جورج زيمل (1858– 1918) إلى التفاعل (التأثير والتأثر) الحادث بين الأشخاص والمكان بقوله: "ما هذا الوعاء المتسع ونحن فيه كأننا نقاط هائمة، هي فينا ونحن فيه»، ويعبر ميشيل فوكو (1926– 1984) عن ذلك قائلًا: «الفضاء هو الذي نعيش فيه، والذي يستخرجنا من أنفسنا، والذي يحدث فيه تآكل حياتنا ووقتنا وتاريخنا الذي يمزقنا، وهو بحد ذاته مكان غير متجانس، نحن نعيش مجموعة من العلاقات»[3].

كذلك، لاقت العلاقة بين الأشخاص والبيئة والمكان اهتمام علماء الجغرافيا، فنجد توبلر مؤكدًا على الترابط الشديد بينها قائلًا [4]: «إن أول قانون للجغرافيا هو أن كل شيء يرتبط بكل شيء آخر، ولكن الأشياء الأقرب ترتبط أكثر من الأشياء البعيدة». وقد ظهرت الاهتمامات الأولى للدراسة الامبريقية للعلاقة بين الجغرافيا والجريمة في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، حينما قسم جيري فرنسا إلى خمسة أقاليم، ودرس الجريمة فيها خلال الفترة (1825 – 1830)، وتضمنت الدراسة عددًا من الجداول والخرائط تناولت الموقع الجغرافي وأعمار مرتكبي الجرائم[5].

ومنذ ذلك التوقيت بدأ الاهتمام بدراسة علاقات التأثير المتبادلة بين الجغرافيا – بفرعيها الطبيعية والبشرية – والظواهر الاجتماعية. ومع زيادة أعداد الهجمات

الإرهابية في الثمانينيات من القرن العشرين بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة بين الجغرافيا الإرهاب، وتطورت الدراسات في هذا المجال شيئًا فشيئًا (كما سنقرأ لاحقًا في الجزء الخاص بتاريخ العلاقة بين الجغرافيا ودراسات الإرهاب). وأدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى طفرة غير مسبوقة في مجال بحوث الإرهاب، وظهور مناهج بحثية جديدة[6]، وهنا برز بقوة الاهتمام بدراسة الإرهاب من منظور جغرافي؛ حيث لوحظ نمو في استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأحداث الإرهاب العابرة للحدود الوطنية والمحلية، والتوقع بها لمنع مهاجمتها مستقبليًا[7].

وقد كان هذا الاهتمام -على حد سواء- من الجغرافيا بفرعيها: الجغرافيا الطبيعية؛ التي ركزت على العلاقة بين الظواهر الطبيعية كشكل الأرض، المناخ، توزيع اليابس والماء، والموقع الجغرافي والحدود السياسية في التأثير على نشأة التنظيمات الإرهابية أو تمركزها وانتشارها. والجغرافيا البشرية؛ التي ركزت على دراسة التنظيم المكاني والعمليات التي تشكل حياة الناس وأنشطتهم، وتفاعلاتهم مع الأماكن التي يعيشون فيها، وتحليل الخصائص الاجتماعية للسكان، وما هي الخصائص السكانية المحفزة للإرهاب، وتفرعت عدة فروع عن الجغرافيا البشرية، كما سنوضح لاحقًا.

يحاول هذا الفصل من الكتاب أن يركز على التأصيل النظري للعلاقة بين أحد الفروع المهمة من الجغرافيا؛ وهو الجغرافيا البشرية الإرهاب، وذلك بالتركيز على ثلاثة فروع رئيسية من فروع الجغرافيا البشرية هي: الجغرافيا السكانية، والجغرافيا الثقافية، والجغرافيا الاقتصادية، منطلقين من سؤال رئيسي مفاده: **هل ثمة خصائص معينة (اجتماعية، ثقافية، اقتصادية) للسكان تحفز النشاط الإرهابي وتزيد من احتمالية نشأته؟**

ويتبنى هذا الفصل تعريف الإرهاب الذي تستخدمه قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD): "التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة غير القانونية والعنف من قبل جهة فاعلة غير حكومية لتحقيق هدف سياسي أو اقتصادي أو ديني أو اجتماعي من خلال الخوف أو الإكراه أو التخويف". كما يناقش هذا الفصل الإرهاب بنوعيه؛

المحلي والدولي. ونتبنى نموذجًا نظريًا يشير إلى التعقد والتداخل الشديد بين الجغرافيا البشرية والإرهاب، حيث تبدو العلاقة معقدة أشد تعقيد ومتداخلة، وتظهر علاقات ديناميكية (تأثير وتأثر) بينهما. انظر شكل رقم (1).

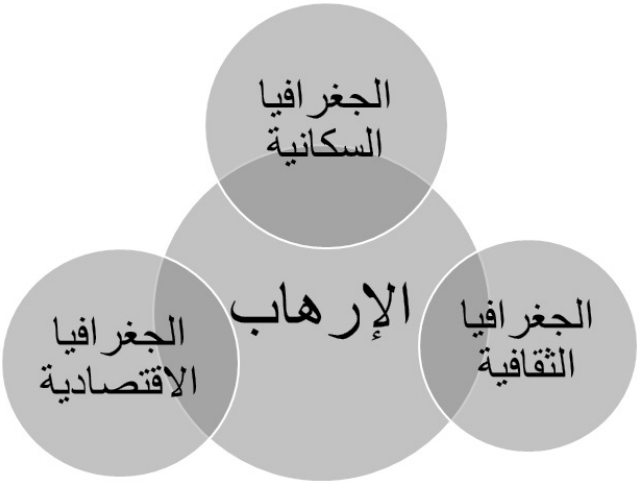

شكل رقم (1) التداخل والتأثير المتبادل بين الفروع الثلاثة من الجغرافيا البشرية والإرهاب

ولتحقيق الهدف المنشود، والإجابة عن السؤال الرئيسي المطروح، نبدأ أولًا بالتأصيل لتاريخ العلاقة بين الجغرافيا ودراسات الإرهاب، ثم نحاول التأصيل النظري للعلاقة بين فروع الجغرافيا البشرية الثلاثة المذكورة أعلاه والإرهاب، لنحدد طبيعة العلاقة بين كل منهم، والأسباب المؤثرة على زيادة احتمالية نشأة التنظيمات الإرهابية، وأخيرًا نختم الفصل بخاتمة نلخص فيها النتائج التي توصلنا إليها خلال هذا الفصل حول طبيعة العلاقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب.

أولًا: تاريخ العلاقة بين الجغرافيا ودراسات الإرهاب:

ظهرت دراسات الإرهاب كمجال بحثي في بداية السبعينيات من القرن العشرين[8]، ومع تزايد الأعمال الإرهابية في الثمانينيات، وارتفاع متوسط عدد الأعمال الإرهابية المعلنة من عشرة أعمال في الأسبوع إلى ذات العدد في اليوم الواحد، تزايد الاهتمام بأبحاث الإرهاب تبعًا لهذه الزيادة المطردة في عدد الحوادث

الإرهابية[9]. وطيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات، ركزت معظم أدبيات الإرهاب على دراسة الإرهاب كفعل إجرامي (كأحد أنماط السلوك العنيف)، وجاءت معظمها لتناقش الإرهاب كمتغير مستقل يؤثر على قوة الدولة وعلى فرض التنمية والاستثمار. وركزت بعض هذه الأدبيات على الإرهاب كمتغير تابع، حاولت بحث مسبباته، ولكن تأثرت هذه الدراسات -إلى حد كبير- بالنظرة الضيقة للإرهاب كأحد أنماط السلوك العنيف، وحصرت معظم أسبابه في التعصب الديني، والحرمان النسبي، وسوء الأوضاع الاقتصادية، أو ركزت على العوامل النفسية التي تدفع بالأشخاص إلى الإرهاب[10].

وفي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، قامت بعض دراسات الإرهاب بمراقبة سلوك الأشخاص المتهمين في قضايا إرهابية، طبقًا لمكتب التحقيق الفيدرالي الأمريكي، وتوصلت هذه الدراسات إلى أن مسببات الإرهاب تختلف تمامًا عن مسببات الإجرام التقليدي. وعلى هذا النحو، يتصرف الإرهابيون بطرق مختلفة عن المجرمين التقليديين، كما أن الجرائم الإرهابية على قدر عالٍ من التنظيم والإعداد على عكس الجرائم التقليدية التي تميل إلى أن تكون عفوية وغير منظمة في كثير من الأحيان[11]، وأدى ذلك إلى تغيير العديد من وجهات النظر التي كانت تتعامل مع الإرهاب كنمط من أنماط العنف والجريمة. ومع نهاية الألفية الثانية، بدأ ظهور أعداد كبيرة من الباحثين في مجال الإرهاب، وبدأت دراسات الإرهاب تتراكم بصورة كبيرة[12].

وأدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى طفرة غير مسبوقة في مجال بحوث الإرهاب، وحفزت إلى زيادة توجيه التمويلات لأبحاث الإرهاب، كما شجعت على ظهور مناهج بحثية جديدة، بما بشر بما أطلق عليه الباحثون «الموجة الثانية من بحوث الإرهاب»[13]. وهنا برز بقوة الاهتمام بدراسة الإرهاب من منظور جغرافي؛ حيث لوحظ نمو في استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأحداث الإرهاب العابرة للحدود الوطنية والمحلية، والتوقع بها، لمنع مهاجمتها مستقبليًا، كما اكتسب المدخل الجغرافي في دراسة الإرهاب أهميته من اعتبار أن التعامل مع مشكلة اجتماعية وسياسية معقدة

مثل الإرهاب من منظور جغرافي يؤدي إلى فهم أكبر، ليس فقط لمواقع الإرهابيين وأنشطتهم، ولكن للعمليات المكانية، واتصالات الشبكات الاجتماعية، والعمليات النظامية الاجتماعية، والتغيرات في المكان والزمان[14].

وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أدت تصرفات تنظيمات إرهابية، مثل تنظيمي القاعدة وداعش، إلى إعادة تعريف وتوسيع مفهوم الإرهاب، وزيادة البحث لفهم هذه الظاهرة المعقدة، فقد ظهرت تحولات متعلقة بخصائص الإرهابيين يصعب فهمها، ومن الأمثلة على ذلك انضمام حوالي 20,00 أجنبي من دول متقدمة إلى داعش، وحاولت أربع شابات من كولورادو الانضمام إلى المقاتلين الإرهابيين في سوريا، ولكن تم إحباط ذلك من قبل إجراءات الحكومة الأمريكية، وكذلك فتيات من إنجلترا ينجحن في محاولتهن الانضمام إلى داعش، ويذهب مراهق كندي اعتنق الإسلام إلى سوريا حيث يستشهد في صفوف داعش، وعالم كمبيوتر تلقى تعليمه في بريطانيا، وُلد في عائلة عديمة الجنسية في الكويت، وأصبح الإرهابي الأكثر مطاردة في العالم، ويصرخ مقاتل سويدي أشقر من داعش: «أنا أقضي أفضل وقت في حياتي»[15]؛ كل هذه التحولات أشارت إلى التغير الكبير الذي يجري في ساحة الإرهاب، وبالتالي يجب أن يجري في ساحة دراسته، فلم يعد كافيًا أن يفسر العمل الإرهابي بأنه نتيجة لاضطرابات نفسية أو نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية لأفراد تلك التنظيمات الإرهابية، أو أن نقول إن انخفاض المستوى التعليمي يلعب دورًا في تجنيد العناصر الإرهابية أو غيرها من التفسيرات التقليدية للأسباب المؤدية للإرهاب.

لقد ظهر جليًا أن الظاهرة الإرهابية تتمدد وتنتشر، وأدى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية إلى التحول إلى عالم الجهادية، وبعد الاستيلاء على مساحات واسعة من العراق وسوريا في عام 2014، اجتذب تنظيم الدولة الإسلامية عشرات الآلاف من الأجانب الذين سعوا إلى بناء مجتمع إسلامي جديد في دولة الخلافة الحديثة، وكان من بينهم مهندسون ومحاسبون ومعلمون وفتيات مراهقات، بالإضافة إلى مقاتلين، وأعادوا تنشيط الحركات الجهادية القائمة وحفزوا موجة جديدة من الدعم للجهادية بشكل عام، مما جعل بعض الباحثين يطلق على هذه الموجة من

الإرهاب لفظ «الإرهاب الجديد»، وأصبحت التفسيرات الضيقة غير صالحة، بل يحتاج الإرهاب الجديد إلى تضافر العلوم لفهم تعقيدات هذه الظاهرة[16].

وقد جاءت جغرافيا الإرهاب لتحاول إيجاد منهجيات جديدة تأخذ في اعتبارها المنظورات الجغرافية؛ فمواقع الإرهابيين، والأماكن التي يعيشون فيها، والجماعات التي ينتمون إليها، لها روايات محددة وراء دوافعهم تتعلق بالأعراق والديانات التي ينتمون إليها، والثقافات التي يتشبعون بها، والأيديولوجيا التي يتبنوها، وكذلك المواقف التاريخية، وقد تستند خياراتهم واستراتيجياتهم إلى اعتبارات مكانية، وقد تكون الهجمات نتيجة للسياق الجغرافي، وحتى آثار الهجمات الإرهابية تعتمد بشكل كبير على السياق الجغرافي الذي تحدث فيه هذه الهجمات. ويوفر ذلك معرفة مسبقة بالعمليات الإرهابية المستقبلية وطبيعة الأماكن المحفزة للإرهاب، وخصائص السكان الداعمين والمحفزين لنشأة التنظيمات الإرهابية، وكذلك نقاط القوة والضعف في التنظيمات الإرهابية[17].

وقد انقسمت الدراسات في جغرافيا الإرهاب إلى قسمين رئيسيين تفرع عنهما عدة فروع، هما: الجغرافيا الطبيعية، والجغرافيا البشرية. تناولت الجغرافيا الطبيعية، العلاقة بين الظواهر الطبيعية كشكل الأرض، المناخ، توزيع اليابس والماء، الموارد الطبيعية، وكذلك الموقع الجغرافي والحدود السياسية، في التأثير على نشأة التنظيمات الإرهابية أو تمركزها وانتشارها، وتشير بعض الدراسات إلى الدور الذي لعبته الجغرافيا الأفغانية على نشأة تنظيم طالبان؛ حيث تسببت الطبيعة التضاريسية للبلاد في إعاقة نظم النقل والاتصالات الداخلية بين المقاطعات الأفغانية، كما ساهمت في ضعف الارتباط بين المراكز الحكومية المتمركزة في الأغلب في المدن مما جعل معظم المناطق الحكومية بعيدة عن سيطرة الحكومة. وإلى جانب بعض العوامل الاجتماعية والسياسية الأخرى، كانت جغرافيا أفغانستان أحد العوامل الرئيسية في تحفيز نشأة حركة طالبان[18].

بينما ركّزت الجغرافيا البشرية على دراسة التنظيم المكاني والعمليات التي تشكل حياة الناس وأنشطتهم، وتفاعلاتهم مع الأماكن التي يعيشون فيها، وارتكزت الدراسة هنا على فكرة أن العالم يعمل مكانيًا وزمانيًا، وأن العلاقات الاجتماعية

لا تعمل بشكل مستقل عن المكان والبيئة، ولكنها ترتكز بشكل كامل عليهما ومن خلالهما. واحتلت الثقافة مكانة بارزة في محاولة فهم أكبر وأعمق للسلوك الإرهابي، وحدد الباحثون القيم الثقافية غير المتوافقة باعتبارها السبب الرئيسي للعنف في العالم. وحاولت تحليل الخصائص الاجتماعية للسكان، وما هي الخصائص السكانية المحفزة للإرهاب[19].

ثانيًا: الجغرافيا السكانية ودراسة الإرهاب:

نحاول في هذا الجزء من هذا الفصل الإجابة عن السؤال المتعلق **بطبيعة العلاقة بين الجغرافيا السكانية والإرهاب**، وينبع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية هي: هل تؤثر زيادة عدد السكان والكثافة السكانية في مجتمع ما على نشأة الإرهاب فيه أو تعمل كعائق له؟ وما دورها في جذب الأنشطة الإرهابية؟ هل انتشار الجهل وانخفاض نسبة التعليم في مجتمع ما تجعله أكثر عرضة لنمو تنظيمات إرهابية بداخله أم يعرقل نشأتها ونموها؟ هل يعد التركيب النوعي للسكان محفزًا للنشاط الإرهابي؟ وبكلمات أخرى: هل زيادة عدد الذكور عن الإناث في مجتمع ما يزيد من احتمالية نشأة تنظيمات إرهابية في هذا المجتمع؟ وأخيرًا، هل زيادة أعداد الهجرة إلى مجتمع ما تجعله أكثر عرضة من غيره لنشأة التنظيمات الإرهابية؟

1. عدد السكان والإرهاب:

يشير التراث النظري في هذا النطاق إلى أن عدد السكان يمثل متغيرًا هامًا في تحفيز نشأة الإرهاب، ففي أطروحته للدكتوراه بجامعة ميسوري-كولومبيا، والتي قام فيها بدراسة أسباب الإرهاب خلال الفترة (1970- 2010) أشار "Richard" إلى أن ثمة علاقة طردية بين السكان والإرهاب؛ فكلما زاد عدد السكان زادت احتمالية نشأة الإرهاب، حيث يصبح من الصعب على الحكومات السيطرة على أعداد كبيرة من الناس ومراقبتها. كما أن زيادة عدد السكان تزيد من احتمالية رفض مجموعة ما لشرعية الدولة[20].

كما توصلت العديد من الدراسات إلى النتيجة نفسها؛ حيث أشارت إلى أن زيادة أعداد السكان ينبئ بزيادة احتمال نشأة الإرهاب. فمن ناحية يكون من الصعب على الحكومات أن تمارس السيطرة عليها، ومن ناحية ثانية توفر الدول المكتظة بالسكان

فرصًا أكبر للإرهابيين للاندماج بين المواطنين العاديين، كما تزيد من قاعدة المجندين المحتملين، وتزيد من احتمالية وجود متعاطفين يمولون هذه التنظيمات[21].

كما أن زيادة عدد السكان قد يؤدي إلى أن ينتشر السكان عبر مسافات كبيرة، بما يؤدي إلى حدوث التجزئة الجغرافية التي تؤدي بدورها إلى مزيد من الإرهاب[22]؛ حيث تؤدي التجزئة الجغرافية إلى انخفاض الوجود الحكومي في جميع أنحاء الأراضي الوطنية مما يؤدي إلى سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[23]، ويشجع -في نهاية المطاف- الخارجين عن القانون إلى استخدام ذلك في زيادة قدراتهم العملياتية وتجنيد عدد أكبر للعمل ضد الحكومات المركزية[24]. ويضيف (Okafor and Piesse) أن التجزئة الجغرافية تؤدي بدورها إلى هشاشة الدولة (المرتبطة بعدم قدرتها على إدارة السلطة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية)، مما يسبب ليس الإرهاب المحلي فحسب، بل أيضًا الإرهاب العابر للحدود الوطنية، كما هو الحال في الحالة الكولومبية، حيث تعمل مجموعة القوات المسلحة الثورية الكولومبية من الأراضي الأكوادورية والفنزويلية[25].

ويرى (Goldstone) أن النمو السكاني يمكن أن يؤدي إلى العنف السياسي في شكل صراع أهلي أو إرهاب، وذلك عندما يؤدي إلى الزيادة في الطلب على الأراضي، وإذا لم يحصل العدد المتزايد من الشباب على فرص عمل، فقد يحدث ذلك الصراع بسبب عدم تحقيق التطلعات والطموحات، والدول التي تفتقر إلى القدرة على السيطرة على سكانها أو التي تمتلك مؤسسات ضعيفة تكون أكثر عرضة للعنف الناجم عن الضغوط السكانية من غيرها[26]. ومن ناحية أخرى، تؤدي الزيادة السكانية إلى الكثافة السكانية العالية في بعض المناطق، وتمثل هذه المناطق جاذبًا للهجمات الإرهابية، لإحداث خسائر أكبر في الأرواح (أحداث 11 سبتمبر نموذجًا واستهداف برج التجارة العالمية؛ حيث زيادة عدد الأشخاص المتواجدين في المكان، وزيادة الخسائر الاقتصادية معًا).

ونخلص مما سبق إلى أن زيادة عدد السكان في بلد/ مجتمع ما تؤدي إلى نتيجتين أساسيتين؛ إما أن يتكدس السكان في منطقة جغرافية معينة وتزداد الكثافة السكانية في هذه المنطقة، وإما أن ينتشر السكان في مناطق مختلفة من

البلاد ويكونون مجتمعات محلية جديدة وهو ما قد يحدث معه التجزئة الجغرافية، وفي كلا الحالتين يمثل ذلك بيئة محفزة لنشأة الإرهاب المحلي والدولي. ففي الحالة الأولى يساعد تكدس السكان على أن يتغلغل الإرهابيون ويختفون بين السكان، كما تزيد الكثافة السكانية من القاعدة المحتملة التي يمكن للتنظيمات الإرهابية أن تقوم بتجنيدها، كما تمثل هذه المناطق عاملًا جاذبًا للهجمات الإرهابية. وفي الحالة الثانية، يؤدي انتشار السكان في مناطق مختلفة من الدولة إلى ضعف سيطرة الحكومات على جميع الأراضي والمجتمعات المحلية، وقد يؤدي إلى سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعدم قدرة الحكومات على تلبية جميع متطلبات السكان، مما يحفز معه وجود الجماعات المتمردة ويزيد من احتمالية نشأة الإرهاب المحلي.

2. المستوى التعليمي والإرهاب:

في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، اتفق صناع السياسات وعامة المثقفين على ضرورة تعزيز التعليم كآلية ضرورية في مواجهة الإرهاب والحد منه، مستندين في ذلك إلى أن التعليم يؤدي إلى تقليل الكراهية وتقليل المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يجعل الإرهاب أقل احتمالا[27]، بيد أن الدرس الأكاديمي للعلاقة بين الإرهاب والتعليم كان مختلفًا وغير متفق حول ذلك.

أشارت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم والإرهاب، بينما أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى أن زيادة المستوى التعليمي لا تؤدي إلى انخفاض ملموس في الإرهاب كما هو متوقع، بل العكس، حيث توجد علاقة طردية بين التعليم والإرهاب؛ فكلما ارتفعت مستويات التعليم في بلد ما، زادت احتمالية أن يواجه هذا البلد هجمات إرهابية، وأشار (Krueger and Maleckova) إلى أن الإرهابيين على المستوى الفردي يميلون إلى أن يكونوا متعلمين جيدًا، فالنشطاء الإرهابيون الذين يشاركون في الصراع العربي الإسرائيلي (على سبيل المثال، أعضاء حزب الله) هم في المتوسط متعلمون جيدًا[28].

وأشار (Berrebi) إلى أن التعليم قد يسهل على الأفراد إدراك الظلم والتمييز، ومن ثم يلجأ الأفراد المتعلمون إلى العنف للتخلص من هذه المظالم، وقد يجد

المتعلمون في الإرهاب «وظيفة» تناسب طموحاتهم الاقتصادية المرتفعة من تلك الفرص أو «الوظائف» التي يوفرها سوق العمل[29]. كذلك يشير (Benmelech and Berrebi) إلى أن التعليم يجعل نجاح الإرهابيين أكثر احتمالًا؛ نظرًا للتأثير الإيجابي لرأس المال البشري الفردي على نجاح الإرهابيين، لذا تهتم المنظمات الإرهابية باختيار أعضاء من ذوي التعليم العالي[30]. وتؤكد دراسة (Maria Saddiqa et al) على ذلك؛ حيث تشير إلى أن ارتفاع معدل القراءة والكتابة في مجتمع ما يزيد من احتمالية انخراط أفراده في الأنشطة الإرهابية، وذلك لأنه كلما زاد عدد الأشخاص المتعلمين زادت المعرفة لديهم لوضع خطط أو استراتيجيات تخدم التنظيمات الإرهابية، مما يجعل تلك التنظيمات تميل إلى استقطاب المتعلمين بدرجة أكبر من غير المتعلمين.[31]

بينما تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين التعليم والإرهاب؛ فكلما ارتفعت مستويات التعليم في بلد ما، انخفضت احتمالية أن يواجه هذا البلد هجمات إرهابية؛ ويشير (Temple; Cohen and Soto) إلى أن التعليم يؤدي إلى تخفيف المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أنه يرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر وعدم المساواة[32]. ويؤدي التعليم إلى تعزيز السلام، وارتفاع القيود الأخلاقية المرتبطة باستخدام العنف، ويزيد من معايير التسامح لدى الأفراد، ويمنعهم من الانسياق وراء المذاهب المتطرفة، كما أن الأفراد المتعلمين -الذين يتمتعون بدخل أعلى ووسائل للمشاركة السياسية بسبب ثرواتهم من رأس المال البشري- يجب أن يخسروا المزيد (ارتفاع تكاليف الفرصة البديلة) عندما يختارون اللجوء إلى الإرهاب[33]. بينما يشير (L. Elbakidze and Y. H. Jin) في دراستهما عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتحسن مستوى التعليم والمشاركة في الإرهاب العابر للحدود الوطنية (الإرهاب الدولي) إلى أن التعليم المتوسط يرتبط بشكل إيجابي مع تكرار المشاركة في أحداث الإرهاب العابر للحدود الوطنية، في حين أن المزيد من التحسن في التعليم (المستوى الجامعي) يرتبط سلبًا مع المشاركة في الإرهاب العابر للحدود الوطنية[34].

وقد حاول كل من (Sarah Brockhoff, Tim Krieger, and Daniel Meierrieks) في دراسته عن العلاقة بين التعليم والإرهاب باستخدام بيانات لـ 133 دولة خلال

الفترة 1984–2007، أن يبحث أسباب الجدل والاختلاف حول العلاقة الطردية أو العكسية بين التعليم والإرهاب، وتوصلوا إلى أن اختلاف تأثير التعليم في الإرهاب يعود أولًا إلى اختلاف نوع الإرهاب؛ بين الإرهاب الدولي أو المحلي، واختلاف طبيعة كل تنظيم إرهابي أو نشاط إرهابي عن الآخر. كذلك ارتأت الدراسة أن هناك بعدًا خاصًا بكل بلد في العلاقة بين التعليم والإرهاب؛ حيث يساعد التعليم على الحد من الإرهاب فقط عندما تكون الظروف الخاصة بكل بلد مواتية، من حيث المؤسسات السليمة والتنمية الاقتصادية الجيدة. ومع ذلك، عندما تكون الظروف الخاصة بكل بلد سيئة، فإن التعليم قد يغذي الإرهاب. وبعبارة أخرى، فإن تعزيز التعليم في البلدان الأقل نموًا قد يؤدي في الواقع إلى تعزيز الإرهاب عندما لا يتم معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية السيئة، وقد يساعد التعليم على الحد من الإرهاب عندما يرافقه تحسُّن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[35].

ونخلص مما سبق، إلى أن التعليم لا يمكن أن يلعب متغيرًا مستقلًا يصنع الإرهاب، ولا يمكن القول إنه متغيروسيط يساعد في نشأة الإرهاب، بل هو متغير محايد أو مصاحب، قد يساعد في بعض الحالات إلى زيادة الإرهاب ولا سيما في حالات الإرهاب الدولي، وقد يساعد في بعض الحالات الأخرى على أن يحد من الإرهاب، بينما يميل في بعض الحالات إلى أن يكون متغيرًا ليست له أي دلالة إحصائية. ومن ثم تحتفظ كل دولة (ومدى تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) وكل نشاط إرهابي (خصوصية هذا النشاط ونوعه: الداخلي أو الدولي) بخصوصية في العلاقة بين المستوى التعليمي والإرهاب.

3. النوع الاجتماعي والإرهاب:

تتعدد وجهات النظر المرتبطة بتأثير النوع الاجتماعي على الإرهاب بين من يرى عدم وجود دلالة إحصائية، وبين من يرى أن زيادة الذكور على الإناث يؤدي إلى مزيد من الإرهاب، ومن يرى أن زيادة الإناث على الذكور يؤدي إلى مزيد من الإرهاب.

يشير البعض إلى أن زيادة نسبة الذكور عن الإناث في مجتمع ما، تجعله أكثر احتمالًا لمواجهة الإرهاب، حيث يشير كل من (de Soysa 2002; Edlund et al. 2013; Goldstone 2002) إلى أن زيادة عدد الرجال مقارنة بالنساء يؤدي إلى سلوك اجتماعي قد يشمل الإرهاب والجريمة ولا سيما في البلدان النامية، حيث إن الجماعات الإرهابية في البلدان النامية تستمد أعضاءها عمومًا من السكان الذكور، ولذا فإن الوفرة النسبية للذكور تساعد في تجنيدهم. ويشير الباحثون في هذا الصدد إلى أن زيادة عدد الذكور عن الإناث يؤدي إلى وجود فائض من الرجال الذين قد يفرغون طاقتهم في العنف والإرهاب[36]. كما أن الشباب قد يحصلون على تكاليف فرصة أقل للانخراط في العنف، ولا سيما إذا كانت فرص العمل ضئيلة للشباب، والشباب الذكور أكثر ميلًا من كبار السن والإناث إلى الانخراط في أنشطة محفوفة بالمخاطر[37].

ويُشير البعض الآخر إلى أنّ زيادة نسبة الإناث عن الذكور في مجتمع ما تجعله أكثر احتمالًا لمواجهة الإرهاب، حيث يُشير (Javed Younas, and Todd Sandler) -بالاستناد إلى بيانات جماعية لـ128 دولة نامية في الفترة من 1975 إلى 2011- إلى أن زيادة عدد الإناث عن الذكور يؤدي إلى المزيد من الهجمات الإرهابية المحلية في البلدان النامية، بينما لا يؤثر هذا على الإرهاب المحلي والإرهاب العابر للحدود الوطنية في البلدان المتقدمة؛ فالنقص النسبي في الذكور في البلدان النامية يؤدي إلى ضعف البيروقراطيات في الحفاظ على القانون والنظام وإدارة البلاد، حيث تعتمد معظم البلدان النامية على الذكور في قوات الشرطة والوحدات العسكرية التي تحافظ على النظام. وقد يؤدي النقص النسبي في عدد الرجال إلى النساء إلى إرهاق قدرات مؤسسات الدولة، وبالتالي إتاحة الفرصة للإرهابيين لترهيب المجتمع وإرغامه على الإذعان لمطالبهم[38].

كذلك، فإن المجتمعات الفقيرة من الذكور معرضة أيضًا لتحديات في مجالات التصنيع والزراعة واستخراج الموارد، وهو ما يمكن بدوره أن يحد من النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى نقص الغذاء، ويؤدي إلى الركود الذي يغذي المظالم والإرهاب. كما أن اختلال التوازن بين الجنسين قد يؤدي إلى انخفاض فرص العمل في قطاع التصنيع في البلدان النامية حيث يتم الحفاظ على الأدوار التقليدية للجنسين،

وإذا لم يكن التصنيع قطاعًا حيويًا، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد يكون منخفضًا، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى المظالم والإرهاب[39]. وتشترط بعض الدراسات لحدوث هذا التأثير أن تكون المؤسسات البيروقراطية ضعيفة.

ونخلص مما سبق إلى أنه لا توجد علاقة مباشرة بين النوع الاجتماعي والإرهاب، وأن زيادة الذكور عن الإناث قد يؤدي إلى زيادة الإرهاب في مجتمع ما، وقد يؤدي إلى انخفاضه في مجتمع آخر، وأن طبيعة الإرهاب وأهدافه، والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلد الإرهاب هي التي تتحكم في مدى فاعلية متغير النوع الاجتماعي من عدمه.

4. الهجرة والإرهاب:

تعد دراسة العلاقة بين الهجرة والإرهاب المحلي أو الإرهاب الدولي (العابر للحدود الوطنية) أحد أهم اهتمامات السياسة العامة في الدول المختلفة، وقد تزايد الاهتمام بدراسة هذه العلاقة منذ هجوم شارلي إبدو عام 2015، عندما هاجم العديد من المسلمين المولودين في فرنسا مكاتب الصحيفة الساخرة شارلي إبدو، مما أسفر عن مقتل 12 وإصابة 11، ولكن حتى الآن لا توجد نتائج متوافقة حول وجود علاقة مباشرة بين الهجرة والإرهاب[40].

تُشير دراسة (Andrew C. Forrester et al) (والتي قام فيها باستخدام بيانات الهجرة الثنائية لـ 170 دولة من عام 1990 إلى عام 2015 ودققت في معدلات الهجرة من البلدان ذات الأغلبية المسلمة والبلدان المشاركة في النزاعات المسلحة) إلى أنه لا توجد أي علاقة بين الهجرة والإرهاب، سواء قيست بعدد الهجمات أو الضحايا في البلدان المضيفة، وبدلًا من ذلك فإن الهجرة إلى بلد ما ترتبط بمستوى أقل من الهجمات الإرهابية. ومن ثم لا توجد أدلة على أن الإرهاب يتم استيراده بشكل منهجي من البلدان التي تضم أعدادًا كبيرة من السكان المسلمين. وعلى الرغم من أن الكثير من الناس يخشون أن تأتي مكاسب المهاجرين على حساب الرفاهية الاقتصادية للسكان الأصليين، إلا أن الاقتصاديين عمومًا يجدون أن هذه المخاوف مخطئة[41]؛ فقد أشار (Clemens) إلى أن زيادة تدفقات الهجرة لديها القدرة على

الحد بشكل كبير من الفقر العالمي وزيادة حجم الاقتصاد العالمي[42]. وأشار (Borjas, 2014, 2015) إلى أن الهجرة من شأنها أن تعزز الناتج الاقتصادي العالمي بعشرات التريليونات من الدولارات[43].

من ناحية أخرى، تشير دراسة (Bove) باستخدام البيانات بين عامي 1970–2000 إلى أن المهاجرين القادمين من دول معرضة للإرهاب والذين ينتقلون إلى بلد آخر يشكلون بالفعل عاملًا مهمًا ووسيلة مهمة ينتشر من خلالها الإرهاب؛ حيث إن بلدان الأصل ذات المستويات الأعلى من الإرهاب يميل مهاجروها إلى نقل النشاط الإرهابي إلى بلدان المقصد التي تستقبل المزيد من المهاجرين منها، ومن المرجّح أن يكون المهاجرون فقراء نسبيًا مقارنة بالمواطنين الأصليين في أوطانهم الجديدة، وبالتالي حتى لو أدت الهجرة إلى تقليل الهجمات الإرهابية العالمية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الهجمات في بلدان المقصد، قد يكون هذا التأثير ذا أهمية خاصة في السياق الأوروبي لأسواق العمل شديدة التنظيم والتي غالبًا ما لا تدمج المهاجرين الجدد بشكل جيد.

ويمكن للهجرة أيضًا أن تنشر الإرهاب من خلال آلية غير مباشرة وطويلة الأجل: إنجاب أطفال في البلدان المضيفة لهم ثم يكبرون ليصبحوا إرهابيين، وقد يصبح الجيل الثاني من المهاجرين متطرفين ردًا على ذلك، وبسبب الاتصال بجماعات إرهابية من بلدانهم الأصلية. وتشير الأبحاث من أوروبا أيضًا إلى أن المهاجرين إلى الغرب يجمعون الأموال ويجندون أعضاء للقيام بأنشطة إرهابية في بلدانهم الأصلية[44].

ويشير (Fiona B. Adamson, 2006) إلى أن تدفقات الهجرة تؤثر على ثلاثة أبعاد على الأقل للأمن القومي: قدرة الدولة واستقلالها، وتوازن القوى، وطبيعة الصراع العنيف. وبشكل عام، تمثل إدارة الهجرة تحديًا أمنيًا أكبر بكثير للدول الضعيفة والفاشلة مقارنة بالدول المتقدمة؛ فالدول القادرة على صياغة وتنفيذ سياسات الهجرة تسخر قوة الهجرة الدولية لصالحها، والعكس تمثل الهجرة تحديًا أمام الدول الضعيفة قد يُفضي إلى مزيد من التنظيمات والأنشطة الإرهابية[45].

وخلاصة القول، لا توجد أدلة متوافقة حول تأثير زيادة أعداد المهاجرين في بلد ما على زيادة الهجمات الإرهابية في هذا البلد، بل أشارت بعض الدراسات إلى أن زيادة تدفقات الهجرة إلى بلد ما يؤدي إلى نقص الهجمات الإرهابية. وفي كل الأحوال تتوقف العلاقة بين الهجرة والإرهاب على عدة متغيرات أخرى، فكلما كانت البلدان المضيفة أكثر انفتاحًا وتقبلًا للمهاجرين الجدد ودمجتهم في نظمها الاجتماعية والثقافية وفي سوق العمل، كانت هذه البلدان أقل عرضة للتعرض لهجمات إرهابية بسبب المهاجرين. ومن ناحية ثانية، كلما زادت أعداد المهاجرين من بلد ما إلى بلد مضيف معين، لا سيما إن كان البلد الأصلي ترتفع به معدلات الإرهاب، وكلما تركزت هذه الأعداد من المهاجرين في منطقة معينة داخل البلد المضيف دون دمجها في النظام الاجتماعي والثقافي والاقتصادي؛ شعرت هذه الأعداد من المهاجرين بالتمييز، وكانت أكثر احتمالًا للانخراط في أنشطة إرهابية. وهنا يمكننا أن نصوغ نتيجة مؤداها أن ارتفاع معدلات الهجرة في حد ذاته لا يؤثر على زيادة الإرهاب، بيد أن التمييز الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين هو الذي يؤدي إلى زيادة معدلات الإرهاب المحلي والعابر للحدود الوطنية. وأخيرًا، فإن النتيجة الأكثر اتساقًا في هذا النطاق أن زيادة الإرهاب في بلد ما تؤدي إلى زيادة أعداد المهاجرين الذي يتركون هذا البلد قاصدين بلدانًا أخرى أو مناطق أخرى في نفس البلد أقل إرهابًا.

ثالثًا: الجغرافيا الثقافية والإرهاب:

يُحاول هذا الجزء من الفصل أن يُجيب عن السؤال المتعلق بطبيعة العلاقة بين الجغرافيا الثقافية والإرهاب، ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة هي: هل هناك أديان معينة تحفز على الإرهاب؟ وهل التنوع الديني في مجتمع ما يُعد محفزًا لنشأة التنظيمات الإرهابية؟ وهل يمثل التنوع العرقي في مجتمع ما مؤشرًا على تحفيز الإرهاب؟ وما دور نوع النظام السائد (ديمقراطي أو استبدادي) -باعتبار النظام السائد يعبر عن الثقافة السياسية السائدة- في تحفيز النشاط الإرهابي أو الحد منه؟

1. التنوع العرقي والإرهاب:

ثمة اتفاق سائد في التراث النظري على أن التنوع العرقي وتعدد الأقليات في بلد ما يجعله أكثر عرضة لأن يشهد حوادث إرهابية، ولا سيما في حالة حدوث تمييز ضد أي من هذه الأقليات. وهناك قاعدة نظرية قوية تدعم فكرة أن البلدان ذات المجموعات العرقية الكبيرة المستبعدة من السلطة السياسية سوف تشهد مستويات أعلى من النشاط الإرهابي المحلي. وتشير معظم الأدبيات في هذا النطاق إلى أن الأقليات العرقية والعنصرية المهمشة اجتماعيًا أو سياسيًا أو اقتصاديًا من المرجح أن تدعم العنف السياسي؛ فقد أدى الاستبعاد الممنهج للكاثوليك في أيرلندا الشمالية من مزايا الرعاية الاجتماعية الحكومية في الستينيات والسبعينيات إلى ارتفاع مستوى الهجمات الإرهابية التي شنها الجيش الجمهوري الأيرلندي. وكان التمييز ضد الأقلية التاميلية هو المحرك الرئيسي للإرهاب الانفصالي في سريلانكا. وبالمثل، فإن الإرهاب في إقليم الباسك في إسبانيا نتج في الغالب عن الإقصاء الروتيني لشعب الباسك خلال نظام فرانكو الاستبدادي في الستينيات. ولعب استبعاد الأقليات الكردية دورًا أساسيًا في بدء وتأجيج الإرهاب الكردي في العراق وتركيا وإيران، وإرهاب مورو في الفلبين[46].

كذلك تشير دراسات (ichbach 1987; Moore 1998; Bonneuil and Ariat 2000; Regan and Norton 2005; Wimmer, Cederman and Min 2009.) إلى أن الاستبعاد السياسي لمجموعات الأقليات العرقية هو سبب مهم للحرب الأهلية والتمردات والعنف السياسي الجماعي. ويؤكد (Crenshaw, 1981) أن التمييز ضد الأقليات قد يكون شرطًا مسبقًا رئيسيًا يمهد الطريق للإرهاب على المدى الطويل كما تؤكد دراسات (Bradley 2006; Buendia 2005; Ergil 2000; Piazza 2011, 2012; Whittaker 2001) أن التمييز ضد الأقليات هو مؤشر رئيسي للإرهاب[47].

كما تشير دراسة (Whan Choi & Piazza, 2016) عن الجماعات العرقية والاستبعاد السياسي والإرهاب المحلي، والتي قاما فيها بتحليل بيانات 130 دولة في الفترة من 1981 إلى 2005، إلى أن البلدان التي يتم فيها استبعاد مجموعات عرقية معينة من السلطة السياسية هي أكثر عرضة للإرهاب المحلي والعابر للحدود الوطنية.

ويعد الاستبعاد السياسي للجماعات العرقية مؤشرًا أكثر تحفيزا للهجمات الإرهابية المحلية من القمع السياسي العام أو من التمييز الاقتصادي[48]. كذلك فإن الإقصاء السياسي، إلى جانب الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، يعزز مشاعر الاغتراب بين مجتمعات الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية ويساعد على دفع التطرف[49].

كما أكدت دراسة (Piazza, 2011) أن البلدان التي تعاني من التمييز الاقتصادي بين مجموعات الأقليات هي أكثر عرضة بشكل كبير للتعرض لهجمات إرهابية محلية، في حين أن البلدان التي تفتقر إلى الأقليات أو التي لا تواجه أقلياتها التمييز تكون أقل عرضة للتعرض للإرهاب بشكل كبير.[50] كذلك، تشير دراسة (Bryan, and Piazza, 2016) إلى أن التمييز الاجتماعي والاقتصادي ضد الأقليات هو المؤشر الوحيد المهم والموضوعي للغاية للإرهاب، وأنه عندما تتبنى جماعة عرقية في إحدى المناطق الإرهاب كتكتيك، فإن ذلك يزيد من احتمال قيام المجموعات العرقية الأخرى في المناطق المجاورة (القريبة جغرافيًا) بتبني نفس التكتيك[51]. وأضاف (Ezcurra, 2019 & Bryan, and Piazza, 2016) أنه كلما زاد تركز مجموعة عرقية في مكان ما، كلما أصبحت هذه المجموعة أكثر احتمالًا للانخراط في الأنشطة الإرهابية، مما يشير إلى أن البلدان التي تتركز فيها المجموعات العرقية مكانيًا تواجه خطرًا أكبر في التعرض لهذا النوع من العنف[52].

ويؤكد الدارسون أن هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل الأقليات العرقية أكثر احتمالًا من غيرها في تحفيز النشاط الإرهابي؛ أولها الطبيعة الثقافية للمجموعات العرقية وطبيعة الروابط الموجودة، فعندما تحدث مظالم لمجموعة عرقية ما فإنها تلجأ بدورها إلى العنف الإرهابي في محاولة لمعالجة هذه المظالم، وتسمح الروابط العرقية المشتركة بالتنظيم بسهولة أكبر في خلايا إرهابية، وتقديم التشجيع العاطفي بسهولة أكبر لأعضائهم، ومنع الفرار من الخدمة أو خرق الأمن بشكل أكثر فاعلية، ومن ثم توفر روابطها الاجتماعية والثقافية العميقة الجذور هيكلًا معززًا للأمن والولاء، ويجسد المجاهدون في أفغانستان والحركة الإسلامية الكردستانية مثل هذه التنظيمات الإرهابية القائمة على المجموعات العرقية.[53]

ومن ناحية ثانية، فإن أعضاء الأقليات التي تتعرض للتمييز ينظرون إلى المواطنين الآخرين الموجودين معهم في المجتمع على أنهم "آخرون" يستفيدون من التمييز الواقع، ومتواطئون مع هذا التمييز، ومن ثم فإنهم يوجهون العنف ناحية "الآخر المختلف" الذي يعيش معهم في نفس المجتمع. ومن ناحية أخرى، تلجأ هذه الجماعات إلى الإرهاب المحلي، لأنه يتطلب قدرات مادية أقل عند قصر العمليات على منطقة محلية معينة، فعندما يشعر الناس بالاستياء من الحكومة التي فشلت في الاعتراف بمجموعتهم القبلية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية، فإن الاستراتيجية الأكثر شيوعًا هي الانسحاب من سيطرة الحكومة من خلال الحكم الذاتي أو الحكم شبه الذاتي بدلًا من القفز إلى حركة تمرد، فالأول يتطلب قدرات مادية أقل وتعقيدًا أقل، بينما يسمح للأشخاص الساخطين بمعالجة شكاواهم، ومن ثم فإن تكلفة الفرصة البديلة للإرهاب تكون أعلى، وبالتالي يصبح الإرهاب خيارًا أكثر قابلية للتطبيق بالنسبة للمجموعات العرقية التي تنوي المطالبة بحقوقها السياسية من خلال استخدام القوة[54].

وخلاصة القول، إن زيادة المجموعات العرقية المتنوعة في بلد ما يجعله أكثر احتمالية لمواجهة نشاط إرهابي، وتتزايد احتمالية انخراط هذه المجموعات العرقية في العنف والإرهاب إذا تعرضت لأي نوع من التمييز أو التهميش والاستبعاد الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي.

2. الدين والإرهاب:

يعتبر الإرهاب القائم على أساس ديني هو أكثر أنواع الإرهاب في العالم؛ حيث إن معظم الأحداث الإرهابية تكون مدفوعة في الغالب بادعاءات دينية، أو تحدث في أماكن متأثرة بالدين. وتعد التنظيمات الإرهابية القائمة على أساس ديني أكثر أنواع الإرهاب فتكًا على مستوى العالم (تنظيم داعش وحركة طالبان كنموذج). فهل الدين هو السبب الرئيسي للإرهاب، أم أن الإرهاب ما زال ينشأ بسبب القادة الذين يقومون بغسل أدمغة وتدريب إرهابي المستقبل حتى يقتلوا تحت راية الدين؟[55] وهل يقود التنوع الديني في المجتمع -في حد ذاته- إلى الإرهاب؟ بكلمات أخرى، هل يقود تعدد الأديان وتنوعها في المجتمع إلى تحفيز النشاط الإرهابي؟

لم نجد أي أدلة أو نتائج -في التراث النظري لدراسات الإرهاب- تشير إلى أن الدين في حد ذاته، أو أن هناك دينًا بعينه يُعد محفزًا للنشاط الإرهابي؛ فلا يزال العالم يشهد -بشكل متزايد- إرهابًا يأتي من جماعات اليسار المتطرف واليمين المتطرف على حد سواء، وإن اختلفت تبريرات أو مقاصد كل منهم. ومن ناحية ثانية، لا يوجد شيء في التعاليم السائدة أو الشرعية لأي دين يربطه بالضرورة بالتطرف أو الإرهاب[56]، كذلك توجد أنواع من الإرهاب ليست مدفوعة بأي مبررات دينية، بل تكون مدفوعة بعوامل بيئية كالإرهاب البيئي على سبيل المثال، أو مدفوعة بعوامل سياسية أو صراعات عرقية.

لفترة طويلة من الزمن ساد تصور لدى معظم الدول الغربية وغير الإسلامية وبعض الباحثين بأن السبب الرئيسي للإرهاب في العالم هو الإسلام، وأشاروا إلى أن الدين الإسلامي يمثل قوة دافعة قوية وراء العديد من الإرهاب الديني، وأن التهديد الرئيسي من الإرهابيين الدينيين يأتي من الجهاديين السلفيين المستلهمين من تنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة[57]، وبرزت ظاهرة الإسلاموفوبيا[58]*، بيد أن بعض الدراسات عارضت هذه النتيجة، فقد أشار كتاب «الأسباب الجذرية للإرهاب: دراسات من منظور ديني» إلى أن ربط الإسلام بالإرهاب أمر مجحف وغير عادل ومتحيز وقعت فيه الكثير من الأدبيات النظرية في هذا المجال، فالتحليلات التي تركز فقط على الإسلام والمسلمين في الخطاب حول الإرهاب معيبة للغاية، ومثيرة للقلق، وسطحية، ومعادية للإسلام بشكل ضمني، وأنه يجب تجنب التحيزات والقوالب النمطية عند تحليل العلاقة بين الدين والتطرف والإرهاب، ويؤكد الكتاب أن الإرهاب لا يسببه الدين (أو الإسلام بشكل أكثر تحديدًا) في حد ذاته، فالعديد من الإرهابيين حول العالم علمانيون، أو ينتمون إلى ديانات أخرى غير الإسلام. بل يتم تحفيز الإرهابيين بشكل رئيسي بالدين ويتم إضفاء الشرعية على أعمالهم وتمجيدها بالإشارة إلى الأفكار والقيم الدينية[59].

ولكن ما وجدناه في هذا النطاق أن التنوع الديني في المجتمع قد يزيد من احتمالية حدوث الإرهاب؛ حيث تشير دراسة (Piazza) إلى أن التنوع الديني يلعب دورًا مهمًا في تشكيل صعود وتراجع الإرهاب، بالتأثير على أيديولوجيات الجماعات

الدينية الموجودة، ومع تزايد هذه الأيديولوجيات في نطاق معين، يتزايد احتمال تصارعها، فتهاجم بعض الجماعات الدينية -مدفوعة باقتناعها بأن معتقداتها الخاصة متفوقة ويجب حمايتها بأي ثمن- بعض الجماعات الدينية الأخرى لأنها ترى أن رسالتها إلهية وجديرة بالاهتمام، في حين تشكل الجماعات الأخرى تهديدًا يجب القضاء عليه[60].

من ناحية ثانية، يشير التراث النظري حول العلاقة بين الدين والإرهاب إلى أن التمييز الديني أو التمييز ضد الأقليات الدينية يمثل حافزًا رئيسيًا للإرهاب. ويشير (Fox) إلى أن الهويات الدينية ضرورية لحياة الناس اليومية، وعندما يتعرضون للتهديد أو الاستخفاف بسببها، تنشأ مظالم جماعية قوية يمكن التلاعب بها بسهولة من قبل المتطرفين؛ وهذا ما يفسر لماذا تؤدي الصراعات حول الهوية الدينية في كثير من الأحيان إلى مستويات أعلى من العنف السياسي. ويجادل فوكس بأن الهويات غير المادية، مثل الهوية الدينية، هي لبنات بناء أساسية في التركيب النفسي للناس ومجتمعاتهم وحياتهم اليومية، وعندما يتعرضون للتهديد من خلال التمييز، تنشأ مظالم قوية للغاية من المرجح أن تحفز بشكل خاص على العنف[61]. كما يقدم يورجنسماير (1993) ورابوبورت (1991) ملاحظات مماثلة حول شدة الصراعات حول الهويات الدينية، ويحددان مثل هذه الصراعات باعتبارها وسائل رئيسية للإرهاب.[62] ويؤكد (Korotayev) أن الدوافع العرقية والدينية هي التي تحرك النشاط الإرهابي في المجتمعات المستقطبة متعددة الجنسيات. على سبيل المثال، في البلدان التي تعاني من انقسامات عرقية ودينية عميقة، مثل العراق، غالبًا ما يكون الإرهاب مدفوعًا بالصراعات الطائفية بين المجموعات العرقية والدينية المختلفة[63].

ويؤكد (Mahmoud Masaeli, and Rico Sneller) في دراستهما أن التمييز على الأساس الديني يعد سببًا مهمًا ويلعب دورًا كبيرًا في تحفيز ونشأة الإرهاب؛ فعندما تُحرم أقليات دينية معينة من حقوقها في المساواة في الفرص الاجتماعية والاقتصادية وتُمنع من التعبير عن هوياتها الدينية (على سبيل المثال، ممنوعون من ممارسة شعائرهم الدينية)، أو مستبعدون من التأثير السياسي؛ فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى ظهور حركات انفصالية قد تتحول إلى الإرهاب أو أشكال أخرى

من الصراع العنيف؛ حيث تدفع تجربة المظالم هذه المجموعة إلى تطوير إحساس معزز بالهوية الجماعية، بالإضافة إلى شعور قوي بالغربة عن الأغلبية الدينية في المجتمع، الأمر الذي لا يؤدي بدوره إلا لتعزيز بروز مظالم المجموعة. ثم يتم استغلال هوية المجموعة المعززة، والاغتراب، والمظالم الجماعية البارزة من قبل النخب داخل المجتمع لدفع أعضائها إلى التطرف وحشد المعارضة -سواء العنيفة أو غير العنيفة- للدولة والوضع الراهن[64].

ومن ناحية ثانية، تعتبر القيود المفروضة على الأقليات الدينية عاملًا رئيسيًا في تكوين الجماعات الإرهابية. فعلى سبيل المثال، أضحت القيود الدينية والثقافية الصينية المفروضة على الأقليات المسلمة في غرب الصين عاملًا مفاقمًا يساهم في إرهاب الأويغور وأنشطة حركة تركستان الشرقية الإسلامية.[65]

وخلاصة القول، إن العلاقة بين الدين والإرهاب هي علاقة معقدة للغاية، فكثيرًا ما يستخدم الإرهابيون القتل وتجنيد الأفراد تحت غطاء ديني، ولكن التراث النظري حول العلاقة بين الدين والإرهاب يشير إلى أن الدين في حد ذاته لا يرتبط بالإرهاب، فليس هناك دين معين يحض على الإرهاب، ولكن التفسيرات والتأويلات والفهم المختلف للجماعات الدينية للدين هي التي تفعل ذلك. من ناحية ثانية، يُعد التمييز القائم على أساس ديني مؤشرًا هامًا على تحفيز وزيادة الأنشطة الإرهابية.

3. نوع النظام:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين على أن نوع النظام السياسي (سواء كان ديمقراطيًا أو استبداديًا) يلعب دورًا مباشرًا في زيادة الإرهاب أو التقليل منه؛ حيث يقدم التراث النظري وجهات نظر متعارضة في هذا الشأن، حيث تشير دراسة (Wesley Stanley) عن العلاقة بين نوع النظام والإرهاب، والتي استخدم فيها تحليلًا إحصائيًا لحوادث الإرهاب من 143 دولة خلال الفترة من 2004 إلى 2009، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع النظام والإرهاب، حيث تتعرض الدول الأكثر ديمقراطية لعدد أقل من حوادث الإرهاب وتعاني من عدد أقل من الوفيات نتيجة للأعمال الإرهابية مقارنة بالدول الاستبدادية، ومن ثم فإن الديمقراطية لديها القدرة على

أن تستخدم كأداة فعالة لمكافحة الإرهاب، وخاصة فيما يتعلق بتقويض أسباب تكاثر الإرهاب. كذلك وجدت الدراسة علاقة قوية بين حقوق الإنسان والإرهاب، مما يشير إلى أن الدول التي تتمتع بسجلات قوية في مجال حقوق الإنسان والحد الأدنى من قمع الدولة تميل إلى مواجهة عدد أقل من حوادث الإرهاب، كما أن الدول التي تعاني من ضعف سيادة القانون والقمع الشديد من قبل الدولة هي أكثر عرضة للإرهاب. وهذا يسلط الضوء على حاجة الحكومات وصانعي السياسات إلى النظر إلى الترويج للديمقراطية باعتبارها استراتيجية قابلة للتطبيق في جهودهم الرامية إلى مكافحة الإرهاب[66].

من ناحية ثانية، تشير دراسة (Matthew and James Piazza) إلى أن الديمقراطيات تعاني من الإرهاب أكثر من الأنظمة الاستبدادية، ولكن هذا ليس في المطلق، فثمة اختلافات مؤسسية معقدة تتجاوز الانقسام بين الديمقراطية والاستبداد؛ حيث نجد على سبيل المثال أن الأنظمة الاستبدادية ذات الحزب الواحد تواجه باستمرار إرهابًا محليًا ودوليًا أقل مقارنة بالأنظمة الاستبدادية العسكرية والديمقراطيات. فالأنظمة الاستبدادية القائمة على الأحزاب لديها نطاق أوسع من الاستراتيجيات التي يمكنها استخدامها لمعالجة التظلم والمعارضة مقارنة بالأنظمة الأخرى المقيدة من الاستراتيجية والسلطوية[67].

والديمقراطيات تشهد إرهابًا أكثر من الأنظمة الاستبدادية؛ فالأنظمة الاستبدادية تمنح حقوقًا أقل وتضع قيودًا أقل على السلطة الإدارية، وهي أفضل بشكل موحد في إدارة جهود مكافحة الإرهاب، وبالتالي تواجه إرهابًا أقل من الديمقراطيات، والمنطق وراء هذه الحجة هو أن الأنظمة الاستبدادية قادرة على تعبئة الموارد وقمع المعارضة بشكل أكثر فاعلية، وبالتالي الحد من قدرة المنظمات الإرهابية على العمل. كما توفر الديمقراطيات المزيد من الفرص للمعارضة السياسية والتنازلات، مما يجعلها أكثر عرضة للحركات الإرهابية. وتؤكد بعض الدراسات إلى أن القيود المفروضة على السلطة التنفيذية في الديمقراطيات تعيق قدرة المسئولين على قمع النشاط الإرهابي[68]. كما تشير إلى أن البلدان التي تقع في نطاق متوسط من الحرية السياسية أكثر عرضة للإرهاب من البلدان التي تتمتع

بمستويات عالية من الحرية السياسية أو البلدان التي لديها أنظمة استبدادية للغاية، وأن التحول من نظام استبدادي إلى ديمقراطي قد يكون مصحوبًا بزيادات مؤقتة في الإرهاب.[69]

ومن ناحية أخرى، تشير دراسة سارة جاكسون، والتي قامت فيها بدراسة العلاقة بين نوع النظام والإرهاب الانتحاري في الفترة من 1980 إلى 2003، إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين نوع النظام بشكل عام وبين الإرهاب الانتحاري، ولكن على الرغم من أن الدول الديمقراطية تلعب كأداة رئيسية في مكافحة الإرهاب، إلا أن الدول الديمقراطية تعد هدفًا أكبر للإرهاب[70]، وأكد على ذلك «بابي» في كتابه الصادر عام 2005 «الموت من أجل الفوز»، والذي قام فيه بتجميع قائمة تضم 315 هجومًا انتحاريًا إرهابيًا حول العالم في الفترة من 1980 إلى 2003، وأشار إلى أن هدف كل حملة انتحارية حديثة كان الديمقراطية[71].

ويشير (Coggins) إلى أن الدول الفاشلة أكثر عرضة للإرهاب من غيرها، وتتزايد احتمالية أن تواجه هذه الدول إرهابًا إذا كانت تعيش حالة حرب أو تعاني من انهيار سياسي أو تعاني صراعات مستمرة وحروبًا أهلية[72]. وتشير دراسة (Ezcurra,) إلى أن اللامركزية المالية تساهم أولًا في الحد من النشاط الإرهابي المحلي، ومع ذلك وبعد تجاوز مستوى عتبة معين تصبح العلاقة إيجابية، مما يشير إلى أن نقل السلطة المالية إلى الحكومات دون الوطنية يزيد من حالات الإرهاب الداخل. علاوة على ذلك، تكشف النتائج التي توصلنا إليها أيضًا أن عدد الهجمات الإرهابية المحلية أعلى في تلك البلدان التي تتميز فيها الحكومات دون الوطنية (المحلية) بمستويات أكبر من الاستقلال السياسي[73].

وخلاصة القول، لا يوجد اتفاق في التراث النظري حول العلاقة بين نوع النظام والإرهاب، فبينما يرى البعض وجود علاقة طردية بين الأنظمة الديمقراطية والإرهاب، وأن الأنظمة الديمقراطية تواجه إرهابًا أكثر من الأنظمة الاستبدادية، حيث تكون الثانية مجهزة بشكل أفضل لمكافحة الإرهاب بسبب قدرتها على قمع المعارضة وتعبئة الموارد؛ يرى آخرون أن هذه الأنظمة يمكن أن تغذي عن غير قصد التطرف الذي تسعى إلى قمعه، وعلى العكس من ذلك فإن قنوات المشاركة التي

تفتحها البلدان الديمقراطية للمعارضة تحد من انخراط الأفراد في الأنشطة الإرهابية. في حين تشير وجهة نظر ثالثة إلى عدم وجود أي علاقة بين كلا المتغيرين، وتشير أخرى إلى أن الدول الديمقراطية تساعد على الحد من نشأة التنظيمات الإرهابية في بلدانها، ولكنها تعد أكثر جاذبية لمواجهة عمليات إرهابية عابرة للحدود الوطنية.

رابعًا: الجغرافيا الاقتصادية والإرهاب:

نحاول في هذا الجزء من الفصل الإجابة عن السؤال المتعلق بطبيعة العلاقة بين الجغرافيا الاقتصادية والإرهاب، ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية مثل: هل يؤثر الفقر على النشاط الإرهابي؟ وبلغة أخرى: هل الفقراء هم أكثر عرضة لتحفيز الأنشطة الإرهابية أم لا؟ وما دور الموارد الطبيعية في حدوث الإرهاب؟ بمعنى آخر: هل المناطق أو البلدان الغنية بالموارد الطبيعة هي أكثر احتمالًا لأن تحفز وجود نشاط إرهابي؟ وما دور معدلات النمو الاقتصادي في تحفيز نشأة الإرهاب؟ وهل يمكننا أن نعمم أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مجتمع ما يقلل من الإرهاب؟

1. الفقر والإرهاب:

تشغل التفسيرات الاقتصادية للإرهاب حيزًا كبيرًا في التراث البحثي لدراسات الصراع والعنف بصورة عامة ودراسات الإرهاب بصورة خاصة، ولقد هيمنت وجهة النظر القائلة بأن الفقر هو السبب الرئيسي للإرهاب على الكثير من النقاش الذي نشأ بعد أحداث 11 سبتمبر[74]، وتبنى العديد من الأكاديميين والسياسيين وجهة النظر هذه لسنوات عدة؛ فقد أشار الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى أن السبب الرئيسي للإرهاب هو الفقر، كما ذكر الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، ورئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير، قولهما إن الفقر يسبب الإرهاب. كما أعرب أكاديميون مثل جوزيف ناي، العميد السابق لكلية كينيدي للإدارة الحكومية في جامعة هارفارد، ولورا تايسون من كلية لندن للأعمال، عن آراء مماثلة فيما يتعلق بوجود ارتباط إيجابي بين المتغيرين [75].

وقد استند أصحاب وجهة النظر هذه إلى العديد من الدراسات المتعلقة بالعنف والصراعات مثل الانقلابات السياسية والحروب الأهلية، معتبرين الإرهاب أحد أنواع العنف والصراعات السياسية الموجودة، كما استند هؤلاء إلى بعض الأدبيات التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين الفقر والإرهاب، فقد وجد بعض الباحثين أن العديد من المراهقين في الصومال ينضمون -في كثير من الأحيان- إلى الجماعات الإرهابية ليس بسبب التماهي مع أيديولوجيا أو معتقدات دينية، ولكن بسبب فرصة كسب المال. وكشف آخرون أنه في مناطق معينة من باكستان وأفغانستان ينضم الأشخاص إلى الجماعات الإرهابية بسبب الحافز الاقتصادي[76].

بيد أن العديد من الأكاديميين قد شككوا في صحة مقولة «إن الفقر يسبب الإرهاب»، وقدموا العديد من الحجج النظرية والدراسات الامبريقية التي تفند هذا الادعاء. فمن الناحية النظرية، جادل الباحثون بأن الإرهاب له طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة الصراعات السياسية الأخرى، وبالتالي فإن محددات الصراعات السياسية لا تنطبق كلية على الإرهاب، كما أن حقيقة وجود علاقة بين الفقر والإرهاب في منطقة ما لا تشير بالضرورة إلى أن هذا الاستنتاج صالح في جميع أنحاء العالم، وثالثًا أن الفقر يجب أن يكون مصحوبًا بميول سياسية واجتماعية إضافية للتسبب في الإرهاب[77].

ومن الحجج النظرية الأخرى التي قدمها الباحثون حول تفنيد مقولة "إن الفقر يسبب الإرهاب" هي أن هناك ما يقرب من نصف سكان العالم، يعتبرهم البنك الدولي فقراء لأنهم يكسبون أقل من 2,50 دولار في اليوم، ويعيش أكثر من 1,3 مليار شخص في فقر مدقع وهم على حافة المجاعة حيث يكسبون أقل من 1,25 دولار في اليوم، وإذا كان الفقر سببًا مباشرًا للإرهاب، فإن مليارات البشر من البلدان المختلفة كانوا سيصبحون إرهابيين منذ فترة طويلة، كما أن الفقراء مشغولون للغاية بضمان بقائهم على قيد الحياة لدرجة أنهم لا يفكرون في الأيديولوجيات الإرهابية. ويضيف آخرون لهذه الحجج النظرية «إشكالية تعريف الإرهاب»؛ حيث يشيرون إلى أن عدم وجود تعريف محدد وواضح للإرهاب، إلى جانب تنوع أشكال الإرهاب وأهدافه يجعل من الصعوبة تحديد سبب جذري واحد كمصدر لظاهرة الإرهاب برمتها.

فكيف يمكننا أن نحاول العثور على سبب جذري واحد لظاهرة ليس لها تعريف واضح ومتعددة الأشكال[78].

ومن الناحية الامبريقية، أجرى الباحثين عددًا من الدراسات التي أثبتت عدم وجود علاقة بين الفقر والإرهاب؛ فقد أظهرت دراسة (Alan Krueger, and Jitka Maleckova) أن قادة وجنود الجماعات المسلحة هم أكثر ثراء من عامة السكان، كما وجدت الدراسة أيضًا أن المستوطنين اليهود الإسرائيليين الذين هاجموا الفلسطينيين في الضفة الغربية في أوائل الثمانينيات كانوا في الغالب من أصحاب الدخول المرتفعة،[79]. وكانت كل من جماعة (the Leftist Weather Underground) في الولايات المتحدة وجماعة الجيش الأحمر (the Red Army Faction) في ألمانيا الغربية مكونتين من مواطنين من الطبقة الوسطى زعموا أنهم يخوضون حرب الفقراء. وكان أعضاء جماعة كوكلوكس كلان (Ku Klux Klan) يتمتعون أيضًا بإمكانيات مستقرة ماديًا. وخلصت دراسة تبحث في منظمة حزب الله إلى أن أعضاء حزب الله أكثر ثراءً من المواطن العادي في لبنان. كذلك خلصت دراسة (Sageman)، التي أجري فيها مقابلات مع أكثر من أربعمائة إرهابي من تنظيم القاعدة من جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، إلى أن غالبية الإرهابيين يأتون من خلفيات مادية قوية، سواء بالمعايير الوطنية أو الدولية، وأن ما يقرب من 66٪ منهم قد التحقوا بالجامعات، ونفس النسبة منهم كانوا يعملون في وظائف مهنية أو شبه مهنية. كما يعكس تكوين حزب العمال الكردستاني والجيش الجمهوري الأيرلندي والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا والعديد من المنظمات الإرهابية الأخرى حقيقة أن الفقر لا يؤدي بالضرورة إلى الإرهاب[80]. وفي الواقع، فإن الأثرياء والأفضل تعليمًا هم المجندون المفضلون للتنظيمات الإرهابية حيث تجعلهم مهاراتهم عملاء إرهابيين أكثر فاعلية[81].

كذلك وجد (Russell and Miller) أن معظم الإرهابيين الذين تم القبض عليهم في أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط يأتون من عائلات الطبقة المتوسطة أو العليا في دولهم أو مناطقهم. وبالمثل، يوضح عبادي (Abadie) أن الفقر لا يرتبط بالإرهاب. وتدعم دراسات حديثة أخرى واسعة النطاق النتيجة ذاتها أن

الفقر لا يزيد الإرهاب ولا يقلل منه[82]. وأشارت دراسة (Chimere O. Iheonu, and Hyacinth E. Ichoku,) -التي استخدمت بيانات الإرهاب في 26 دولة أفريقية من عام 2000 إلى عام 2017- إلى أن الفقر ليس عاملًا محددًا للإرهاب في أفريقيا[83]. كما يقدم الدارسون بعض الحجج التي تؤيد فرضيتهم فيشيرون إلى أنه على الرغم من أن أفغانستان كانت أفقر دولة في العالم فقد كانت خالية نسبيًا من الإرهاب الداخلي في الفترة من 1970 إلى 2000. وكانت الدول الأكثر عرضة للإرهاب كالهند وباكستان تتمتع بمعدلات نمو قوية، وكانت الطبقة المتوسطة الهندية على وجه الخصوص تتوسع بمعدل سريع[84]. وكان أسامة بن لادن والإرهابيون الذين نفذوا هجمات 11 سبتمبر جاءوا من خلفيات ثرية ومتعلمة، وكان هذا أيضًا هو الحال بالنسبة للإرهابيين الذين نفذوا تفجيرات لندن في عام 2005 وفي مطار جلاسكو في عام 2007 [85].

من ناحية أخرى، فإن الأغنياء يشكلون أهدافًا مربحة للإرهابيين. فعلى سبيل المثال، قام الجيش الأحمر الألماني بخطف رجل الصناعة هانز مارتن شلاير، وقامت القوات الثورية الكولومبية باختطاف المرشحة الرئاسية إنغريد بيتانكورت في عام 2002، وقامت جماعة الألوية الحمراء الإيطالية (Brigate Rosse) باختطاف رئيس الوزراء السابق ألدو مورو في السبعينيات. كما تعتبر الدول الغنية هدفًا ومصدرًا للإرهاب؛ وأشارت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع دخل الفرد أدى إلى زيادة ضحايا الإرهابيين العابرين للحدود الوطنية (Blomberg, et al. 2004, Krueger and Laitin 2008, Piazza 2008, Tavares 2004). ووجد كروجر ولايتين (2007) أن الدول الأكثر ثراءً من المرجح أن تكون أهدافًا، في حين أن الدول المكبوتة سياسيًا غالبًا ما تكون مصادر الإرهاب العابر للحدود الوطنية.

وخلاصة القول، إن هناك اتفاقًا واسعًا على أنه لا توجد سوى علاقة ضعيفة وغير مباشرة بين الفقر والإرهاب. فعلى المستوى الفردي، لا يأتي الإرهابيون عمومًا من أفقر شرائح مجتمعاتهم، وعادة ما يكونون في مستويات متوسطة أو أعلى من المتوسط من حيث التعليم والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن مستوى الإرهاب ليس مرتفعًا بشكل خاص في أفقر دول العالم، بيد أنه كثيرًا ما يتم استخدام الفقر كمبرر للعنف من قبل الإرهابيين الثوريين الاجتماعيين، الذين قد

يزعمون أنهم يمثلون الفقراء والمهمشين دون أن يكونوا هم أنفسهم فقراء. وتشير بعض البيانات أيضًا إلى أن الفقر قد يكون عاملًا ذا أهمية معينة في تجنيد أنواع معينة من العناصر الإرهابية (أو ربما في أدوار معينة داخل جماعة إرهابية).

2. الموارد الطبيعية والإرهاب:

مما لا شكّ فيه أن وفرة الموارد الطبيعية في بلد ما يزيد من احتمالية تحسن النمو الاقتصادي في هذا البلد وازدهاره، بيد أن وفرة الموارد الطبيعية قد تتحول أيضًا إلى تهديد الاستقرار والسلام في هذا البلد فيما يعرف بـ"لعنة الموارد Resource curse". وقد تمت مناقشة تأثير الموارد الطبيعية -على نطاق واسع- في سياق دراسات الحروب الأهلية، إلا أنه تم إهماله إلى حد كبير في الأدبيات التي تحلل أسباب الإرهاب إلا في قليل من الدراسات.

يشير التراث النظري في هذا الشأن إلى وجود علاقة إيجابية بين زيادة الموارد الطبيعية والحرب الأهلية؛ فقد أشار (Fearon & Laitin, Humphreys, and de Soysa & Neumaye)، من بين كثيرين آخرين، إلى أن البلدان الغنية بالنفط والغاز معرضة بشكل أكبر لخطر الحرب الأهلية، ويعزو ذلك إلى عاملين أساسيين، أولهما: الجشع أو الفرص، حيث إن الموارد تؤدي بشكل مباشر إلى تمردات أو انقلابات لأن السيطرة على منطقة أو دولة غنية بالموارد هي أكثر قيمة نسبيًا من تلك التي لا تحتوي عليها. وثانيهما: المظالم، فقد يؤدي التوزيع غير العادل للموارد الطبيعية إلى حدوث المظالم التي تدفع الجماعات المتظلمة إلى التمرد للحصول على حقوقها، وقد أدت وفرة الموارد الطبيعية إلى حرمان السكان المحليين، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة الإقليمية والهجرة الجماعية، ومن ثم يبدو من الواضح أن السكان المهمشين في المناطق التي تتمتع بثروة من الموارد الطبيعية قد يلجئون إلى السلوك العنيف للتعبير عن مظالمهم[86]، كما تشير الأدبيات إلى أن النفط والطاقة يلعبان دورًا كبيرًا في تحفيز الحروب بين الدول، وقد يؤدي إلى صراعات أهلية أيضًا[87].

وإذا كان التراث النظري الموجود يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين وفرة الموارد وحدوث الصراعات المسلحة أو الحرب الأهلية، فإنه يشير إلى عدم وجود علاقة

بين وفرة الموارد وتحفيز نشأة الإرهاب، بحيث لا يمكننا أن نقول إن وفرة الموارد في بلد ما يجعلها أكثر احتمالًا لتحفيز نشأة التنظيمات الإرهابية. فقد أشار (Marta Furlan) في دراسته التي بحثت في تأثير الموارد الطبيعية على الإرهاب خلال الفترة الممتدة من عام 1980 حتى عام 2012 من خلال 49 اقتصادًا أفريقيًا، إلى أن وفرة الموارد الطبيعية نادرًا ما تحرض على الإرهاب[88]. كما أشار كل من (Tavares, Bravo & Dias, 2006, and Sambanis,) إلى عدم وجود علاقة قوية بين مقياسهم لوفرة الموارد وعدد الهجمات الإرهابية ضد مواطني الدولة، ويؤكد على ذلك (Alex Daher, and Merle Kreibaum) في دراستهما التي غطت 118 منظمة في 13 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1980–2004، حيث أشارا إلى أن الاعتبارات الاقتصادية أو «الجشع» تهيمن على الاعتبارات السياسية، أو «المظالم» فيما يتعلق بالصراعات العنيفة، واحتمالات حدوث التمرد تكون أكبر مع استخراج موارد أكبر، بيد أن العكس هو الصحيح عند النظر إلى الإرهاب، إذ لا نجد أي دليل على لعنة الموارد في تحفيز نشأة الإرهاب، ويفسر ذلك بأن الصراعات الأهلية مدفوعة –بصورة أكبر– بالعوامل الاقتصادية، بينما الأنشطة الإرهابية تكون مدفوعة –بصورة أكبر– بالعوامل السياسية[89].

وإذا كان التراث النظري أقر بعدم وجود علاقة بين وفرة الموارد وتحفيز نشأة الإرهاب، فإنه أقر بأن وفرة الموارد تعمل على دعم التنظيمات الإرهابية القائمة بالفعل وتدعم استمراريتها وتوسعها؛ فعند قيام تنظيمات إرهابية واستقرارها في بلد فإنها تحاول استغلال الموارد الطبيعية لتمويل أنشطتها. وتشير الدراسات إلى أنه مع تزايد استخدام الإرهاب خلال العقود الماضية، ظلت الجهات الإرهابية تبحث باستمرار عن طرق جديدة لتمويل أنشطتها، وفي هذا السياق أصبحوا يشاركون بشكل متزايد في استغلال الموارد الطبيعية، وقد لوحظ هذا التورط في استغلال الموارد الطبيعية على مستويات مختلفة: في أنشطة الاستخراج والتعدين، وفي توريد السلع والخدمات التي تهدف إلى الاستخراج والتجارة (مثل مصافي النفط المؤقتة)، وفي أنشطة النقل والتجارة والتهريب، وفي تكرير وبيع المنتج النهائي.

كان السبب الرئيسي لهذا الميل المتزايد نحو استغلال الموارد الطبيعية هو أن استخراج الموارد الطبيعية وتهريبها والاتجار بها يعتبر من قبل الجهات الإرهابية مصدر دخل مفيدًا من حيث المخاطر والأرباح النسبية، خاصة إذا ما قورنت بالموارد الأكثر شيوعًا كالاعتماد على الثروة، والتبرعات الخارجية من الأفراد/الكيانات الأثرياء، والأنشطة غير المشروعة. ومن الأمثلة على ذلك الاستخدام في أوائل التسعينيات، حيث زُعم أن تنظيم القاعدة كان يستغل الماس في السودان وليبيريا وبوركينافاسو والكونغو. وفي منتصف التسعينيات، كانت حركة طالبان تستغل نبات الخشخاش الأفغاني، والعقيق، واللازورد، والياقوت، والذهب. وتفيد بعض التقارير بأن حزب الله كان متورطًا في شبكات تجارة غير مشروعة للذهب والأحجار الكريمة واليورانيوم والفحم في أفريقيا. وفي الفترة 2003–2010، كان تنظيم القاعدة في العراق يستغل النفط حول الموصل لدعم وتمويل أنشطته[90].

ومن ناحية أخرى، فإن الدول المنتجة للنفط معرضة للإرهاب لأنها أهداف مهمة للإرهابيين الذين قد يهاجمون المنشآت النفطية لإحداث تأثير أكبر والإضرار بالمصالح الخارجية للدول القوية، وغالبًا ما تستهدف الجماعات الإرهابية المنشآت النفطية، خاصة عندما لا تعود الثروة النفطية بالنفع على السكان المحليين، ويعتمدون أحيانًا على اختطاف أو ابتزاز موظفي شركات النفط للحصول على التمويل[91].

وخلاصة القول، إن وفرة الموارد الطبيعية تلعب دورًا في تحفيز ونشأة الصراعات المسلحة والحروب الأهلية، ولكنها لا تلعب دورًا في تحفيز ونشأة الإرهاب، بينما تلعب دورًا في استمرار ودعم التنظيمات الإرهابية، فعندما تسيطر جماعة إرهابية معينة على منطقة معينة فإنها تحاول استغلال مواردها الطبيعة لتمويل أنشطتها، ويتطلب ذلك فرض درجة معينة من السيطرة على إقليم معين، والحفاظ على هذه السيطرة لفترة زمنية معقولة، والقدرة على إنشاء وتشغيل البنى التحتية المادية للقيام بأنشطة الاستغلال. وأخيرًا قد تكون وفرة الموارد في دولة ما تزيد من احتمالية أن تشهد هذه الدول هجمات إرهابية أكثر.

3. النمو الاقتصادي والإرهاب:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تأثير معدلات النمو الاقتصادي في بلد ما على تحفيز نشأة الإرهاب من عدمه، فبينما وجد بعض الباحثين أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي تزيد من احتمالية نشأة التنظيمات الإرهابية لا سيما الإرهاب الداخلي، وجد آخرون أن ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية قد يزيد من احتمالية نشأة التنظيمات الإرهابية. فعلى سبيل المثال، كانت الدول الأكثر عرضة للإرهاب، كالهند وباكستان، تتمتع بمعدلات نمو قوية، وكانت الطبقة المتوسطة الهندية على وجه الخصوص تتوسع بمعدل سريع[92]. وكذلك أدت الظروف الاقتصادية السيئة في أمريكا اللاتينية إلى ظهور الإرهاب اليساري الموجه نحو التغيير الاجتماعي والاقتصادي، مما يجعل الصلة بين النمو والإرهاب معقولة في هذا الجزء من العالم ((1988) Lopez)، وعلى النقيض من ذلك، لا يبدو أن الإرهاب في أوروبا الغربية كان مدفوعًا بعوامل اقتصادية (Sanchez-Cuenca, 2009)[93]، ومن ثم لا تقدم الأدبيات الاقتصادية إجابة قاطعة فيما يتعلق بالعلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين الإرهاب والنمو الاقتصادي، فمن المفترض أن تؤدي الزيادة في معدل النمو الاقتصادي إلى انخفاض الإرهاب من خلال زيادة تكاليف الفرصة البديلة للانخراط في الأنشطة الإرهابية. ولكن من ناحية أخرى، إذا لم تكن فوائد النمو الاقتصادي واسعة النطاق وكان هناك توزيع غير متكافئ للثروة، فقد يتسبب ذلك في تصاعد الإرهاب الداخلي.

قام (James Piazza, 2006) بتقييم فرضية الحرمان القائلة: بأن الفقر وعدم المساواة وضعف التنمية الاقتصادية والبطالة هي الأسباب الرئيسية للإرهابب، إلا أن النتائج لم تشر إلى أي علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والإرهاب. وقام (Pinar, 2011) بفحص أسباب الإرهاب الانفصالي في الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا، حيث تتجه السياسات الحكومية نحو تحسين الظروف الاقتصادية. ومع ذلك، لم يتم العثور على علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والإرهاب الانفصالي في جنوب شرق تركيا. كما قام (Nasir et al, 2008) ببحث اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإرهاب ولم يجد أي علاقة سببية تمتد سواء من النمو الاقتصادي إلى الإرهاب أو من الإرهاب إلى النمو الاقتصادي. كما وجد (Gries et al, 2011) أنه

في البيئات الثنائية يكون تأثير الأداء الاقتصادي على الإرهاب المحلي قويًا جدًا، ولكن في البيئات الثلاثية يتضاءل تأثير النمو الاقتصادي على الإرهاب. وبالمثل، أفاد (Meierrieks and Gries, 2012) بأن النمو الاقتصادي يسبب الإرهاب في دول أمريكا اللاتينية.[94]

وتُشير بعض الدراسات التجريبية الأخرى إلى أن الإرهاب مرتبط بالوضع الاقتصادي، وقد توصلوا إلى أنه من غير المرجح أن ينشأ الإرهاب في البلدان التي تظهر معدلات نمو مرتفعة نسبيًا، وارتفاعًا في دخل الفرد، ومستويات منخفضة من التمييز الاقتصادي، كما لوحظ أن الإرهاب أقل احتمالًا في البلدان التي لديها أنظمة رعاية اجتماعية متطورة لأن هذه الأنظمة تعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي قد تؤدي إلى العنف. كذلك أشارت بعض الدراسات إلى أن أن الإرهاب لا يرتبط بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية، وبدلًا من ذلك وجدوا أن الإرهاب مرتبط بالبيئة السياسية المؤسسية للبلد (على سبيل المثال، درجة القمع السياسي وعدم الاستقرار). وبالمثل، توصلت دراسات أخرى استعرضها إلى استنتاج مفاده أن العوامل غير الاقتصادية هي التي تحدد الإرهاب[95].

والثابت في هذا الأمر، والذي أشارت إليه العديد من الدراسات، هو أن الإرهاب يؤثر على الاقتصاد والنمو الاقتصادي بطرق مباشرة كتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي، وتأثيره على الاستثمار، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية، وتدمير الهياكل والبنية الأساسية، وإعادة توجيه أموال الاستثمار العام إلى الأمن، أو الحد من التجارة، بالإضافة إلى تأثير العمليات الإرهابية على القطاع السياحي، أو بطريقة غير مباشرة بزيادة تكاليف المعاملات الاقتصادية بسبب تعزيز التدابير الأمنية لكفالة سلامة الموظفين والعملاء أو زيادة أقساط التأمين.

وخلاصة القول، إن النمو قد يكون ذا أهمية بالنسبة للإرهاب في بعض البلدان، وقد لا يكون كذلك، ويتوقف ذلك على مدى تأثير العوامل الخاصة بكل بلد من خلال التحكم في الاستجابة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وقد تشمل هذه العوامل وطبيعة واستقرار النظام السياسي المؤسسي (الذي يحكم وسائل المشاركة الاقتصادية والتوزيع)، والمزيد من العوامل الخاصة كالثقافة الخاصة بكل مجتمع.

الخلاصة:

حاول هذا الفصل التأصيل النظري لطبيعة العلاقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب، وذلك بالتركيز على ثلاثة فروع من الجغرافيا البشرية: الجغرافيا السكانية (عدد السكان، المستوى التعليمي، النوع الاجتماعي، والهجرة)، والجغرافيا الثقافية (العرق، الدين، ونوع النظام السياسي)، والجغرافيا الاقتصادية (الفقر، الموارد الطبيعية، ومعدلات النمو الاقتصادي)، وتأثير كل فرع من هذه الفروع على تحفيز نشأة الإرهاب، وقد تلخصت النتائج فيما يلي:

فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الجغرافيا السكانية والإرهاب؛ يمثل زيادة عدد السكان مؤشرًا مقلقًا قد يؤدي إلى تحفيز الإرهاب أو يكون جاذبًا للهجمات الإرهابية، ولا سيما إذا رافقه ضعف في سيطرة الحكومات على جميع الأراضي والمجتمعات المحلية، وإذا ساءت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعدم قدرة الحكومات على تلبية جميع متطلبات السكان. وتميل متغيرات المستوى التعليمي والنوع الاجتماعي لأن تكون متغيرات محايدة ليس لها تأثير مباشر على زيادة تحفيز الأنشطة الإرهابية، وكذلك زيادة تدفقات الهجرة إلى بلد ما، التي قد تؤدي إلى تقليل الهجمات الإرهابية في بلد ما، وقد تؤدي إلى زيادتها في أخرى، ويتوقف ذلك على عدة متغيرات أخرى، فكلما كانت البلدان المضيفة أكثر انفتاحًا وتقبلًا للمهاجرين الجدد ودمجتهم في نظمها الاجتماعية والثقافية وفي سوق العمل، كانت هذه البلدان أقل عرضة للتعرض لهجمات إرهابية بسبب المهاجرين. ومن ناحية ثانية، كلما زادت أعداد المهاجرين من بلد ما إلى بلد مضيف معين، لا سيما إن كان البلد الأصلي ترتفع به معدلات الإرهاب، وتركزت هذه الأعداد من المهاجرين في منطقة معينة داخل البلد المضيف دون دمجها في النظام الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، كلما شعرت بالتمييز وكانت أكثر احتمالًا للانخراط في أنشطة إرهابية.

فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الجغرافيا الثقافية والإرهاب؛ تُعد العوامل الثقافية أو الأيديولوجية أو الاجتماعية (كالدين والعرق على سبيل المثال) هي العوامل الأكثر خطورة في التأثير على تحفيز نشأة التنظيمات الإرهابية. ففيما يتعلق بالدين، وعلى الرغم من أن الدين في حد ذاته لا يرتبط بالإرهاب، وليس هناك دين

معين يحض على الإرهاب، فإن التنوع الديني في مجتمع ما قد يجعله عرضة أكثر من غيره لنشأة التنظيمات الإرهابية، حيث تلجأ كل جماعة إلى محاولة فرض سيطرتها على الأخرى مدفوعة باقتناعها بأن معتقداتها الخاصة متفوقة ويجب حمايتها بأي ثمن، في حين تُشكل الجماعات الأخرى تهديدًا يجب القضاء عليه. كذلك فإن زيادة المجموعات العرقية المتنوعة في بلد ما يجعله أكثر احتمالية لمواجهة نشاط إرهابي من غيره، وتتزايد احتمالية أن تواجه هذه المجتمعات أنشطة إرهابية إذا واجهت أي من الجماعات الدينية أو العرقية في المجتمع تمييزًا اجتماعيًا أو سياسيًا أو اقتصاديًا.

فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الجغرافيا الاقتصادية والإرهاب؛ هناك اتفاقٌ واسع على أنه لا توجد سوى علاقة ضعيفة وغير مباشرة بين الفقر والإرهاب. فعلى المستوى الفردي، لا يأتي الإرهابيون عمومًا من أفقر شرائح مجتمعاتهم، وعادةً ما يكونون في مستويات متوسطة أو أعلى من المتوسط من حيث التعليم والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن مستوى الإرهاب ليس مرتفعًا بشكل خاص في أفقر دول العالم. وثانيًا تلعب وفرة الموارد الطبيعة دورًا في تحفيز ونشأة الصراعات المسلحة والحروب الأهلية، ولكنها لا تلعب دورًا في تحفيز ونشأة الإرهاب، بينما تلعب دورًا في استمرار ودعم التنظيمات الإرهابية، فعندما تسيطر جماعة إرهابية معينة على منطقة معينة فإنها تحاول استغلال مواردها الطبيعة لتمويل أنشطتها. وأخيرًا، فإن النمو قد يكون ذا أهمية بالنسبة للإرهاب في بعض البلدان، وقد لا يكون كذلك، ويتوقف ذلك على مدى تأثير العوامل الخاصة بكل بلد من خلال التحكم في الاستجابة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وطبيعة واستقرار النظام السياسي المؤسسي.

وختامًا، نؤكد على أن الإرهاب ظاهرة شديدة التنوع (الإرهاب الديني، الإرهاب الأيديولوجي، الإرهاب العرقي، الإرهاب البيئي.. إلخ)، ولا يوجد تعريف جامع ومانع للإرهاب بصورة عامة، وبناءً عليه فإنه:

1. ليس من السهولة -بأي حال من الأحوال- تحديد الأسباب الجذرية والمباشرة لظاهرة الإرهاب بصورة عامة، ولا سيما مع شدة تعقد هذه الظاهرة وتنوعها، وبدلًا من ذلك فإنه يمكن تحديد الأسباب الجذرية والمباشرة لتنظيم إرهابي بعينه (دراسة حالة

لهذا التنظيم والبحث في مسبباته وأهدافه). أو تحديد المسببات المشتركة لأنواع معينة من الإرهاب، فالإرهاب الديني، على سبيل المثال، ينشأ نتيجة للدفاع عن أفكار دينية معينة، يعتقد بأنها هي الأصوب وأنها يجب أن تسود، والإرهاب العرقي ينشأ نتيجة للدفاع عن أقليات عرقية معينة.

2. تختلف الأسباب الجذرية للإرهاب باختلاف أنواعه (الإرهاب المحلي، والإرهاب الدولي)، وأهدافه، وحجم هذا التنظيم الإرهابي، كما تختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد الإرهابيين باختلاف نوع الإرهاب وأسبابه والأهداف التي ينشأ من أجلها. كما أن الأسباب المؤدية الجريمة والعنف والحروب الأهلية لا تنطبق على الإرهاب.

3. فيما عدا التنوع الديني والعرقي وزيادة عدد السكان التي تميل -في شروط خاصة؛ كحدوث تمييز اجتماعي و/أو ثقافي و/أو سياسي و/أو اقتصادي ضد جماعة بعينها- إلى أن تكون مؤشرات قوية على تحفيز نشأة الإرهاب، فإن الإرهاب لا يعرف الحتمية السببية. وبكلمات أخرى، لا توجد عموميات في الإرهاب أو بالأحرى خصائص عامة لسكان مجتمع ما، يمكننا أن نقول إن هذه الخصائص عندما توجد في مجتمع ما، فإنها حتمًا ستولد أنشطة إرهابية في هذا المجتمع.

4. أخيرًا، من خلال الدرس تراءت لنا فرضية تحتاج إلى مزيد من الدرس والتحقق، وهي أن القاسم المشترك الأعظم بين جميع أنواع التنظيمات الإرهابية هو تعظيم المنافع (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية)، حيث يميل الإرهابيون لأن يكونوا فاعلين عقلانيين، وتميل هذه التنظيمات إلى أن ينطبق عليها القانون الحديدي للأوليجاركية؛ فقد تنشأ التنظيمات الإرهابية لتحقيق مصالح جماعة معينة، وبعد أن تكبر ويشتد عودها، فإنها تميل إلى الانسلاخ من أهداف الجماعة، وتميل بصورة أساسية إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالأوليجاركية التي تقود هذا التنظيم، والتي تكون أهدافًا اقتصادية بالأساس.

قائمة المراجع:

1. عبد الرحمن محمد ابن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر. «مقدمة ابن خلدون»، (القاهرة، دار الفجر للتراث، 2010)، ص 19.
2. حسين عليوي ناصر الزيادي، "جغرافية الجريمة: مبادئ وأسس"، (دمشق، دار الحصاد، 2015)، ص 40– 42.
3. سامية قدري، «سوسيولوجيا المكان من زيمل إلى ما بعد فوكو»، (القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، 2010)، ص 4، 5.
4. عالم الجغرافيا البشرية والاقتصادية الشهير بول توبلر (Paul Samuel Touboul). ولد في عام 1917 وتوفي في عام 2009. توبلر كان عالم جغرافيا أمريكيًا وأستاذًا في جامعة كاليفورنيا، سانتا باربارا. وهو معروف بأعماله في مجال دراسة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الحضرية.
5. حسين عليوي ناصر الزيادي، مرجع سابق، ص 40
6. (Karim Bahgat and Richard M. Medina, An Overview of Geographical Perspectives and Approaches in Terrorism Research, Perspectives in terrorism, Vol 7, Issue 1, (Feb, 2013) , P39.

   See also; Andrew Braden, Matthew Cobb, Alex Braithwaite, Geography of Terrorism, oxford bibliographies, Jan,2020, Accessed, Nov,2, 2023, available on https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0229.xml
7. دلال محمود (محررًا)، "جيوبوليتكس الإرهاب: الشبكات والمسارات"، (القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023)، ص 7.
8. (Lisa Stampnitzky, The Emergence of Terrorism Studies as a Field, In Richard Jackson (ed), Prepared for The Routledge Handbook on Critical Terrorism Studies, (London, Routledge, 2018) P53.
9. بدور جمال، الإرهاب، الموسوعة السياسية، 1 نوفمبر 2020، متاح على الرابط التالي/https://political-encyclopedia.org dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8 تاريخ الزيارة 1 نوفمبر 2023.
10. دلال محمود، مرجع سابق، ص 7، 8.
11. 11) Brent L. Smith; Jackson Cothren; Paxton Roberts; Kelly R. Damphousse, "Geospatial Analysis of Terrorist Activities: The Identification of Spatial and Temporal Patterns of Preparatory Behavior of International and Environmental Terrorists, (May, 2008), Accessed Nov,1,2023 available on https://www.ojp.gov/pdffiles1/nij/grants/222909.pdf
12. Reid, Edna O. F. "Evolution of a body of knowledge: An analysis of terrorism research", Information Processing and Management, Vol 33 (1997) :91-106.
13. Karim Bahgat and Richard M. Medina, An Overview of Geographical Perspectives and Approaches in Terrorism Research, Perspectives in terrorism, Vol 7, Issue 1, (Feb, 2013), P39.

    See also; Andrew Braden, Matthew Cobb, Alex Braithwaite, Geography of Terrorism, oxford bibliographies, Jan,2020, Accessed, Nov,2, 2023, available on https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0229.xml
14. (دلال محمود (محررًا)، مرجع سابق، ص 7.
15. Brent L. Smith Jackson Cothren; Paxton Roberts; Kelly R. Damphousse, "Geospatial Analysis of Terrorist Activities: The Identification of Spatial and Temporal Patterns of Preparatory Behavior of International and Environmental Terrorists", (USA, National Institute of Justice, 2008).
16. Robin Wright et al, "The Jihadi Threat: ISIS, al-Qaeda, and Beyond, Wilson Center", (December, 2016), Accessed Nov,4,2023 Available on https://www.wilsoncenter.org/article/the-jihadi-threat-1-the-future-extremism
17. Karim Bahgat and Richard M. Medina, Op Cit, P,40
18. منى قشطة، «دور جغرافية أفغانستان في وجود طالبان وامتداد تأثيرها» في دلال محمود (محررًا)، مرجع سابق، ص 95– 97.
19. Castree, N., Kitchin, R., & Rogers, A, "Human geography." In A Dictionary of Human Geography. Oxford University Press. Available on https://researchguides.dartmouth.edu/human_geography/main Accessed Dec, 6, 2023.
20. (Richard E. Berkebile, «Causes of domestic terrorism: (1970-2010)», (Doctoral Thesis, University of Missouri-Columbia, 2013) , 108- 109.
21. Ibid, P-83

    See also. Lai, Brian. "Draining the Swamp: An Empirical Examination of the Production of International Terrorism." Conflict Management and Peace Science 24, no. 4. (2007), pp 297-310.

    Paul Collier, and Anke Hoeffler, "Greed and Grievance in Civil War", Oxford Economic Papers 56, No4 (2004) 563- 590.

22. (Richard E. Berkebile, Op. Cit, P 63.

23. (Subhayu Bandyopadhyay, and Javed Younas, "Poverty, political freedom, and the roots of terrorism in developing countries: An empirical assessment". Economics Letters, Vol 112, Issue 2, (August, 2011), PP 171–175.

24. Felipe Bedoya-Maya, Gustavo Canavire-Bacarreza, Alejandra Montoya-Agudelo, "An Uphill Battle: The Relationship Between Geography and Terrorism", Center for Research in Economics and Finance (CIEF), Working Papers, No. 17-16.

25. Godwin Okafor, and Jenifre Piese, "Empirical investigation into the determinants of terrorism: Evidence from fragile states", Defense and Peace Economics, Volume 29, Issue 6, (2018) Pages 697-711.

26. Jack A. Goldstone, "Population and Security: How Demographic Change Can Lead to Violent Conflict." Journal of International Affairs 56 (1), (2002), pp 3-21.

Javed Younas, and Todd Sandler, "Gender Imbalance and Terrorism in Developing Countries", Journal of Conflict Resolution, Vol. 61(3), (2017), pp 483-510.

27. (Sarah Brockhoff, Tim Krieger, and Daniel Meierrieks, "Great Expectations and Hard Times: The (Nontrivial) Impact of Education on Domestic Terrorism", Journal of Conflict Resolution, Vol. 59, 7, (2015), 1187.

28. Alan B. Krueger Jitka Malečková, "Education, Poverty, and Terrorism: Is There a Causal Connection?" Journal of Economic Perspectives, Vol 17, No 14 (Fall, 2003), pp 119-144

29. Claude Berrebi, "Evidence about the Link between Education, Poverty and Terrorism among Palestinians," Princeton University Industrial Relations Section Working Paper No. 477, December, 2007, Accessed October, 25, 2023. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=487467

30. Efraim Benmelech Claude Berrebi, "Human Capital and the Productivity of Suicide Bombers." Journal of Economic Perspectives, Vol 21, No 3, (Summer, 2007), pp 223-38. See Also, M. Najeeb Shafiq and Abdulkader H. Sinno, "Education, Income, and Support for Suicide Bombings: Evidence from Six Muslim Countries." Journal of Conflict Resolution, Vol 54, No 1, (2010), 146-78.

31. Maria Saddiqa, Shabana Parveen, Sher Ali and Waqas Ahmed, "Determinants of Terrorism and Its Impact on Economic Growth: A Panel Study of South Asian Region "Review of Economics and Development Studies, Vol 6, No 2, (2020), pp 413-423.

32. Daniel Cohen · Marcelo Soto, "Growth and Human Capital: Good Data, Good Results." Journal of Economic Growth, Vol 12, (2007):51-76.

Jonathan Temple, "A Positive Effect of Human Capital on Growth." Economics Letters, Vol 65, Issue 1, (October, 1999), pp 131-34.

33. Jeff Victoroff, "The Mind of a Terrorist: A Review and Critique of Psychologicalm Approaches." Journal of Conflict Resolution Vol 49, No 1 (Feb., 2005), pp 3-42

See also, Edward L. Glaeser, Giacomo A. M. Ponzetto & Andrei Shleifer, "Why Does Democracy Need Education?" Journal of Economic Growth, Vol 12, (May, 2007), pp 77-99.

Thomas S. Dee, "Are There Civic Returns to Education?" Journal of Public Economics, Volume 88, Issues 9–10, August 2004, Pages 1697-1720.

34. L Elbakidze, and Y H Jin, "Are Economic Development and Education Improvement Associated with Participation in Transnational Terrorism?", Society for Risk Analysis, Vol. 35, No. 8, (Apr, 2015), 1520-1535.

35. Sarah Brockhoff, Tim Krieger, and Daniel Meierrieks, OP.Cit, 1188- 1196.

36. Javed Younas, and Todd Sandler, Op. Cit, PP 488.

37. Henrik Urdal, "A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence." International Studies Quarterly, Vol 50, Issue 3, (Sep, 2006), pp 607-29.

Jack A. Goldstone, Op. Cit, PP.

38. Javed Younas, and Todd Sandler, Op. Cit,489.

39. Javed Younas, and Todd Sandler, Op. Cit,490.

40. Andrew C. Forrester, Benjamin Powell, Alex Nowrasteh, & Michelangelo Landgrave, "Do Immigrants Import Terrorism?", Journal of Economic Behavior and Organization, No,56, (Jul, 2019), pp 3,12,13.

41. Andrew C. Forrester, Benjamin Powell, Alex Nowrasteh, & Michelangelo Landgrave, Op.cit, pp 1-4.

42. (Michael A. Clemens, "Economics and emigration: Trillion-dollar bills on the sidewalk?", Journal of Economic Perspectives, VOL. 25, NO. 3, (SUMMER 2011), (pp. 83-106)

43. George Borjas, "Immigration Economics". (Cambridge: Harvard University Press, 2014).

George Borjas, "Immigration and Globalization: A Review Essay", "Journal of Economic Literature, 53(4), (2015), pp961- 974.

44. Andrew C. Forrester, Benjamin Powell, Alex Nowrasteh, & Michelangelo Landgrave, Op. Cit, pp 5-9.
45. Fiona B. Adamson, "Crossing Borders: International Migration and National Security", International Security, Vol. 31, No. 1 (Summer, 2006), pp. 165-199.
46. Sambuddha Ghatak, "Challenging the State: Effect of Minority Discrimination, Economic Globalization and Political Openness on Domestic Terrorism", International Interactions, Vol 42, No 1, (October 2015), PP, 56-58.
47. Sambuddha Ghatak, Op. Cit PP, 56-80.
48. Ibid, p 38. See also, Satya Prakash Dash, "Naxal Movement and State Power, (New Delhi: Sarup and Sons, 2006).
49. Seung-Whan Choi, James A. Piazza, "Ethnic Groups, Political Exclusion, and Domestic Terrorism", Defence and Peace Economics, Vol. 27, No. 1, (2016), p 37.
50. James A. Piazza, Op. Cit, PP, 341.
51. J. Arva, Bryan & James A. Piazza, Spatial Distribution of Minority Communities and Terrorism: Domestic Concentration versus Transnational, Defence and peace Economic, Volume 27, Issue 1, (2016)
52. Roberto Ezcurra, "Group Concentration and Violence: Does Ethnic Segregation Affect Domestic Terrorism?", Defence and Peace Economics, Taylor & Francis Journals, vol. 30(1), (Jan, 2019), pages 46-71.
53. Ibid, p38
54. Ibid, p39-42.
55. Mahmoud Masaeli, and Rico Sneller (ed), "The Root Causes of Terrorism: A Religious Studies Perspective", (Newcastle upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2017(, p, 6.
56. Tengku Iskandar, "The Nexus Between Religion, Radicalism, and Terrorism", Institute of Strategic and International Studies, Issue No 193, (July - December 2009), P28.
57. Noah Chess, "Rising Domestic Terrorism in the U.S.: Examining the Growth in Violent Extremism from Far-Left, Far-Right, and Religious Extremist Groups to Identify Their Ideologies, Recruitment Methods, and Specific Threats to Homeland Security", (Master of Science in Homeland Security, San Diego State University, 2023), P33.
58. "كره الإسلام أو كراهية الإسلام — أو ما تعرف بـ"الإسلاموفوبيا" — هي الخوف من المسلمين والتحيز ضدهم والتحامل عليهم بما يؤدي إلى الاستفزاز والعداء والتعصب بالتهديد وبالمضايقة وبالإساءة وبالتحريض وبالترهيب للمسلمين ولغير المسلمين، سواء في أرض الواقع أو على الإنترنت. وتستهدف تلك الكراهية — بدافع من العداء المؤسسي والأيديولوجي والسياسي والديني الذي يتجاوز تلك الأطر إلى عنصرية بنيوية وثقافية — الرموز والعلامات الدالة على أن الفرد المستهدف مسلما.
59. (Mahmoud Masaeli, and Rico Sneller (ed), Op. Cit, p, 6.
60. Ranya Ahmed, "Religion and Ideology as Determinants of Contentious Politics: Terrorism and Beyond", (Doctoral Degree, Graduate Faculty of the University of Kansas, 2017) James A. Piazza, "Types of Minority Discrimination and Terrorism. Conflict Management and Peace Science", Vol 29, Issue 5, (2012), P, 528.
61. James A. Piazza, (2012), Op. Cit, P, 529.
62. Ibid

Jonathan, Fox, "The effects of religious discrimination on ethno-religious protest and rebellion", Journal of Conflict Studies 20(2), (2000), pp

Jonathan, Fox, "The influence of religious legitimacy on grievance formation by ethnoreligious minorities", Journal of Peace Research 36(3): pp 289–307.

63. A. Korotayev, "Internet, Political Regime and Terrorism: A Quantitative Analysis", Cross-Cultural Research, Vol. 0(0), (April, 2022), pp1-34
64. Mahmoud Masaeli, and Rico Sneller (ed), Op. Cit. p, 7-8.
65. John Z, Wang, "Eastern Turkistan Islamic Movement: A case study of a new terrorist organization in China". International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology, 55(3), (2003), 568–584.
66. Wesley Stanley, B.A., "Examining the link between regime type and terrorism: An evaluation of recent trends", (Master Thesis, School of Arts and Sciences of Georgetown University, 2010) p ii.
67. Matthew C. Wilson, James A. Piazza, "Autocracies and Terrorism: Conditioning Effects of Authoritarian Regime Type on Terrorist Attacks", American Journal of Political Science, Vol. 57, No. 4.) October, 2013), Pp. 941–955

68. Li, Quan. 2005. "Does Democracy Produce or Reduce Transnational Terrorist Incidents?" Journal of Conflict Resolution, Vol 49, No 2: pp 278–97.

69. Alberto Abadie, "Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism", NBER Working Paper No. 1085, (October, 2004)

70. Sara Jackson Wade, "Does Democracy Matter? Regime Type and Suicide Terrorism", Journal of Conflict Resolution, Volume 51 Number 2, (April 2007), p329.

71. Robert Pape, "Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism", Random House Trade Paperbacks, 2006.

72. Bridget L. Coggins, "Does State Failure Cause Terrorism? An Empirical Analysis (1999–2008)", Journal of Conflict Resolution, Vol. 59(3) (2015), pp455-483

73. Roberto Ezcurra, "Is government decentralization useful in the fight against domestic terrorism? A cross-country analysis", Environment and Planning C: Politics and Space, Vol. 35(5) (2017) pp872–897

74. Sambuddha Ghatak, Op. Cit, P 58.

75. Avraham Jager, "Does Poverty Cause Terrorism?", International institute for counter terrorism, (March, 2013), p3.

76. Alberto Abadie, Op. Cit, p 1-2.

77. Avraham Jager, Op. Cit, p5.

78. Avraham Jager, Op. Cit, p4-5.

79. Alan B., Krueger, and Jitka Maleckova, Op. Cit, p119.

80. Avraham Jager, Op. Cit, P 6-7.

81. Richard E. Berkebile, Causes of domestic terrorism: (1970-2010), (Doctoral Thesis, University of Missouri-Columbia, 2013), 108- 109.

82. Sambuddha Ghatak, Op. Cit, P 58.

See also, Charles A. Russell, and Bowman H. Miller. (1983) Profile of a Terrorist. In Perspectives on Terrorism, edited by Lawrence Freedman and Yonah Alexander. Wilmington, DE: Scholarly Resources, pp. 45–60.

83. Chimere O. Iheonu, and Hyacinth E. Ichoku, "Poverty and terrorism in Africa: Understanding the nexus based on existing levels of terrorism", Poverty & Public Policy,13, (May, 2021), pp 254–272.

84. Richard E. Berkebile, Op. Cit, p 111.

85. Avraham Jager, OP. Cit, p 5.

86. Axel Dreher, Merle Kreibaum, "Weapons of choice: The effect of natural resources on terror and insurgencies", Journal of Peace Research, Vol. 53, Issue 4, (2016), PP 540.

87. Chia-yi Lee, "Oil and Terrorism: Uncovering the Mechanisms", Journal of Conflict Resolution, Vol62, issue 5, (2018), pp 903-928

88. Marta Furlan, "The Exploitation of Natural Resources in the Financing of Terrorism: The Case of Syria and Iraq", Konrad-Adenauer-Stiftung and Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Available online on: https://2u.pw/6iOy3ob Accessed (Nov,25, 2023)

89. Axel Dreher, Merle Kreibaum, Op. Cit, PP 540- 542.

90. Marta Furlan, Op. Cit, pp 6-9.

See also, SIMPLICE A. ASONGU, "Natural Resource Exports, Foreign Aid and Terrorism", International Journal of Development and Conflict, Volume, 9 (July 2019), p76.

91. Chia-yi Lee, Op. Cit, pp 905-907

92. Richard E. Berkebile, Op. Cit, p 111.

93. Daniel Meierrieks & Thomas Gries, "Causality between terrorism and economic growth, Journal of Peace Research, Vol 50, Issue 1, (2012), pp 94.

94. Muhammad Shahbaz, Muhammad Shahbaz Shabbir, Muhammad Nasir Malik, and Mark Edward Wolters, "An analysis of a causal relationship between economic growth and terrorism in Pakistan"Economic Modelling, Volume 35, (September 2013), Pages 21-29.

95. Daniel Meierrieks & Thomas Gries, Op. Cit, pp 93.

2 داعش وأرض الخلافة التقليدية
لماذا العراق وسوريا؟

أحمد سلطان*

لعبت الجغرافيا البشرية في المنطقة المعروفة بالهلال الخصيب دورًا بارزًا في تكوين وتطور الحركة الجهادية المعاصرة، وخصوصًا في دولتي سوريا والعراق اللتين أصبحتا في الفترة من 2014 – 2019 مركزًا للخلافة المكانية التي أعلنها تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميًا باسم "داعش"، وأسقطها خصوم التنظيم وعلى رأسهم التحالف الدولي لدحر داعش.

ورغم الأهمية التي تُشكلها عوامل الجغرافيا، سواء الطبيعية أو البشرية التي تندرج تحتها أقسام فرعية منها الجغرافيا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ إلا أن دور الجغرافيا وعلاقتها بانتشار وتمدد الإرهاب في المنطقة لم تخضع لدراسة حقيقية.

*باحث مصري

وتكشف أي مراجعة متفحصة للإنتاج البحثي في المنطقة العربية أو حتى في خارج الوطن العربي عدم وجود أي دراسات أو تقارير رصينة يمكن الاعتماد عليها حول العلاقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب، فيما يوجد نوع من التحيز البحثي للمدرسة الغربية التي تعاملت مع الجغرافيا بصورة تميل لتغليب الجانب الإحصائي، بحيث أصبح الارتباط بين الجغرافيا والإرهاب في عرفها مرادفًا للنشاط الإرهابي في بقع جغرافية معينة من العالم وعدد الضحايا الذين يسقطون جرّاء هذا النشاط.

ولا يقتصر نقص الإنتاج العلمي والبحثي على حقل دراسات الجغرافيا والإرهاب؛ بل إن الدراسات المنهجية الخاصة بظاهرة الإرهاب في الوطن العربي لا تزال في مهدها، وسيبقى أمامها طريق طويل يحتاج إلى جهد دؤوب لسد الثغرات البحثية الموجودة في الوقت الراهن.

وتسعى الدراسة الحالية إلى بحث علاقة الجغرافيا البشرية في دولتي سوريا والعراق بوجود ونشاط تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، كما تهدف للإجابة عن تساؤل رئيسي هو: لماذا اختار داعش هاتين الدولتين كمعقل لخلافته المكانية التي يُخطط التنظيم لإعادتها مرة أخرى بعد أن انهارت بسقوط قرية الباغوز فوقاني التابعة لمحافظة دير الزور السورية، في مارس 2019؟

أولا: بين الجهادية المعولمة والجغرافيا البشرية:

وقبل الولوج إلى التحديد التفصيلي لعلاقة الجغرافيا البشرية بالظاهرة الإرهابية في سوريا والعراق، لا بد من الإشارة إلى وجود سجال علمي عتيق في أوساط الجغرافيين حول تحديد مفهوم ووظيفة الجغرافيا البشرية، وذلك لتعدد المدارس واختلاف النظريات والأطروحات بين العلماء والمنظرين المختلفين، شأنها كشأن باقي العلوم الإنسانية[1].

وعلاوة على وجود سجالات حول المفاهيم والوظائف، توجد مشكلة إجرائية تتعلق بأبحاث الجغرافيا البشرية في سوريا والعراق، إذ لا تتسم الإحصاءات التي تتعلق بالسكان في البلدين وتوزيعات السكان فيهما بالدقة الكافية؛ بل إن الإحصاءات الموجود متوسطة الدقة لأسباب عدة: منها ما يتعلق بآلية إجراء

الإحصاءات، ومنها ما يتعلق باعتبارات سياسية تتعلق بعدم إحداث خلافات بين المكونات الطائفية في هذه البلدان[2].

وبغض النظر عن الوصول للدقة الإحصائية، يُلاحظ وجود تشابه كبير في أنماط التوزيع البشري في حالتي العراق وسوريا من حيث السلالات البشرية، والجماعات الإثنية، وتوزيع السكان، والنمو السكاني، والكثافة السكانية، وتفاعل السكان مع البيئة من ناحية استغلال الموارد الطبيعية، وبالتالي يمكن القول إن المعلومات الإقليمية البشرية والظروف الجغرافية في كلا الدولتين متقاربة إلى الدرجة التي يمكن معها اعتبار أن المحددات الجغرافية المؤثرة في نشاط الظاهرة الإرهابية واحدة تقريبًا.

ومن الناحية العملية، ارتبط نمو وبروز الحركة الجهادية المعولمة في العراق وسوريا بالعوامل نفسها تقريبًا، ونبع تفكير الجهاديين في التحول من الملاذ التقليدي في أفغانستان وجبال الهندكوش التي شهدت ميلاد الجهاد المعولم، في ثمانينيات القرن الماضي، إلى الملاذات الجديدة في العراق ثم بعد نحو عقد في سوريا مرتبط بالجغرافيا الطبيعية ثم الجغرافيا البشرية، وهو ما يتضح من مراجعة مسيرة أبي مصعب الزرقاوي أحمد فاضل نزال الخلايلة، الأب الروحي لتنظيم الدولة الإسلامية، الذي آثر الانتقال من هيرات الأفغانية، بعد الغزو الأمريكي في 2001، إلى كردستان العراق، ثم إلى منطقة المثلث السني في العراق ليُشعل حربًا طائفية بين السنة والشيعة تكون مقدمة لتمدد تنظيمه وإعلانه ولاية مكانية في العراق ثم سوريا فالأردن وكل دول الطوق حول إسرائيل انطلاقًا من رؤيته القديمة لتكوين خلايا جهادية تحارب ضد "تل أبيب" والتي كُشفت في قضية "جماعة الموحدين" المعروفة بتنظيم بيعة الإمام عام 1993 [3].

ولعل عامل الجغرافيا البشرية كان أحد أهم أسباب انتقال أبي مصعب الزرقاوي ورفاقه الجهاديين الآخرين كأبي حمزة المهاجر المصري، المهندس الفعلي لمشروع القاعدة في العراق، وأمير تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي خلف "الزرقاوي" في منصبه عام 2006 ثم صار نائبًا لأمير تنظيم دولة العراق الإسلامية، النسخة السابقة لداعش، فهؤلاء الرفاق الجهاديون الذين أسسوا نواة تنظيم الدولة

الإسلامية "داعش"، اختاروا بيئة ذات طبيعة عشائرية كي يتمكنوا من إنشاء روابط مع المجتمع المحلي وتحشيدهم للقتال تحت راية الجهاد المعولم، مستفيدين من الطبيعة العشائرية والاختلاف المذهبي بين طوائف الشعب العراقي[4].

ومن الجدير بالذكر أن هذه الرؤية الجهادية ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بأحد أهم محددات الجغرافيا البشرية وهو ما يتعلق بأنماط توزيع السكان، فتنظيم/ جماعة قاعدة الجهاد والمعروف اختصارًا بتنظيم القاعدة رأى أن يتغلغل في المجتمعات ذات الطبيعة القبلية والعشائرية، ويعتبرون أنها من أهم مقومات نجاح أي تجربة جهادية لأن طبيعة هذه المجتمعات تتيح إنشاء جيوب جهادية في حماية القبائل أو العشائر طالما لم تصطدم التنظيمات أو الجماعات الجهادية الناشئة بالسكان المحليين[5].

ويُلاحظ أن جزءًا رئيسيًا من نشاط الجهاديين المنتمين سواء لتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسوريا وأيضًا في اليمن وليبيا وحتى في مصر، تركز بالأساس في مناطق ذات طبيعة قبلية أو عشائرية، مع وجود خلايا وشبكات في مناطق حضرية أو داخل المدن الكبرى أو الرئيسية.

وفي السياق نفسه، ارتبط الزحف الجهادي نحو العراق ثم سوريا بوجود تأويلات نابعة من قلب المنظومة الأيديولوجية للجهادية المعولمة لها صلة مباشرة بالجغرافيا البشرية، فالجهاديون يعتقدون أن الجنود الذين سيخوضون ملاحم آخر الزمان سيكونون في سوريا والعراق واليمن، انطلاقًا من تفسير يقدمونه لحديث يُنسب للنبي محمد بن عبد الله ورد بلفظ: "سيصير الأمر إلى أن تكونوا جنودًا مجندة جند بالشام وجند بالعراق وجند باليمن، فقال ابن حوالة -وهو صحابي- يا رسول الله خِر لي إن أدركت ذلك، فقال النبي عليك بالشام فإنه خيرة الله من أرضه يجتبي إليه من يشاء من عباده فإن أبيتم فعليكم بيمنكم ولتسقوا من غُدركم فإن الله توكل لي بالشام وأهله"[6].

وينطلق الجهاديون من هذه التأويلات التراثية لرسم سيناريوهات التمدد الجهادي المفترض وصولًا إلى نهاية العالم الذي يعتقدون أنه سيسبقها معركة كبيرة بين المسلمين والروم في بلدة أعماق بسهل مرج دابق في سوريا، وستكون تلك المعركة

النار الكبرى التي ستحرق أعداءهم، ولذا فإن التوجه الجهادي نحو العراق استند إلى تلك الرؤية وذلك بتعبير أبي مصعب الزرقاوي نفسه الذي قال في كلمة صوتية نشرها القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، بعنوان أين أهل المروءات: "وها هي الشرارة قد انقدحت في العراق وسيتعاظم أوارها -بإذن الله- حتى تحرق جيوش الصليب في دابق"[7].

ثانيا: عوامل الجغرافيا البشرية في العراق والتمهيد لنشأة "الخلافة المكانية":

على ذات الصعيد ساهمت عوامل الجغرافيا البشرية بشقيها (الجغرافيا الاجتماعية، والجغرافيا الاقتصادية) في عملية التمدد الجهادي في العراق، فبلاد الرافدين تتميز بوجود تنوع إثني وديني كبير ويعيش بها مكونات عربية (سنية وشيعية) وكردية وتركمانية ويزيدية وسريانية وأرمينية.. إلخ، ويدين الشعب العراقي بأديان الإسلام والمسيحية والصابئة وغيرها، غير أن هذا التنوع تحول لنقطة ضعف جوهرية بعد الإطاحة بنظام البعث ورئيسه صدام حسين عام 2003، إذ استغلته التنظيمات الجهادية لخلق حالة استقطاب وتجييش المكونات الطائفية ضد بعضها الآخر[8].

ووفقًا للإحصائيات المتاحة فإن تعداد الشعب العراقي، حاليًا، يبلغ نحو 41 مليون نسمة، ويغلب عليه المكون العربي الذي يشكل ما بين 75: 80٪ من إجمالي السكان في العراق، يليه المكون الكردي الذي يُشكل من 15: 20٪، فيما تتوزع نسبة الـ5٪ الباقية بين التركمان، واليزيديين، والشبك، والكاكائيين، والبدو، والآشوريين، والشركس، والصابئة المندائية وغيرهم[9].

ويتوزع المكون العربي بين الشمال والجنوب، فالشيعة العرب يسكنون المناطق الجنوبية من العاصمة بغداد فيما ينتشر السنة في مناطق الشمال داخل المنطقة المعروفة بالمثلث السني والتي تقع بين شمال وغربي بغداد وتضم محافظات شمال بغداد وصلاح الدين وديالى والأنبار، أما الأكراد فيتركز غالبيتهم في إقليم كردستان العراق وتحديدًا في محافظات أربيل، والسليمانية، ودهوك، وحلبجة، وتوجد أعداد قليلة منهم في الموصل وكركوك وصلاح الدين وديالي[10].

بينما يتركز التركمان في مناطق شمال العراق في محافظات كركوك ونينوى وإقليم كردستان، وفي بعض مناطق بغداد، وكذلك تركز المسيحيون العراقيون في عدد من المناطق بسهل نينوى وفي العاصمة العراقية بغداد وفي بعض المدن الجنوبية كمدينة البصرة التي تعتبر أكبر مدن تمركزهم في الجنوب[11].

ومن غير المستغرب أن يلعب العامل الديني دورًا في توزيع السكان داخل العراق، فأبناء المكون الشيعي يفضلون السكن في الجنوب العراقي قرب المدن المقدسة بالنسبة لهم في كربلاء والنجف، فقصة المدينتين اللتين تحولتا إلى محافظتين ارتبطتا بالمراقد الخاصة بأئمة آل البيت الذين يُقدسهم الشيعة، والتي ركز الجهاديون على استهدافها في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق من أجل إشعال نيران حرب طائفية توفر الزخم اللازم لإنشاء إمارة أو خلافة سنية في مناطق الشمال العراقي[12].

على أن التنوع الإثني والديني لم يكن مشكلًا في حد ذاته ولم تكن العلاقات بين كل تلك المكونات عدائية؛ بل تعايشت هذه المكونات إلى حد كبير، غير أن النهج والسياسات التي اتبعها النظام العراقي السابق / نظام البعث، والنظام الذي أعقبه وتشكل بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد في 2003، لعبت دورًا مهمًا في تحول العلاقات بين المكونات العراقية المختلفة وأثّرت على ديموغرافيا السكان، وسهلت مهمة الجهاديين في إشعال الحرب الطائفية بعد ذلك.

وشهدت العراق حالة نمو سكاني في حقبتي السبعينيات والثمانينيات مدعومة من نظام البعث (السابق) ومدفوعة بدوافع سياسية دون أن يُصحب النمو السكاني بتنمية اقتصادية واجتماعية مناسبة ولا سيما في مجال تنمية الرقعة الزراعية وكان الاعتماد الرئيسي على استيراد الغذاء من الخارج، وهو ما وفره تدفق العوائد النفطية بعد ارتفاع أسعار النفط عالميًا[13].

وقدرت القيادة السياسية العراقية أن البلاد لن تواجه مشكلات في ما يتعلق بالموارد الطبيعية والاقتصادية ومن ثم فيمكن أن تستفيد من النمو السكاني لتوجيه الموارد البشرية إلى قطاعات الزراعة والصناعة بما يخدم استراتيجيتها الهادفة إلى صعود العراق كقوة إقليمية، لكن تلك الاستراتيجية تعرضت لصدمات قوية حينما

دخلت العراق حربين متتاليتين، أولهما: الحرب العراقية الإيرانية (1980: 1988)، وثانيهما: الغزو العراقي للكويت (1990 – 1991)، والذي انتهى بطرد القوات الغازية وفرض حصار مُطبق على العراق كان له تأثير مباشر على طبيعة توزيع السكان في البلاد، في العقد الأخير من القرن العشرين، وبالطبع كان لهذه التغيرات دور في تمهيد التربة العراقية لنمو شجرة الجهادية المعولمة بعد الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين عام 2003 كما سنبين[14].

على أن سياسة النمو السكاني لم تُدرس بالقدر الكافي ولم تسر بوتيرة مطردة، فمثلًا في السبعينيات دعم النظام السياسي النمو السكاني بمجموعة من الحوافز منها تقديم سُلف الزواج الميسرة وتقديم قروض لبناء المساكن ومنح أولوية للمتزوجين في الحصول على وحدات سكانية في الإسكان الذي تبنيه الحكومة، وفرضت قيودًا على استخدام موانع الحمل وجرمت عمليات الإجهاض، وأصدر البرلمان تشريعات تتعلق بحقوق المرأة ومراعاة شئونها العائلية، وأدّى هذا الدعم إلى تسارع وتيرة النمو السكاني[15]، ثم ما لبث هذا النمو أن انخفض بصورة ملحوظة عقب سنوات الحرب العراقية الإيرانية وسادت حالة من اليأس وفقدان الأمل لدى الشباب العراقي بسبب الأوضاع التي خلفتها الحرب وعزف كثير منهم، ولا سيما المنتمون للسلك العسكري عن الزواج، وبالتالي انخفض النمو السكاني وتعثرت خطة التنمية المخططة مركزيًا ولجأ النظام العراقي لفتح الباب أمام استقدام العمالة الأجنبية الوافدة من بلدان أخرى أهمها مصر وقدم لتلك العمالة تسهيلات كبيرة في ما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول وغيره، وحل العمال الوافدون محل نظرائهم العراقيين الذين قضوا على جبهات القتال سنوات طويلة[16].

ونتيجة لهذه الأوضاع، والتي عززتها حرب الخليج الثانية والحصار الخانق الذي فُرض على العراق حدثت موجات هجرة داخلية عديدة من المناطق الحدودية مع إيران والكويت وحدثت أيضًا عمليات هجرة معكوسة فبدلًا من الهجرة من الريف إلى المدن أو المناطق الحضرية، زادت الهجرة نحو الريف، نسبيًا، للعمل في مجال الزراعة وقلت الهجرة نحو المدينة، وهو ما أظهرته تقارير التنمية البشرية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية[17].

وزادت عمليات الهجرة الداخلية في العراق نتيجة تردي الخدمات في المناطق الحضرية، وفي القلب منها العاصمة بغداد بسبب تضخم هذه المدن وانتشار البناء العشوائي في ضواحيها، ووجود اضطرابات أمنية، زادت بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، وارتفاع نسبة البطالة وغيرها من الأسباب، وبدا في حينها أن التنمية غير المتوازنة والعقبات التي واجهتها خلقت مشكلات اجتماعية واقتصادية في عموم القُطر العراقي، وفي المناطق الحضرية بشكل خاص إذ تضخمت المناطق الحضرية دون أن يُصحب هذا التضخم الحضري بخطط تنمية مستدامة، ومن ثم ظهرت مشكلات السكن والعشوائيات والبطالة والفقر وغيرها من المشكلات التي أدّت لوجود حالة من ضعف الانتماء للدولة العراقية وغذت نمو المواقف السياسية السلبية تجاه السلطة العراقية التي تشكلت بعد 2003 والتي قامت أصلًا على نظام المحاصصة الطائفي، وبالتالي جاء التحول نحو الهويات والانتماءات البديلة بما فيها الانتماء للتنظيمات الجهادية نتيجة طبيعية لهذه التحولات المرتبطة في جوهرها بالجغرافيا البشرية[18].

ومن اللافت في دراسة الحالة العراقية وجود نوع من التناقض بين حياة المدن والحياة في المناطق العشائرية في وديان العراق، فوجود مدن قوية يعني وجود مناطق عشائرية ضعيفة والعكس صحيح، ولذا فإن عملية الهجرة العكسية التي حدثت في تسعينيات القرن العشرين[19]، والتي تعززت بعد الغزو الأمريكي ساهمت في تقوية النفوذ العشائري في مناطق عدة من البلاد منها مناطق شمال وغرب العراق (المثلث السني)، وهذا النفوذ امتزج بصعود الحركة الجهادية التي لم يكن عودها ليقوى في داخل العراق إلا على أكتاف مجموعة من وجهاء وقادة العشائر الذين احتضنوا الجهاديين الأجانب وآووهم، فضلًا عن أنهم كانوا القادة الفعليين للحركة الجهادية ضد الولايات المتحدة في بدايات القتال سواء في مرحلة تأسيس المعسكرات الجهادية الأولى كمعسكر رواة الذي أسسه أبو رغد العتيبي، أحد رفاق أسامة ابن لادن السابقين في أفغانستان، بدعم من عمر حديد أحد أبناء عشيرة المحاميد المتفرعة من قبيلة الدليم، وهو من أبرز القادة الجهاديين المؤسسين في العراق، والذي تبنى الفكر الجهادي قبل سقوط نظام صدام حسين وساهم في وضع اللبنات الأولى لجماعة أبي مصعب الزرقاوي (التوحيد والجهاد) عام 2003، وتأسيس تنظيم القاعدة في بلاد

الرافدين عام 2004، أو بدايات القتال الكبير ضد القوات المحتلة معركة الفلوجة الأولى (أبريل: مايو 2004) والتي قادها عمر حديد نفسه وعاونه فيها أبو مصعب الزرقاوي وأبو حمزة المهاجر المصري[20].

وفي هذا الصدد، لا يمكن إغفال تأثير عمليات التهجير القسري التي حدثت في العراق في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي والتي تمت على أساس طائفي، فبعد تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في مدينة سامراء في عام 2006 [21]، حدثت عمليات تهجير قسري في العديد من المناطق العراقية السنية، ووقع القدر الأكبر من عمليات التهجير في العاصمة العراقية بغداد، وتولت ما عرف بـ"فرق الموت" تنفيذ عمليات استهداف أبناء المكون السني والقيام بعمليات التهجير في مناطق العاصمة بغداد وحزامها، وللمفارقة فإن هذه الفرق كانت منتمية، رسميًا، لجهاز الشرطة العراقي الذي تشكل بعد عام 2003 مما يعني أن الصبغة الطائفية شكلت عاملًا حاسمًا في تكوينها[22]، ولذا فإن هذه الممارسات التي قامت بها سهلت مهمة الجهاديين أو بتعبير آخر حققت هدفهم، فقد كان هدف الهجمات الجهادية ضد مراقد الأئمة التي تحظى بتقديس عند الطائفة الشيعية إشعال حرب طائفية في البلاد وعرّف الجهاديون هذه الوسيلة باسم "وصفة الزرقاوي"[23].

وبنظرة تحليلية إلى الجغرافيا الاجتماعية والاقتصادية العراقية يتبين أن الدولة العراقية شهدت بعد الغزو الأمريكي للعراق تحولات مجتمعية كبيرة، وصارت البيئة العراقية هشة وملبدة بحالة من عدم الاستقرار والعنف والإرهاب، وكل هذا أثّر على أنماط التوزيع البشري للشعب العراقي، وساهم من ناحية أخرى في ارتفاع نسبة الفقر لمستوى وصل إلى 30٪، وفي المقابل عجزت الخطط والسياسات الوطنية في احتواء مكونات الشعب العراقي وعلى رأسهم الشباب الذين يُشكلون الفئة الأكثر عددًا من بين جميع فئات الشعب العراقي، ولذا عُدّ لجوء كثير منهم للانتماء لمنظمات متطرفة نتيجة طبيعية لمسار الأزمات الذي تخطو عليه الدولة العراقية[24].

وبفشل الخطط التنموية التي اتبعتها الأنظمة العراقية المتعاقبة أو بالأحرى غياب أي رؤية تنموية حقيقية حدثت تحولات كبرى في توزيع السكان في الريف والحضر وتكونت في المدن العراقية أحياء عشوائية كبيرة وفقيرة محكومة بإطار

العلاقات القبلية والعشائرية والولاءات الفرعية الأخرى وساد فيها قانون موازٍ عزز من وجوده ضعف الضبط الأمني، أما في المناطق الريفية فتسببت حالة الجفاف والتغيرات المناخية القاسية وما خلفته من نقصان مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في حدوث موجات نزوح وهجرة داخلية نحو المدن القريبة في مناطق عدة من العراق ومثلت تلك الهجرات الداخلية ضغطًا إضافيًا على الخدمات وعلى فرص العمل الشحيحة أصلًا، وأثرت كل هذه العوامل سلبًا على الأمن الاجتماعي وشكلت رافدًا مغذيًا للتطرف والإرهاب[25].

ويعطي العرض السابق لمحة عن عوامل الجغرافيا البشرية التي استفاد منها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في التمهيد لقيام خلافته المكانية، في عام 2014، ففشل الحكومة العراقية في تلبية احتياجات شعبها، واتباعها سياسات واستراتيجيات تنمية غير متوازنة وغير رشيدة بجانب عوامل الاحتراب الطائفي ساهمت في صعود الحركة الجهادية بتمثيلاتها الأكثر راديكالية، تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، والذي يعتبر صعوده نتيجة طبيعية للفشل السياسي والاقتصادي والأزمات الاجتماعية التي يعاني منها العراق.

ثالثا: تنظيم الدولة الإسلامية واستغلال عوامل الجغرافيا البشرية:

بدوره، استثمر تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في أخطاء النظام والحكومة العراقية؛ بل إن خطته الاستراتيجية أو ما يُعرف بـ"وصفة الزرقاوي" التي بُنيت على أساس تحشيد المكونات الطائفية ضد بعضها ودفعها للاقتتال، قامت في أحد جوانبها على استغلال أحد عوامل الجغرافيا البشرية وهو ما يتعلق بالمكونات السكانية في البلاد.

وللوهلة الأولى قد تبدو استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" أو نسخته السابقة جماعة التوحيد والجهاد وتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مضطربة أو غير منهجية إلى حد ما، بيد أن إعادة النظر فيها يكشف أنها استراتيجية مركبة بصورة دقيقة إلى حد كبير كقطع الفسيفساء، وقامت على أساس استغلال

عوامل الجغرافيا الطبيعية والبشرية بأقسامها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوظيف أخطاء الأنظمة السياسية العراقية.

واتسمت الاستراتيجية الجهادية بأنها نقيض للاستراتيجية التي اتبعتها الحكومات العراقية المختلفة، وخطط الجهاديون لخلق جيوب جهادية في مناطق غرب العراق القريبة من الحدود وفي مناطق حزام بغداد وداخل المدن الرئيسية في المثلث السني، وجاء تأسيس أول معسكر جهادي بعد الغزو الأمريكي في مدينة راوة العراقية كجزء من هذه الخطة غير أن هذا المعسكر قصفته الطائرات الأمريكية وقضت على غالبية من فيه، في يونيو 2003.

وفي التوقيت نفسه، تقريبًا، تحرك جهاديو جماعة أنصار الإسلام التي فقدت ملاذاتها الآمنة في جبال كردستان على الحدود مع إيران إلى منطقة حزام بغداد حيث التقى عدد من كبار قادتهم في مقدمتهم عبد الرحمن القادولي الذي عُرف بعد ذلك باسم "أبي علي الأنباري" وشغل منصب نائب خليفة تنظيم الدولة الإسلامية، وأمير بيت مال التنظيم حتى مقتله في 2016، بأبي مصعب الزرقاوي مؤسس جماعة التوحيد والجهاد وانضموا له لتأسيس فرع تنظيم القاعدة في العراق أو القاعدة في بلاد الرافدين[26].

وفي الطور التنظيمي الأول وهو طور المجموعات العنقودية، ركز الجهاديون الذين وضعوا اللبنات الأولى لبناء الخلافة المكانية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على عمليات الاستقطاب والحشد الطائفي، فركزوا جزءًا من هجماتهم المادية والمعنوية على الشيعة، واستهدفوا تجمعاتهم ومراقدهم المقدسة، ورفض جهاديو العراق وقف استهداف عوام الشيعة حتى أن أبا مصعب الزرقاوي اشترط في بيعته لتنظيم القاعدة أن يكون قتاله ضد الشيعة والقوات الأمريكية المحتلة في آن واحد، بمعنى أنه لم يُبايع زعيم القاعدة المؤسس أسامة ابن لادن بيعة مطلقة تقتضي طاعته وعدم مخالفة أوامره في العموم؛ بل بيعة مشروطة وموقفة على القتال ضد الشيعة[27].

وأدرك "الجهاديون المؤسسون" أنه لا يمكن لهم أن يجدوا ملاذًا آمنًا إلا بالتماهي مع العشائر والقبائل السنية في العراق، وساعدهم في ذلك وجود مجموعة من "الأنصار" أي العراقيين المنتمين لكبرى القبائل العربية في البلاد، ومنهم عمر حديد المنتمي لقبيلة الدليم، وحامد الجبوري المتحدث الرسمي الأول باسم تنظيم دولة العراق الإسلامية والذي يبدو من نسبته أنه منتمٍ لعشيرة الجبور الشهيرة في العراق، ولذا تجنب الجهاديون في بادئ الأمر الاصطدام بالقبائل خشية استثارتها أو تأليبها ضد مشروعهم الوليد[28].

ومن جهتها لعبت العديد من العشائر العربية الدور الأبرز في نشأة تنظيم دولة العراق الإسلامية والذي عُدّ من منظور مؤسسيه بمثابة مشروع لدولة سنية في مواجهة دعاوى الانفصال الكردية، وسيطرة المكون الشيعي على السلطة التنفيذية والمناطق الجنوبية في العراق، فدخل عدد من وجهاء هذه العشائر في "حلف المُطيبين" والذي تشكل من مجلس شورى المجاهدين في العراق- قوامه الأساسي من تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وسرايا جهادية صغيرة منها جيش أهل السنة والجماعة وسرايا الغرباء-، وجيش الفاتحين، وجند الصحابة، وكتائب أنصار التوحيد والسنة، تسمى بهذا الاسم كنوع من الرمزية لحلف قديم تشكل من عدد من بطون قريش وشهده النبي محمد قبل بعثته، وغمس المتحالفون أيديهم في الطيب ثم أقسموا على القتال من أجل تحرير السجناء من أبناء المكون السني، وقتال قوات الاحتلال الأمريكي والجيش العراقي (الجديد) الذي يُسيطر عليه المكون الشيعي[29].

وما لبث حلف المطيبين أن أعلن، بعد 6 أشهر فقط على تأسيسه، إقامة دولة العراق الإسلامية واختيار أبي عمر البغدادي، وهو ضابط شرطة عراقي سابق يدعى حامد داوود الزاوي، أميرًا لها، وأكد الأخير على أن هذه الدولة تشكلت بجهد أبناء العشائر العراقية جنبًا إلى جنب مع الجهاديين، قائلًا: "وكانت الثمرة الأكيدة والحصاد الأعظم أن يسارع نحو سبعين في المائة من شيوخ عشائر أهل السنة في بلاد الرافدين إلى الدخول في حلف المطيبين ومباركة بيعة دولة الإسلام والمسلمين، ولذا أشكر وأثمن إخواني شيوخ عشائر الدليم والجبور والعبيد وزوبع وقيس وعزة

وطي والجنابيين والحيالليين والمشاهدة والداينية وبني زيد والمجمع وبني شمر وعنزة والصميدع والنعيم وخزرج وبني لهيب والبوحيات وبني حمدان والسعدون والغانم والساعدة والمعاضيد والكرابلة والسلمان والكبيسات"[30].

وشكل أبناء العشائر ركيزة أساسية لمشروع الإمارة/ الدولة الوليدة، إذ أنهم تبوئوا مناصب قيادية فيها حتى أن بعضهم شغل عضوية مجلس شورى تنظيم دولة العراق الإسلامية، بجانب سيطرتهم على جل المناصب القيادية في التنظيم تقريبًا، فبحسب التشكيلة الوزارية الأولى شغل العراقيون 9 من أصل عشرة مناصب وزارية في الوزارة الأولى المفترضة للتنظيم فيما آل منصب وزير الحرب إلى المصري أبو حمزة المهاجر كمكافأة له على دخوله في تنظيم الدولة وإعلانه حل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين إلى غير رجعة وبيعته لأبي عمر البغدادي[31].

وبإعلان تشكيل دولة العراق الإسلامية، دخلت الحركة الجهادية المعولمة طورًا جديدًا أقرب لطور الإمارة أو الدولة إذ أن التنظيم استهل أنشطته في تلك الفترة بالسيطرة على أحياء ومناطق في المدن الرئيسية للمثلث السني ومنها مدينة الرمادي والفلوجة في الأنبار، وبعقوبة في ديالى، وتكريت في محافظة صلاح الدين، والموصل في محافظة نينوى وغيرها، واستغل التنظيم حالة السيولة وضعف الأمن التي عاشها العراق في تلك الفترة.

وعزف تنظيم دولة العراق الإسلامية على وتر الجغرافيا البشرية فدعا أبناء المكون السني للانضمام له، وخص العسكريين وأبناء الأجهزة الأمنية والاستخبارية بدعوة إضافية ووعدهم بأنهم سيحصلون على الراتب المناسب والمسكن المناسب والمَركب (السيارة أو وسيلة النقل) المناسبة، وصادفت تلك الدعوة وجود حالة من البطالة في صفوف هؤلاء الفئة ممن فقدوا وظائفهم دون الحصول على معاشات تقاعدية أو مكافآت لنهاية الخدمة بناءً على قرار الحاكم المدني الأول للعراق، الأمريكي بول بريمر، ولذا فإن العشرات منهم انضموا لصفوف تنظيم دولة العراق الإسلامية وعملوا على تطويره وتحسين أدائه القتالي وهو ما ظهر واضحًا في الفترات التالية التي اكتسب التنظيم فيها زخمًا منقطع النظير[32].

ومن المثير للاهتمام أن تنظيم دولة العراق الإسلامية، والذي تميز بنوع من الإدراك الذاتي لطبيعته وتعامله على أنه دولة قائمة دون أن يعترف بها أحد سواه، أولى اهتمامًا للموارد الطبيعية والجغرافيا البشرية، وركز اهتمامه على تنمية القطاع الزراعي وقطاع الثروة السمكية حتى أنه أنشأ وزارة خاصة بها ضمن تشكيلته الوزارية الأولى وتولها «مصطفى الأعرجي»، وهذه الخطوة تُفهم في سياق التودد للعشائر العربية القاطنة في المناطق الريفية وفي مناطق حزام بغداد والتي شكلت الحاضنة الشعبية للتنظيم في بداياته[33].

وقوبل هذا التوجه لإنشاء وزارات خدمية من قبل التنظيم بحالة من السخرية والاستخفاف، لأن عمق مناطق سيطرته ظلت مهددة ولم يصل في أي مرحلة وقتها، إلى حالة التمكين أو السيطرة الكاملة التي تمكن وزارته المزعومة والمعلنة من طرف واحد من القيام بمهامها.

لكن التنظيم دافع عن هذا التوجه بقوة، حتى أن الوزير الأول في التشكيلة الوزارية الثانية أبو حمزة المهاجر المصري عدد إنجازات هذه الوزارة قائلًا: «إنها الأكثر واقعية وعملًا، وإنها تبسط نفوذها على أكثر من مئتي قرية بها آلاف الدُنمات الزراعية التي تتخللها البساتين المثمرة، ونحو خمسمائة مزرعة سمكية في جنوب بغداد والمدائن وديالى وصلاح الدين، وإن هذه الوزارة -المزعومة- تولت توزيع هذه الأراضي والبساتين على أهل السنة وبعقود رمزية، وقامت بتسكين آلاف الأسر المُهجرة وإيوائهم، كما شقت الأنهار الصغيرة، وأوصلت المياه إلى كثير من بساتين الضلوعية وهي التي لم ترَ الماء السيح طوال حكومات العراق المتعاقبة، وكذلك الحال في جنوب بغداد وغيرها، وأنيط بها أيضًا مسئولية تعبيد بعض الطرق التي تتأثر بسقوط الأمطار كثيرًا وتعيق الناس أو تمنعهم في أوقات الشدة»، على حد قوله[34].

وبتحليل خطاب أبي حمزة المهاجر المصري يتضح أنه ركز على نقاط جوهرية تتصل في مجملها بالجغرافيا البشرية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وألمح إلى السياسات الطائفية التي اتبعها النظام العراقي المتشكل بعد الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، وإلى فشل الخطط التنموية للحكومات العراقية المتعاقبة وإهمالها

مجال التنمية الزراعية وغيرها من العوامل الجغرافية التي مهدت التربة أصلًا للنمو والتمدد الجهادي.

وآتى الاستثمار الجهادي في أخطاء الحكومات العراقية أكله حين أظهر تنظيم دولة العراق الإسلامية صموده لبعض الوقت، ثم ارتكب التنظيم خطًا قاتلًا حين انطلق مشروع الصحوة العشائرية بإيعاز وإشراف من قائد القوات متعددة الجنسيات الجنرال ديفيد باتريوس، إذ استهدف التنظيم تجمعًا لأبناء العشائر في محافظة الأنبار، وقتل وأصاب العشرات منهم فتألبت العشائر العربية ضده وتولت الصحوة العشائرية طرده من معاقل سيطرته في المثلث السني، وهو ما لاحظته القيادة العامة لتنظيم القاعدة وذكرته المراسلات الموجهة لزعيمه المؤسس أسامة ابن لادن[35].

وفشلت محاولات قيادة تنظيم دولة العراق الإسلامية لاحتواء غضب أبناء العشائر والفصائل العراقية المقاومة الأخرى عبر تصويرها على أنها فتنة زرعها الحزب الإسلامي (فرع جماعة الإخوان المسلمين في العراق)، ومن ثم دخل في صدام دموي مع مقاتلي الصحوة العشائرية الذين اعتبروا أن الجهاديين هم وافدون أجانب سفكوا الدم العراقي، وتزامنت تلك الدعوات مع حملات دعائية ضد التنظيم، فدارت الرحى عليه وخسر جل مقاتليه وقادته الذين أمسوا بين أسير وقتيل وانزوى شيئًا فشيئًا إلى أن انحاز إلى الصحاري والمناطق غير الحضرية في العراق، بحلول عام 2008 [36].

وظل التنظيم في حالة من الضعف والوهن حتى 2011 تقريبًا، ومرة أخرى لعبت الطائفية الدور الأبرز في عودته[37]، فالممارسات الطائفية التي قامت بها حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي أثارت احتقانًا كبيرًا في قلوب أبناء المكون السني الذين تعرضوا للتهميش والاضطهاد والسجن والقتل على الهوية بصورة لم تستثنِ أحدًا، حتى نائب رئيس الجمهورية والمنتمي للمكون السني طارق الهاشمي ووزير المالية رافع العيساوي لم يسلما من الاتهامات الكيدية التي لُفقت لهما لأسباب طائفية[38].

ولجأ المكون السني إلى الاحتجاجات الشعبية في مواجهة تغول رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي غير أن القوات الأمنية التابعة للحكومة فضت اعتصامات العشائر في الرمادي والفلوجة اللتين تركزت الاعتصامات الرئيسية بهما، وسقط في هذه الأحداث العشرات من القتلى والجرحى[39].

ووجد تنظيم دولة العراق الإسلامية، والذي تمدد في الفترة نفسها تقريبًا إلى سوريا وعمل باسم جبهة النصرة لأهل الشام في بادئ الأمر كما سيرد، فرصة ذهبية للعودة للمشهد من جديد، فبعض كوادره -كأبي وهيب شاكر الفهداوي الشهير برامبو داعش- شاركوا في الاعتصامات من أجل تحريض أبناء العشائر السنية على حمل السلاح في وجه حكومة نوري المالكي، وكذلك أصدر التنظيم سلسلة كلمات صوتية للمتحدث الرسمي أبي محمد العدناني حثهم فيها على مواجهة «إرهاب المالكي»، وفق تعبيره، بالانضمام لتنظيم دولة العراق الإسلامية باعتباره مخلص السنة من الاضطهاد الذي يعانونه مما يعني أن التنظيم استثمر مرة أخرى في أحد عوامل الجغرافيا البشرية من أجل العودة للمشهد بعد تضعضعه.

وحاجج المتحدث باسم تنظيم دولة العراق الإسلامية بأن الحرب الطائفية التي يُشعل داعش أوارها هي حرب عقدية مقدسة، قائلًا في كلمة صوتية له: «فالعراق العراق يا أهل السنة، أوقفوا الزحف الأسود القادم إليكم، واقطعوا رأس الأفعى الرافضية، واعلموا أنّ المرحلة القادمة مرحلة حربٍ وصِدامٍ حقيقي مع الروافض اللئام شئتم أم أبيتم، وأنّ حرب أهل السنة مع الروافض ليست حربًا طائفية كما ينعق الناعقون، فالطائفة جزءٌ من جزء والرافضة لا يمتون للإسلام بصلة، لهم دينهم ولنا دين، وإنما حرب أهل السنة مع الروافض حربٌ دينيةٌ عقديةٌ مقدّسة، حرب إيمانٍ وكفر، حرب شركٍ وتوحيد، لا مناص عنها ولا محيد»[40].

وفي الحقيقة، استفاد تنظيم دولة العراق الإسلامية من فشل تجربة التحول الديمقراطي في العراق وما صاحبها من تعزز الولاءات الطائفية والإثنية، وكذلك استفاد من فشل أداء الأحزاب والقادة السياسيين المنتمين للمكون السني ووصفهم بأنهم سياسيون خونة عجزوا عن الدفاع عن سنة العراق الذين ما بقي لهم سوى التنظيم ليدافع عنهم، حتى أن المتحدث باسمه خرج خلال أيام معدودة من

فض اعتصامات الأنبار ليجادل بأن أوان حمل السنة للسلاح في وجه الشيعة قد حان، قائلًا: «يا أهل السنة لقد خرجتم في العراق متظاهرين مسالمين منذ سنة، وقد أخبرناكم في حينها أن الروافض لا يجدي بهم الحلم ولا ينفع معهم السلم، وأقسمنا لكم أنهم سيكرهونكم على حمل السلاح والرائد لا يكذب أهله، وها قد حملتموه.. حملتموه رغما إصراركم على السلمية ورغما عن أنوف دعاوى وفتاوى عمياء مضللة لساحات الاعتصام ورغم بيانات وتوجيهات علماء الفضائيات أنصار الحكام، والذين لم يبرحوا يدعونكم لترك السلاح والاستسلام والانبطاح خوفًا على مناصبهم وعروشهم وحفاظًا على ألقابهم وقروشهم، وخصوصًا أن الأحمق نوري قد أدرك أو سيدرك سوء ما جرّه على الرافضة وسيعمل جاهدًا على التهدئة»[41].

ولن يكون من الخطأ القول إن الاستراتيجية التي اتبعها تنظيم دولة العراق الإسلامية، الذي تحول بدءًا من عام 2014 للعمل باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام وعرف إعلاميًا من حينها باسم «داعش» مع أنه تخلى عن لفظي العراق والشام وصار يعمل باسم الدولة الإسلامية منذ منتصف 2014، نجحت في تحشيد كثير من أبناء المكون السني لمواجهة الجيش والشرطة العراقية المتهمة من قبل السنة بأنها أدوات لسلطة رئيس الوزراء نوري المالكي وتستخدم في تطبيق سياساته الطائفية، حتى أن التنظيم لاقى دعمًا من فصائل ومكونات سنية غير جهادية حينما دخل مدينة الموصل مركز محافظة نينوى وثاني أكبر المدن العراقية[42]، في يونيو 2014، وتفاخر بعد فترة وجيزة من إعلان خلافته المكانية بأن هذه الخلافة حظيت بدعم ومباركة ومبايعة أبناء العشائر العراقية ونشر بيعاتها في إصدارات مرئية متفرقة، وأصدر كذلك أناشيد لمباركة بيعة الخليفة منها أنشودة صادرة عن مؤسسة أجناد للإنتاج الإعلامي بعنوان «عشائرنا تلبي اليوم» تناولت كلماتها احتفاءً ببيعة عشائر عربية لخليفة التنظيم أبي بكر البغدادي، ووصف العشائر بأنها أعادت عز الخلافة وقهرت أمريكا وإيران ولم تخلُ الكلمات من استثمار الطائفية وإلباسها لباسًا دينيا عبر التلميح لسب متطرفي الشيعة لصحابة النبي محمد والسيدة عائشة أم المؤمنين[43].

رابعا: التمدد الداعشي لسوريا واستنساخ "التجربة العراقية":

وعلى ذات الصعيد، لا تختلف الحالة السورية كثيرًا عن الحالة العراقية؛ بل يكاد التشابه بينهما يصل إلى درجة التطابق أحيانًا، فسوريا التي يبلغ تعداد سكانها التقريبي نحو 22 مليونًا (نصفهم مهجرين بفعل الحرب الأهلية في البلاد على مدار السنوات الماضية)[44]، تتكون من إثنيات وطوائف دينية عدة، وغلب على البلاد قبل الثورة السورية في عام 2011 المكون السني العربي الذي شكل نحو 74٪ من إجمالي السكان، فيما شغل العلويون نسبة 12٪، وتلاهم المسيحيون بنسبة 9٪ ثم الدروز بنسبة 3٪، وحل الشيعة والطوائف الأخرى (الأرمن، الكلدان، الإيزيديين.. إلخ) في ذيل القائمة بنسبة 1٪ لكل منهما[45].

وتركز السوريون السنة في محافظات دمشق وحمص وحماة وحلب والرقة ودرعا، أما الطائفة العلوية والتي تتبع مذهبًا متشددًا متفرعًا من المذهب الجعفري الاثنا عشري الشيعي ففضلوا مناطق الساحل السوري ومناطق جبل العلويين وبعض مناطق الداخل والخارج، أما الدروز فتركز أغلبهم في محافظة السويداء بجانب وجود آلاف منهم في الجولان المحتل لكن هؤلاء الأخيرين لا يعدون من الناحية الفعلية سكانًا سوريين[46].

ويوجد المسيحيون سواء كانوا عربًا أو من عرقيات أخرى مثل الآشوريين والكلدان والسريان والأرمن والآراميين، في مختلف أنحاء البلاد، في حين يتركز الأرمن بالدرجة الأولى في حلب وريف اللاذقية والقامشلي في شمال شرق البلاد، أما الأكراد السوريون فيتركزون في المناطق الشمالية الشرقية، ومنها الحسكة والقامشلي والمناطق الشمالية في ريف حلب قريبًا من الحدود مع تركيا، أما محافظة دير الزور ومدينة البوكمال والقرى القريبة من الحدود مع العراق فغالبيتها من العرب السنة[47].

ومن الجدير بالذكر أن العوامل البشرية أثرت على توزيع السكان في داخل سوريا فالعامل الديني كان له تأثير كبير في توزع بعض أبناء الأقليات الدينية الذين آثروا اللجوء إلى مناطق الجبال، فالتجأ العلويون إلى جبل الساحل والإيزيديين في جبل سنجار وهكذا، أما العامل السلالي فكان له تأثير على انتشار مجموعات أخرى

حيث انتشر الأكراد في جبال قنديل، والشركس في الجولان، والتركمان في الباير والبسيط.. إلخ[48].

على أن التنوع الفريد الموجود لدى مكونات الشعب السوري لم يسبب تنافرًا بين أبناء البلد الذي لطالما عُرف بترابط مكوناته الإثنية والدينية على نحو لافت حتى أن تلك المكونات تبدو كفسيفساء ضمن لوحة الوطن السوري، ومع أن سوريا شهدت أحداثًا دامية منها مجزرة حماة، عام 1982، والتي استهدفت السنة عمومًا في مدينة حماة إلا أن البلاد لم تنزلق حتى الثورة السورية في عام 2011، في دوامة العنف الطائفي؛ بل إن نظام البعث تحت قيادة الرئيس (السابق) حافظ الأسد، حافظ على التماسك الداخلي بين المكونات المختلفة ولم يتم تطييف صراعه مع خصومه المختلفين[49].

ومن ناحية أخرى، فإن أنماط توزيع السكان في سوريا أو أنماط التوزيع البشري والتي تخضع بالأساس للعوامل الطبيعية لا تختلف، في العموم، عن مثيلاتها في الدول العربية الأخرى وفي مقدمتها دولة العراق المجاورة لها، فالسكان في سوريا يُصنفون إلى 3 مجموعات سكانية، الأولى: هم البدو من سكان البادية السورية وهم من العشائر العربية التي لديها تقاليدها الثابتة ونسبتهم قليلة للغاية تبلغ نحو 1٪ من إجمالي السكان، والثانية: سكان المدن وهم يتوزعون على 5 مناطق رئيسية هي المنطقة الشرقية (الحسكة ودير الزور والرقة) وضمت نحو 17٪ من إجمالي عدد السكان، والمنطقة الغربية (اللاذقية، وطرطوس، وبانياس) التي ضمت نحو 2,2٪ من السكان، والمنطقة الشمالية (حلب، وإدلب) وضمت نحو 13,3٪ من السكان، والمنطقة الجنوبية (دمشق وريفها، والسويداء، والقنيطرة، ودرعا) وضمت نحو 29,4٪ من إجمالي السكان، وأخيرًا المنطقة الوسطى (حماة، وحمص) والتي ضمت نحو 16,5٪ من إجمالي السكان[50].

وعانت سوريا من موجات هجرة داخلية من الريف نحو المدينة نظرًا لضعف الخدمات في الريف مما يضطر أبناؤه للتوجه نحو المراكز الحضرية بحثًا عن فرص عمل أفضل في بلد كانت معدلات البطالة فيه قبل الثورة نحو٪ 15 [51]، لكن هذه الهجرات لم تؤدي لتغيرات ديموغرافية تُذكر، وكذلك تأثرت سلبًا بفشل السياسات

التنموية واتباع سياسات غير متوازنة لا تضمن تحقيق تنمية مستدامة أو متوازنة باختلاف المناطق، إذ أن التركيز الأكبر انصب على مناطق الأقلية العلوية، فيما بقيت مناطق أخرى كالمنطقة الشرقية تُعاني من ضعف التنمية وانتشار الفقر مع أن هذه المنطقة تحديدًا هي الأغنى بالثروات الطبيعية في البلاد والأخصب من حيث التربة الزراعية، ومن ثم ليس مستغربًا أن تتحول تلك المناطق، بعد ذلك، إلى الحاضنة الأكبر لنشاط تنظيم الدولة الإسلامية بعد تمدده إلى سوريا عام 2013 [52].

على أن هناك عاملًا حاسمًا آخر سهل مهمة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في المنطقة الشرقية السورية وهو متعلق بالمتغيرات السياسية الإقليمية التي حدثت في أوائل الألفية الحالية، وأصبح لها تأثير مستقبلي بعد ذلك على مسار الثورة السورية، فمع الغزو الأمريكي عام 2003، وتخوف نظام البعث السوري برئاسة الرئيس بشار الأسد من أن تؤدي التوترات في العراق المجاورة إلى غزو سوريا، قامت الاستخبارات السورية بانتهاج سياسة الترانسفير وسمحت بانتقال المقاتلين الجهاديين إلى الجانب الآخر من الحدود ليقاتلوا ضد القوات الأمريكية الغازية ويستنزفوها بحيث تنشغل بالأوضاع في العراق وتنصرف عن سوريا[53].

وجرّاء غض الطرف عن نشاط الجهاديين الذين كانوا يركزون على الساحة العراقية تشكلت شبكات دعم لوجستية جهادية وشبكات قتالية أيضًا في المنطقة الشرقية السورية، ونشطت تلك الشبكات في عمليات التهريب بين البوكمال السورية والقائم العراقية عبر الدروب الصحراوية لفترة طويلة، ثم اضطرت إلى إيقاف نشاطها نتيجة حملات أمنية شنتها الحكومة السورية، ونتيجة خفوت الحالة الجهادية في العراق، بين 2008: 2011، بيد أن اندلاع الثورة السورية وما جُوبهت به من رد فعل عنيف دفع قادة تنظيم دولة العراق الإسلامية للتفكير في التمدد إلى سوريا، وجرى إرسال مجموعة من الكوادر الجهادية المخضرمة إليها ليتولوا هذه المهمة وكلفوا بالاتصال بأنصار الحركة الجهادية القدامى، ولا سيما في المنطقة الشرقية السورية، ممن عاونوا تنظيم القاعدة ثم تنظيم دولة العراق الإسلامية سابقًا، وبالفعل أسفرت تلك الجهود عن تشكيل نواة صغيرة لجبهة النصرة، الفرع الذي أنشأه تنظيم الدولة في سوريا قبل أن ينشق هذا الفرع عن

التنظيم ويُبايع تنظيم القاعدة بدلًا منه، وهو ما رفضه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" الذي استبق الانشقاق الجهادي الكبير بإعلان دولته بين العراق وسوريا[54].

وتجدر الإشارة إلى أن التجربة الجهادية في سوريا ما كان ليكتب لها النجاح لولا النهج الذي اتبعه نظام الرئيس بشار الأسد ردًا على اندلاع الثورة السورية، وهذا النهج اعتمد توظيف الطائفية من أجل كسب ولاء الأقليات السورية وضرب المعارضة المناهضة له، فضلًا عن الاستعانة بحلفائه البارزين ويُعنى بهم إيران وحرسها الثوري وميليشياتها الطائفية وحزب الله اللبناني[55]، وفي الوقت نفسه أطلق النظام سراح الجهاديين المحتجزين في سجن صيدنايا سيء الذكر حتى يمنح الثورة عليه صبغة جهادية يستغلها بعد ذلك لقلب الطاولة على الثائرين ووصفهم بأنهم جماعات إرهابية تهدف لضرب الاستقرار في سوريا[56].

وبدورهم، كان الجهاديون متشوقين للقتال في سوريا التي يعتبرون أنها القلب النابض لمشروع الجهادية المعولمة ومركز دولتهم أو خلافاتهم المستقبلية، وربما تعكس خطابات قادة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" مدى أهمية الساحة السورية بالنسبة لهم إذ يعتقدون أن "جنود الشام" هم صفوة الجهاديين الذين سيقاتلون تحت راية العُقاب التي يتخذها التنظيم شعارًا لنفسه، استنادًا لتأويلات يقدمونها لنصوص تراثية وهو ما ذكرناه سابقًا، علاوةً على أن سوريا ركيزة محورية لحرب التنظيم الطائفية التي أعلنها ضد الشيعة في العالم، ويتضح ذلك من قول أبي محمد العدناني نائب أمير تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والمتحدث الرسمي لها (سابقًا): "وسوف تبقى العراق والشام ساحة واحدة، جبهة واحدة، قيادة واحدة، ولن تفصل بينهما حدود، وقسمًا قسمًا لنهدمن الساتر ولنردمن الخندق ولنزيلن الأسلاك ولتمسحن الحدود من الخارطة ولا تزالن من القلوب ولتضربن المفخخات الروافض من ديالى إلى بيروت وقسمًا قسمًا لنرد عن النصيرية وحزب اللات"[57].

وللمفارقة فإن من تكفل بتنفيذ المشروع الطائفي الذي يتبناه تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" أو ما يسمونه بـ"وصفة الزرقاوي" هو النظام السوري نفسه، الذي عمد إلى القيام بعمليات تهجير قسري وتطهير عرقي أسفرت عن حدوث

عمليات تغيير ديموغرافي لمناطق بأكملها، وترافقت عمليات التهجير مع موجات نزوح سنية إذ نزح ما نحو 9 ملايين سوري غالبيتهم من السنة، لأن أبناء المكون السني هم من فجروا الثورة ودفعوا فاتورتها الفادحة، وبالتالي سهلت مهمة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في القيام بعمليات الاستقطاب والتجنيد والحشد الطائفي.. إلخ[58].

وجرّاء سياسة التهجير أخليت مناطق سنية كاملة من سكانها ومن أبرزها حمص ومناطقها الحدودية كمدينة القصير الاستراتيجية على الحدود مع لبنان، وغوطة دمشق ومدينة الزبداني والمعضمية وغيرها، كما استغلت إيران وذراعها الاستراتيجي "حزب الله اللبناني" نفوذها في سوريا لنشر المذهب الشيعي فزادت عدد المدارس الشيعية في سوريا من مدرسة شيعية واحدة في العاصمة دمشق إلى أكثر من 60 حوزة شيعية، ويتضح من ذلك حدوث تغيير في الجغرافيا البشرية الاجتماعية السورية بصورة حادة[59].

خامسا: أثر نشاط تنظيم داعش على الجغرافيا البشرية في العراق وسوريا:

في المقابل، تسبب نشاط تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسوريا في تأثيرات سلبية على الجغرافيا البشرية في كلا البلدين إذ أن حدثت موجات نزوح واسعة النطاق، وقام التنظيم من جهته بتنفيذ عمليات تهجير قسري غيرت من التركيبة السكانية في مناطق نشاطه.

ففي العراق على سبيل المثال، أدّى تمدد التنظيم السريع وسيطرته على نحو ثلث العراق، عام 2014، إلى نزوح وتهجير نحو 5 ملايين عراقي من مكونات دينية وإثنية مختلفة من بينها المكون السني، وهو ما خلق اضطرابًا ديموغرافيًا وزاد الضغط على المراكز الحضرية الرئيسية وعلى رأسها العاصمة العراقية بغداد[60].

وأقدم داعش على تهجير مسيحي سهل نينوى وهم نحو 5 آلاف أسرة من السريان الكاثوليك بسبب رفضهم النزول على أحكام التنظيم الذي تعامل معهم باعتباره دولة[61]، وكذلك أقدم على عملية تطهير عرقي بحق الإيزيديين في العراق وسبي نسائهم، وتسبب استهداف الإيزيديين بنزوح نحو 200 ألف إيزيدي من سنجار

إلى مخيمات اللجوء، وحتى الذين عادوا إلى المدينة بعد طرد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" لا يزالون يواجهون مشكلات عديدة إلى الآن[62].

وفي سوريا، قام التنظيم، في الفترة من 2014: 2019، بعدد من عمليات التهجير استهدفت المكونات الكردية والعربية وغيرها، واستُهلت عمليات التهجير بإبعاد مئات الأكراد من مناطق سيطرة التنظيم، وكذلك أبعد آلاف العرب من أبناء المنطقة الشرقية السورية عام 2014 [63].

وباستعراض عمليات التهجير التي قام بها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في المناطق التي سيطر عليها بين عامي 2014: 2019، يتبين أن العلاقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب علاقة ارتباطية بمعنى أن كلًا منهما يؤثر في الآخر، وهو ما يتم في إطار تفاعلات وتداخلات مع عوامل أخرى بمعنى أن الجغرافيا البشرية والإرهاب لا تنفصلان عن سياق الأحداث أو التطورات التي تمر بها التنظيمات الجهادية بأي حال من الأحوال.

الخلاصة:

تُوضح المراجعة المتفحصة للأسباب المذكورة سابقًا أن أسباب التوجه الداعشي نحو سوريا هي نفسها أسباب توجهه للعراق، وذلك من منظور الجغرافيا البشرية البحتة، فتنظيم الدولة الإسلامية يبحث عن بيئة تسمح بحدوث الاستقطابات الطائفية حتى يحسن التغلغل فيها ويجد لنفسه جذورًا تمكنه من التمدد والانتشار، ويعتمد التنظيم على وجود المكون السني الذي يقدم نفسه له باعتباره الحامي والمخلص من اضطهاد الآخر ويعني به الشيعة التي بنى داعش استراتيجية جهاده المعولم على أساس العداء معهم.

وبنظرة عامة للسلوك الداعشي ووضعه في إطاره الجغرافي المناسب من منظور الجغرافيا البشرية يمكن تكوين رؤية عامة عن أنماط التفاعل الجهادي الذي يقوم به تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" مع الجغرافيا البشرية، فالتنظيم يميل لاستهداف الدول المركزية ذات الكثافة السكانية العالية نسبيًا، في الأغلب، ويتم اختيار الدول على أساس كونها من الدول الأقل استقرارًا والتي تعاني من توترات

اجتماعية وإثنية وديموغرافية وتكون مرشحة للعنف الديني أو الطائفي، وهذا الاختيار منشأه أن الحكومات في تلك الدول تعجز عن بسط سلطتها على كامل التراب الوطني، أما في حالة الدول الأكثرقوة والتي يكون الضبط الأمني فيها مرتفعًا يسعى التنظيم للتغلغل في المناطق الهامشية كالعشوائيات أو مناطق الصحاري البعيدة عن سلطة الدولة نسبيًا، وفي كل الأحوال يعمل على كسب ولاء شريحة من السكان وتأليبهم ضد الحكومة أو النظام القائم، وذلك لأن التنظيم يعتمد أسلوب التمرد المسلح الذي يهدف للإطاحة بالسلطة الحاكمة وإقامة سلطة موازية بدلًا منها.

ومن العام إلى الخاص، يُلاحظ أن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" يركز على دولتي العراق وسوريا تحديدًا لأسباب جيوسياسية مرتبطة بالمنهج الجهادي الذي يتبناه وينظر للعالم من خلاله، فهو يرى أن تلك المنطقة أرض الميعاد التي ستشهد ملاحم آخر الزمان ويرى أن أهلها مرشحين بقوة للانضواء تحت لوائه لاعتبارات عديدة منها حالة الطائفية المتجذرة في الدولتين والتي تسمح له بأن يُقدم نفسه كحامي ومدافع عن المكون أو الطائفة السنية، التي تعيش أوضاعًا صعبة، جعل ولاءها للأنظمة الحاكمة في البلدين ضعيفًا أو معدومًا.

ولا يمكن فصل عوامل الجغرافيا البشرية عن الجغرافيا السياسية فالأخيرة جزء من الأولى، وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" تقوم خطته الاستراتيجية على اعتبار دولتي العراق وسوريا منطقة المركز (Heart land) أو المنطقة المحورية التي تكون معقلًا لنشاطه الرئيس ويعضدها ويعززها مناطق جغرافية أخرى تشكل منطقة الحافة أو الأطراف، وهذا التصور ينطلق من نظرية المحور الجغرافي للتاريخ أو نظرية قلب الأرض التي وضعها السير "هالفورد جون ماكيندر" وشرحها في مقال إلى الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية، عام 1904 [64].

ولا تستند الخطة الاستراتيجية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والتي سماها بعض المنظرين الجهاديين بنظرية التحرك عبر الذراعين إلى محددات جغرافية طبيعية مجردة؛ بل تستند بالأساس إلى محددات الجغرافيا البشرية في المقام الأول يليها محددات الجغرافيا البشرية، فاختيار هذه المنطقة يرجع إلى

طبيعة تكوينها السكاني وتوزيع السكان فيها لأن السكان في كلا الدولتين والذين تنحدر غالبيتهم العظمى من أصول عربية لديهم طبيعة خاصة وقدرة على الصبر ومواصلة القتال لفترة طويلة حتى إقامة الخلافة المكانية التي يطمح داعش لإعادتها بعد انهيارها في عام 2019، ولعل هذه الرؤية تفسر بالقدر الكافي لماذا يركز التنظيم على سوريا والعراق رغم وجود ملاذات بديلة لخلافته المزعومة[65].

قائمة المراجع:

1. عمر محمد علي محمد، الجغرافيا البشرية: الأسس والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، (الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة، 2015)، ص ص 14: 15.
2. ناجي علوش، الوطن العربي: الجغرافيا الطبيعية والبشرية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص ص 80: 82.
3. ميسرة الغريب، عضو اللجنة الشرعية لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، جمع وترتيب سهيل اليماني، من خفايا التاريخ: مستقاة من تجربة الشيخ الأمير «أبي مصعب الزرقاوي»، ص ص 21: 24.
4. عماد فواز، قيادي «القاعدة» الموقوف في اليمن هو مدرب خليفة الزرقاوي، صحيفة الجريدة الكويتية، 16- 8- 2010، تاريخ الدخول، 14- 10 - 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3nnax8cw
5. التصور العام لحرب الأمة الشاملة رسالة موجهة لأسامة ابن لادن ضمن وثيقة 20120000017 -Socom، وثائق أبوت آباد، الإصدار الأول، 2012، نسخة لدى الباحث.
6. الدولة الإسلامية: أجناد العراق والشام واليمن في أي مرحلة من الزمن نحن الآن، مدونة أحاديث آخر الزمان، بلا تاريخ نشر، تاريخ الدخول 14- 10- 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2s4zrc8p
7. أبو مصعب الزرقاوي، أين أهل المروءات، القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، كلمة صوتية، 2006.
8. التشكيلات السكانية في العراق، موقع الجزيرة. نت، 5- 10- 2005، تاريخ الدخول 15- 10- 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/z946n5hf.
9. Iraq, world fact book, central intelligence agency site, 3- 10- 2023, available at: https://tinyurl.com/r42689av.
10. أعراق وديانات متنوعة في العراق.. كيف تتوزع؟ وما هي خصائصها؟، موقع قناة الميادين، 24- 7- 2021، تاريخ الدخول 15- 10- 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2xyayswk
11. المصدر السابق نفسه.
12. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، يونيو 2012، ص ص 10: 11.
13. عباس فاضل السعدي، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد 52، 2001، ص ص 149: 152.
14. رضا عبد الجبار وفاهم محمد جبر، نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (1977-2007)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد 19، عدد 4، (ديسمبر 2011)، ص ص 18: 30.
15. محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسية الحديثة، (الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1993)، ص ص 247: 249.
16. عباس فاضل السعدي، مصدر سبق ذكره ص ص 157: 159، ورضا عبد الجبار وفاهم محمد جبر، مصدر سبق ذكره.
17. تقرير التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، 2005، ص 10.
18. هاشم نعمة فياض، نمو سكان المناطق الحضرية في العراق وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، دورية عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلد 11، عدد 41، (صيف 2022)، ص ص 71: 72.
19. هاشم نعمة فياض، مصدر سبق ذكره، ص 64.
20. أبو إسماعيل المهاجر، سيرة القائد عمر حديد، سلسلة سير أعلام الشهداء، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، بلا تاريخ، نسخة لدى الباحث.
21. ملابسات تفجير قبة مرقد الإمام الهادي بسامراء، موقع الجزيرة. نت، 23- 2- 2006، تاريخ الدخول 15- 10- 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yra9ktch
22. العراق: ينبغي وضع حد لفرق الموت التابعة لوزارة الداخلية، منظمة هيومان رايتس ووتش، 28- 10- 2006، تاريخ الدخول 15- 10- 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yc6t8kzx:
23. العراق يتهم «القاعدة» بتفجير مزار سامراء ويعتقل أبا قدامة المنفذ وقاتل أطوار بهجت، صحيفة القبس الكويتية، 29- 6- 2006، تاريخ الدخول 15- 10- 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/5n6cu5sb.
24. عدنان ياسين مصطفى، التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق، (ورقة عمل قدمت إلى منظمة العمل الدولية، مايو 2022)، ص ص 10: 11.
25. عدنان ياسين مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ص 13: 14.
26. العالم العابد والداعية المجاهد الشيخ أبو علي الأنباري تقبله الله، صحيفة النبأ، ديوان الإعلام المركزي لتنظيم دولة العراق الإسلامية، عدد 41 و41، 13- 6- 2016، و15- 8- 2016.
27. «مبتدأ» ينفرد بنشر أخطر رسالة جهادية من الزرقاوي إلى بن لادن، موقع مبتدأ، 31- 7- 2015، تاريخ الدخول 16- 10- 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/47f2jfny.
28. التصور العام لحرب الأمة الشاملة رسالة موجهة لأسامة ابن لادن ضمن وثيقة 20120000017 -Socom، مصدر سبق ذكره.

29. الشيخ محارب الجبوري، إعلان حلف المطيبين، القسم الإعلامي لمجلس شورى المجاهدين في العراق، إصدار مرئي، 12– 6– 2006.
30. أبو عمر البغدادي، وقل جاء الحق وزهق الباطل، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، كلمة صوتية، 22– 12– 2006.
31. المتحدث الرسمي باسم دولة العراق الإسلامية، التشكيلة الوزارية الأولى لدولة العراق الإسلامية، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، إصدار إعلامي، 19– 4– 2007.
32. أبو عمر البغدادي، وقل جاء الحق وزهق الباطل، مصدر سبق ذكره.
33. المتحدث الرسمي باسم دولة العراق الإسلامية، مصدر سبق ذكره.
34. اللقاء الصوتي الأول مع الشيخ أبي حمزة المهاجر، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، كلمة صوتية، 24– 10– 2008.
35. التصور العام لحرب الأمة الشاملة رسالة موجهة لأسامة ابن لادن ضمن وثيقة 20120000017 -Socom، مصدر سبق ذكره.
36. أبو عمر البغدادي، فأما الزبد فيذهب جفاءً، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، كلمة صوتية، 4– 12– 2007.
37. عبد الرحمن مصطفى ومصطفى هاشم، «طائفية» المالكي تدمر وحدة العراق.. «ملف كامل»، صحيفة الشروق المصرية، 3– 7– 2014، تاريخ الدخول 16– 10– 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yck5f5kh
38. العراق: المالكي يتهم بعض الساسة بافتعال الأزمات، موقع بي بي سي عربي، 20– 12– 2012، تاريخ الدخول 16– 10– 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yntkjzbx.
39. العراق: مقتل 10 في فض اعتصام الأنبار وانسحابات من البرلمان، موقع بي بي سي عربي، 30– 12– 2013، تاريخ الدخول 16– 10– 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/ykyuhe5u.
40. أبو محمد العدناني، العراق العراق يا أهل السنة، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، كلمة صوتية، فبراير 2012.
41. أبو محمد العدناني، والرائد لا يكذب أهله، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، كلمة صوتية، يناير 2014.
42. لينا الخطيب، استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدُّد، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، 29– 6– 2015، تاريخ الدخول 16– 10– 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2nakarwj
43. أنشودة عشائرنا تُلبي اليوم، مؤسسة أجناد للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام المركزي لتنظيم الدولة الإسلامية، أنشودة صوتية، 2014.
44. Syria, world fact book, central intelligence agency site, 3-10-2023, available at: https://tinyurl.com/4unwmapb.
45. رفائيل لوفيفر، ترجمة مصطفى الفقي، العنف الطائفي في سوريا: «ضغائن قديمة» أم «فرَق تَسُد»؟، 1– 12– 2017، تاريخ الدخول 16– 10– 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/49w62c49
46. التركيبة السكانية في سوريا، موقع الجزيرة. نت، 19– 4– 2011، تاريخ الدخول 16– 10– 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/4bjm6x8e.
47. المصدر السابق نفسه.
48. محمد عبد اللطيف أحمد، السكان والموارد البشرية في الجمهورية العربية السورية، (رسالة لنيل درجة الدبلوم العالي في الجغرافيا، جامعة دمشق، 2006)، ص ص 32: 33.
49. رفائيل لوفيفر، مصدر سبق ذكره.
50. محمد عبد اللطيف أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 33: 40.
51. دراسة: 530 مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري بسبب المعارك، موقع الجزيرة. نت، 28– 5– 2020، تاريخ الدخول 16– 10– 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/5b6eupr3
52. مقابلة بحثية أجراها الباحث مع أبو أحمد السوري، وهو ناشط سوري من شمال شرق سوريا، القاهرة– سبتمبر 2023.
53. كرم شعار، ترويض رجل سوريا المارق، مركز مالكوم كير– كارنيغي، 15– 2– 2022، تاريخ الدخول 16– 10– 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/5ydsyv8x
54. أبو بكر البغدادي، باقية في العراق والشام، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام المركزي لتنظيم الدولة الإسلامية، كلمة صوتية، يونيو 2015.
55. رفائيل لوفيفر، مصدر سبق ذكره.
56. مايو ليفيت، نموذج عمل نظام الأسد لدعم تنظيم «الدولة الإسلامية»، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 26– 8– 2021، تاريخ الدخول 16– 10– 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/nwd9znj4
57. أبو محمد العدناني، فذرهم وما يفترون، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام المركزي لتنظيم الدولة الإسلامية، كلمة صوتية، يونيو 2013.
58. فابريس بالونش، التطهير العرقي يهدّد وحدة سوريا، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 3– 12– 2015، تاريخ الدخول 16– 10– 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3vedk23t
59. حسين إبراهيم قرطيب، «سوريا المفيدة» والتغيير الديموغرافي في سوريا، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بلا تاريخ، ص ص 11: 17.

60. التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، وزارة التخطيط العراقية، 2019.
61. تهجير المسيحيين من نينوى.. تحديات تسبق العودة، راديو سوا، 17- 8- 2017، تاريخ الدخول 16- 10- 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3rmanms9
62. فلاديمير فان ويلغنبرغ، الإبادة الإيزيدية بعد مرور تسع سنوات، مركز مالكوم كير- كارنيغي، 24- 8- 2023، تاريخ الدخول 16- 10- 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3sr4c5zk
63. داعش يهجِّر نحو 150 ألف مواطن في ريف دير الزور، موقع العربية.نت، 6- 7- 2014، تاريخ الدخول 16- 10- 2023، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/35kmxdbf
64. بيترتيلور وكولن فنلنت، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالم والدولة القومية والمحليات، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، يونيو 2002)، ص ص 100: 102.
65. عبد الله بن محمد، الجامع القيم لسلسلة المذكرة الاستراتيجية، (نسخة إلكترونية، مؤسسة المأسدة الإعلامية، 2011) ص 25.

3

تأثير الجغرافيا البشرية على الإرهاب في الصراعات الداخلية
دراسة حالة ليبيا واليمن

د. شادي عبد الوهاب منصور*

يتكون أي تنظيم إرهابي من هيكل مؤسسي له قيادة، ويتبعه عدد من الأقسام أو العقد الفرعية، التي غالبًا ما يتم تأسيسها على أساس وظيفي، مثل الأقسام المتعلقة بالتدريب وتوفير التمويل والأسلحة. وأخيرًا، هناك عدد من الأفراد المتعاطفين مع التنظيم الإرهابي، والذين يقدمون الدعم المعنوي له، بالإضافة إلى إمداده بالكوادر البشرية، التي يمكن أن تقوم بتنفيذ عملياته الإرهابية، تحقيقًا لغايات التنظيم الرئيسية[1].

*أستاذ مشارك في كلية الدفاع الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة

ويلاحظ أن فهم الجغرافيا البشرية، أو الحاضنة المجتمعية لأي تنظيم إرهابي يعد أمرًا حيويًا، خاصة وأن الأبعاد المجتمعية تعد عنصرًا رئيسيًا لا غنى عنه في أي محاولة لتفكيك التنظيمات الإرهابية، خاصة تلك التي سعت لتأسيس دويلات تشابه نموذج الدولة الوطنية القائم في المنطقة العربية.

ومع التسليم بأن الظاهرة الإرهابية، لا تتم في فراغ؛ بل إن هناك أبعادًا جغرافية واجتماعية واقتصادية تدعم ظهور الإرهاب، فضلًا عن ارتباطها بسياقات صراعية أخرى قد تكون قائمة أو موجودة في الدولة التي تظهر فيها[2]، فإن التركيز الأساسي على هذا الفصل هو البعد المتعلق بالجغرافيا البشرية، أو الأبعاد الثقافية والدينية والقيمية المرتبطة بالأفراد المقيمين في مناطق الصراعات، إذ إن الجغرافيا البشرية تركز بشكل أساسي على التفاعلات الإنسانية والثقافية والقيمية المرتبطة بالسكان في منطقة جغرافية معينة، وذلك في محاولة لفهم أسباب ميل جماعة معينة إلى دعم التنظيمات الإرهابية دون أخرى.

ويفترض الفصل أن وجود اضطرابات داخلية حادة تؤدي إلى تراجع أو انهيار في قدرة الدولة على توفير الخدمات، بالإضافة إلى وجود مظالم مجتمعية تأتي من ضمن العوامل التي تساهم في انتعاش الظاهرة الإرهابية. وسوف يتم اختبار هذه الفرضية من خلال دراسة تنظيم داعش في الحالة الليبية، أو تنظيم القاعدة في اليمن.

أولًا- الجغرافيا البشرية والإرهاب:

تنقسم الجغرافيا إلى مجالين رئيسيين للدراسة، وهما الجغرافيا الطبيعية والبشرية. ويلاحظ أن هناك اتجاهات مختلفة في تعريف «الجغرافيا البشرية»، إذ إن هناك بعض التعريفات التي تركز على التأثيرات الجغرافية، أو البيئة الطبيعية على سلوك الأفراد، وهي تؤدي في بعض الحالات إلى تفسيرات مضللة للسلوك الإنساني، مثل الربط بين ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات الجريمة في بعض الأماكن، كما في الجنوب الأمريكي، غير أن مثل هذه التفسيرات القاصرة قد خضعت لعملية مراجعة في محاولة لتعزيز قدرتها التحليلية عبر الأخذ في الاعتبار بأبعاد إضافية في تفسير السلوك الإنساني، مثل الأبعاد الثقافية والتاريخية[3].

ولذلك قدم أنصار هذا الاتجاه نظريات أكثر مصداقية، كما في القول إن المناطق الجبلية تتسبب في أشكال متفرقة من الاستيطان، بينما تؤدي المناطق الصحراوية إلى اقتصادات بدوية، وتنتج الأراضي المنخفضة الخصبة مجموعات سكانية كثيفة وتجمعات كبيرة[4].

وفي مجال دراسات الإرهاب، فإن الجانب الأغلب من الدراسات يركز على الجغرافيا البشرية، في حين أن هناك نسبة أقل من الدراسات تركز على الجغرافيا الطبيعية، وذلك نظرًا لأن الدوافع الإرهابية تنطوي كذلك على أبعاد مادية، مثل استغلال التحولات المناخية، وما يرتبط بها من إعادة توزيع للموارد في إقليم معين بين المجموعات الاجتماعية المختلفة المقيمة فيه، خاصة المجتمعات الزراعية والرعوية، ومما يسببه ذلك من صراعات بينهما، وتأثير ذلك على توفير بيئة مناسبة تسمح بازدهار العمليات الإرهابية في المستقبل.

وفي المقابل، تركز الجغرافيا البشرية على فهم أكبر للعلاقة بين المكان، والأشخاص، والأحداث، التي تجري في نطاق جغرافي معين، وكذلك الأنظمة الاجتماعية، فالتعامل مع مشكلة الإرهاب، من خلال المنظور الجغرافي يؤدي إلى فهم أكبر ليس فقط لمواقع الإرهابيين وأنشطتهم، ولكن كذلك للشبكات والتفاعلات الاجتماعية التي تنشأ، والتغيرات التي تطرأ عليها مكانيًا وزمنيًا[5]، وهو ما يساهم في مرحلة تالية على وضع استراتيجيات أكثر شمولية في مواجهة الأنشطة الإرهابية، والتي لا ترتكز على البعد الأمني وحدها، ولكنها تهدف إلى تفكيك الحاضنة الاجتماعية للإرهاب.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة سعت للاستفادة من هذا المفهوم في جهودها لمكافحة الإرهاب، فقد تمكنت واشنطن من توظيف استخبارات الجغرافيا المكانية (GEOINT)، وهو حقل استخباراتي نشأ من التمازج بين استخبارات الصور، واستخبارات الجغرافية المكانية. ويتم جمع استخبارات الصور من خلال الصور الملتقطة من جانب طائرات التجسس والأقمار الاصطناعية. ويلاحظ أن الصور التي يتم التقاطها تحدد المكان والزمان، وتظهر عادةً مجموعة واسعة من المعلومات،

مثل توزيع السكان، أو الحدود السياسية، أو انتشار عرقي معين في منطقة جغرافية محددة، أو أي بيانات أخرى ذات صلة بالموقع[6].

وقد تم التوسع في توظيف استخبارات الجغرافيا المكانية في عمليات مكافحة الإرهاب، وتحديدًا في تحديد موقع الإرهابيين ومراقبتهم وتقييمهم، مما يؤدي إلى معلومات استخباراتية قيمة لعمليات مكافحة الإرهاب، خاصة إذا ما تم الدمج بينها وبين معلومات عن الجغرافيا البشرية للإرهاب[7].

وعلى سبيل المثال، فإن صورة التجمعات البشرية على الحدود بين باكستان وأفغانستان قد يبدو أنها لا تحمل قيمة كبيرة بالنسبة لشخص ليس لديه معرفة بالمنطقة. ومع ذلك، بالنسبة للمتخصص في مجال الجغرافيا البشرية، والذي لديه معرفة مسبقة بالمنطقة، فإن التجمعات البشرية هذه هي ملاجئ مؤقتة للنازحين داخليًا، والذين أجبروا على ترك منازلهم بسبب الصراع الثقافي أو المخاطر البيئية، وأن أغلبهم بدو رحل، ولا يعيشون تحت سيطرة أي حكومة. وقد تضيف العين المدربة القادرة على استخلاص المعلومات الديموغرافية والثقافية من الصورة المزيد من المعلومات الجغرافية المكانية[8].

وقد بدأ الجيش الأمريكي في توظيف الجغرافيا البشرية في عام 2006 من خلال «نظام التضاريس البشرية» (Human Terrain System). ومن أجل إقامة هذا النظام، نشرت الولايات المتحدة علماء اجتماع في مناطق الصراعات في العراق وأفغانستان. وشملت مهامهم الاتصال المباشر مع السكان المحليين في شكل مقابلات واستطلاعات رأي وأنواع أخرى من التفاعلات. كما تتمثل الأهداف الرئيسية في إجراء البحوث والتحليلات الاجتماعية والثقافية والتي تساعد في عمليات اتخاذ القرار، وتطوير قاعدة معرفية اجتماعية ثقافية والحفاظ عليها، بهدف «دعم اتخاذ القرارات العملياتية، وتعزيز فاعليتها، والحفاظ على المعرفة المؤسسية الاجتماعية والثقافية ومشاركتها»[9].

وقد واجهت هذه الجهود معارضة واسعة من الأوساط الأكاديمية والعلمية، إذ رأت جمعية الأنثروبولوجيا الأمريكية أن «نظام التضاريس البشرية» ينتهك

مدونة الأخلاقيات الخاصة بالجمعية، وذلك نظرًا لأن الباحثين الاجتماعيين التابعين للجيش الأمريكي الذين يتم نشرهم في مناطق الصراع لا يقدمون تعريفًا كاملًا عن أنفسهم، كما أن المبحوثين قد يكونون معرّضين للخطر من جانب الجيش الأمريكي، أو حتى يخضعوا للإكراه، وهم يدلون بمعلومات، وغيرها من الاعتبارات[10].

ثانيًا- سمات الجغرافيا البشرية للإرهاب:

يلاحظ أن الأدبيات التي عنت بمحاولة فهم الجغرافيا البشرية للإرهاب، قد قدمت الصفات التالية:

1. **غياب كامل أو جزئي لسلطة الدولة:** تُعرّف الدولة القومية الحديثة باعتبارها كيانًا يحتكر الاستخدام المشروع للعنف داخل النظام السياسي، وعلى النقيض من ذلك، فإن الدول الفاشلة هي دول لا يمكنها احتكار استخدام القوة في مواجهة الميليشيات المسلحة في المجتمع، وبالتالي فإن الدول الفاشلة غير قادرة على السيطرة على حدودها الوطنية، أو إظهار قوتها في جميع أنحاء أراضيها، ولذلك تواجه باستمرار خطر الانفصال، والحرب الأهلية، والصراعات الداخلية العنيفة واسعة النطاق[11].

وفي ظل هذا الوضع، فإن الجماعات الإرهابية تنشط بقوة. وتقدم العديد من الدول العربية والإسلامية التي تشهد صراعات داخلية أمثلة عديدة في هذا الإطار، كما هو الحال في ليبيا واليمن ومنطقة الساحل الأفريقي، إلى جانب سوريا والعراق، وتشهد كافة المناطق السابقة نشاطًا لتنظيمات مرتبطة بتنظيمي القاعدة أو داعش[12].

ويلاحظ أن هذه الساحات الصراعية لم تعد مصدر جذب للجماعات الإرهابية المحلية فقط؛ ولكن كذلك للمقاتلين الأجانب، خاصة أولئك القادمون من الدول الغربية، والذين توجهوا إلى مناطق الصراعات، حيث تغيب سلطة الدولة مثل المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية على طول الحدود الأفغانية – الباكستانية، وفي الصومال، واليمن، وكذلك في منطقة الساحل والصحراء[13].

وعلى الجانب الآخر، فإن بعض المناطق داخل الدول الأوروبية قد عانت هي الأخرى من التطرف والإرهاب، مثل حي مولنبيك في بلجيكا، أو بعض ضواحي باريس في فرنسا، وهما منطقتان تُعانيان من التهميش الاجتماعي والإقصاء وارتفاع معدلات البطالة، كما أنها تحصل على تمويل حكومي قليل للخدمات العامة: كالصحة والتعليم والأمن، ويقطنها أغلبية من المواطنين ذوي الأصول المهاجرة[14].

ونظرًا للعوامل السابقة، فإن هذه الأحياء صارت ملاذًا آمنًا للمتطرفين والإرهابيين، والذين انتقلوا بين أوروبا ودول الصراعات العربية، أو حتى عادوا من مناطق الصراعات العربية لتنفيذ عمليات إرهابية داخل الدول الأوروبية نفسها، كما في سلسلة العمليات الإرهابية التي شهدتها فرنسا في نوفمبر 2015. وتكشف الأمثلة السابقة عن أن مناطق الصراعات، وكذلك مناطق العزل الاجتماعي في الدول المتقدمة تسهم في إيجاد حواضن اجتماعية لنمو التطرف والإرهاب.

ولا شك أن غياب سلطة الدولة الأمنية سوف يفتح الباب أمام حرية حركة كبرى للجماعات الإرهابية لكي تقوم بتجنيد العناصر الإرهابية وتدريبهم، فضلًا عن إيجاد الموارد المالية اللازمة لشراء الأسلحة وغيرها من الأمور اللوجستية، التي تحتاجها التنظيمات الإرهابية لتعزيز عملياتها وأنشطتها الإجرامية[15].

ويلاحظ أنه في بعض الدول الأفريقية، تقوم الجماعات الإرهابية بإقامة علاقات، تجمع ما بين الإكراه والاستيعاب، مع السكان المحليين. ففي منطقتي بونكاني وتشولوغو، الواقعتين في الشمال الغربي من دولة كوت ديفوار، بالقرب من الحدود مع بوركينافاسو، تقوم الجماعات المتطرفة باستغلال حالة انعدام الأمن في هذين المنطقتين، إذ يتعاون العديد من أصحاب الماشية والمربيين والرعاة والتجار مع هذه المجموعات لمنع المسلحين من مصادرة حيواناتهم، أما أولئك الذين لا يرغبون في أن يحذوا حذوهم، فإنه ليس لديهم خيار سوى مغادرة المنطقة أو مواجهة الوقوع كضحايا لسرقة الماشية، أو الترهيب، أو التهديد

بالعنف، أو الاختطاف. ومكّن ذلك الجماعات الإرهابية من توفير الموارد المالية اللازمة لها، وتوسيع شبكاتها من «الشركاء التجاريين» في تجارة الماشية[16].

2. **التشبيك مع جماعات الجريمة المنظمة**[17]: يلاحظ أن الهدف النهائي لكل من الإرهاب والجريمة المنظمة مختلف بدرجة كبيرة، إذ إن هدف التنظيمات الإرهابية عادة ما يكون سياسيًا في جوهره، وذلك على النقيض من جماعات الجريمة المنظمة، والتي هي نشاط إجرامي مدفوع بالربح في المقام الأول[18].

وفي الواقع العملي، فإن هناك تعاونًا بين الجانبين، إذ إن التنظيمات الإرهابية تتعاون مع العصابات الإجرامية للحصول على أسلحة، أو المشاركة في أنشطة إجرامية لجمع الأموال. ولذلك، يُعتقد أن تنظيم القاعدة، على سبيل المثال، متورط في العديد من الأنشطة الإجرامية مثل الاحتيال باستخدام بطاقات الائتمان، في حين أن تنظيمات مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي أو الألوية الحمراء تميل إلى تمويل نفسها من خلال عمليات السطو على البنوك أو الابتزاز[19].

كما قد يتبادل الإرهابيون والمنظمات الإجرامية الخبرة الإجرامية والسلع من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة. وفي بعض الحالات، قد يتخلى الإرهابيون عن أجنداتهم السياسية ويتحولون إلى عالم الجريمة. مثل جمعية الدفاع عن أولستر في إيرلندا الشمالية، والتي يُزعم أنها تحولت إلى تجارة المخدرات[20].

وفي المقابل، تحولت جماعات الجريمة المنظمة إلى استخدام التكتيكات الإرهابية، وخاصة الهجمات بالقنابل، كما في التكتيكات الإرهابية للمافيا الصقلية في أوائل التسعينيات. ففي عام 1992، قتلت المافيا اثنين من المدعين العامين الرئيسيين المناهضين للمافيا، وهما جيوفاني فالكوني وباولو بورسيلينو، في هجمات «كانت أكثر من مجرد عمليات تصفية، فقد تم استخدام المتفجرات، وليس القنص على سبيل المثال، في قتلهما، وهو ما كان بمثابة رسالة سياسية تهدف إلى الضغط على الحكومة لوقف إجراء المزيد من التحقيقات حول

أنشطة المافيا[21]. ويعني ما سبق أن هناك تشابهًا في التكتيكات المستخدمة من جانب كلا النوعين من المنظمات، فضلًا عن وجود نوع من التعاون بينهما.

وتقدم منطقة الساحل الأفريقي مثالًا على هذا التعاون بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، إذ تقوم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بلعب دور نشط في تجارة المخدرات، غير أنها ترفض بيعه للمسلمين. أما تنظيم داعش في الصحراء الكبرى، فترفض الاتّجار في المخدرات، وإن قامت بجمع الضرائب غير الرسمية (الزكاة) على المخدرات التي تمر عبر الأراضي التي يسيطر عليها[22].

3. **السعي لإقامة حاضنة مجتمعية:** تسعى التنظيمات الإرهابية إلى خلق قدر من الشرعية من خلال توفير الخدمات للسكان المحليين، إذ إن الدول الفاشلة لا تعرف فقط بعجزها عن الاضطلاع بأدوارها الأمنية، ولكنها كذلك تراجع قدرتها على تقديم الخدمات لمواطنيها، خاصة في المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة.

وتتمثل أبرز الخدمات التي تقدمها الجماعات الإرهابية في خدمات التعليم والصحة، إلى جانب الخدمات الطبية؛ بل وفي بعض الأحيان، تقوم الجماعات الإرهابية بتوفير خدمات مثل: المياه، والكهرباء، والاتصالات، وخدمات الإنترنت، إلى جانب توفير خدمات الحماية والتأمين والأنشطة الدينية وغيرها من الخدمات[23].

وتسعى الجماعات الإرهابية إلى استغلال هذا الفراغ، وذلك عبر تقديم الخدمات والسلع إلى المواطنين المحليين؛ بل وكذلك عبر تقديم الخدمات المجانية لهم في محاولة لتغيير موقف السكان المحليين، ودفعهم إلى تبني أجندة التنظيم المتطرف، كما أنه في الوقت ذاته يضعف من العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، والذي يقوم في جوهره على دور الدولة في تقديم الخدمات لمواطنيها[24]، وبالتالي يضعف من شرعية الدولة، ويساهم في خلق كيانات أخرى بديلة يمكن أن يتجه إليها ولاء المواطنين. وأخيرًا، فإن تمكن التنظيم الإرهابي

من الحصول على ولاء قطاع كبير من المواطنين سوف يضمن له تدفق موارد كبيرة يمكن أن يستغلها التنظيم الإرهابي في توسيع أنشطته الإرهابية[25].

وهذه الموارد لا تقتصر على التبرعات المادية، ولكنها تتعداها إلى إيجاد قاعدة من المتعاطفين مع التنظيم والراغبين في الانضمام إليه لتنفيذ أجندته المتطرفة؛ بل وحتى إمداده بالمعلومات الاستخباراتية عن جهود الحكومة لمكافحة التنظيم الإرهابي، وذلك من خلال المتعاطفين مع التنظيم، والذين قد يكونون يعملون في مؤسسات الدولة الرسمية[26]. وفي حالة تعرض هؤلاء المقاتلين للإصابة أو القتل، فإنه يتم تقديم مزايا خاصة لعوائلهم، مثل التعويضات المادية، وغيرها من السلع والمزايا غير المتاحة لغير الأعضاء[27].

وفي المقابل، فإن جهود الحكومة في القضاء على التنظيم الإرهابي سوف تلاقي تحديات جمة، إذ إن المستويات العالية من الدعم للجماعة الإرهابية سوف تقلل من عدد المتعاونين مع الحكومة من السكان المحللين. وبدون هؤلاء المتعاونين، تجد الحكومة نفسها غير قادرة على مهاجمة الإرهابيين الذين يذوبون بين السكان المحليين[28].

ويلاحظ أن بعض الجماعات تختار توظيف العنف والإكراه ضد السكان المحليين للحصول على دعمهم، وتوفير المجندين والموارد المادية وحرية الحركة من داخل المجتمع. ويُعَد «شاينينج باث» أو «الطريق المضيء» في بيرو مثالًا ممتازًا للجماعة الإرهابية التي ركزت على الإكراه بدلًا من توفير الخدمات الاجتماعية لحشد الدعم الشعبي[29].

4. **استغلال المظالم الدينية أو الإثنية:** تسعى الجماعات الإرهابية للتأكيد دومًا على وجود مظلومية يتعرض لها أبناء جماعة معينة، سواء على أساس ديني أو مجتمعي. وتتمثل هذه المظلومية في غياب العدل بحق أبناء هذه الجماعة، بالإضافة إلى عدم معاملتهم المعاملة التي تليق بهم. وقد يكون استبعاد إحدى الطوائف داخل الدولة من الحصول على الفرص، خاصة الفرص المجتمعية والاقتصادية، كالخدمات والعمل، أو عملية صنع القرار، أساسًا دائمًا لتبرير هذا الشعور بالمظلومية وغياب العدالة.

وتسعى الجماعات الإرهابية لاستغلال هذا الوضع لتعزيز هذا الشعور بالظلم، والتأكيد على أن المسار الوحيد لمواجهة هذا الظلم هو عبر اللجوء إلى العنف[30].

وفي بعض الأحيان، يكون مثل هذا الظلم متصورًا، أو غير حقيقي، ويتم توظيفه من أجل الوصول إلى السلطة، مثل دأب أغلب الجماعات المرتبطة بالإسلام السياسي إلى ادعاء المظلومية والاضطهاد، هي وأنصارها. ومن الأمثلة على تلك الجماعات الشيعية، التي تتخذ من مظلوميتها مبررًا إلى الوصول إلى السلطة، كما في حالة إيران، على يد الإمام الخميني، مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والذي أسس لمذهب ولاية الفقيه، والذي عارض من خلاله الفقه الشيعي التقليدي الذي كان يؤمن بغيبة الإمام الثاني عشر، وأنه يجب على الشيعة الانتظار لحين عودته، وأن استشراء الظلم ضدهم سوف يمهد الطريق لعودته. فقد جادل الخميني بأن مقاومة الظلم وإقامة أحكام الدين سوف تعجل بعودة الإمام الغائب[31]، كما تبنى فكرة نصرة المستضعفين، وذلك لتبرير التدخل في شئون الدول التي تمتلك أقليات من الشيعة، بحجة نصرتهم في مواجهة ما يلقونه من ظلم، وذلك على الرغم من أن الإمام الخميني نفسه أسس لنظام مستبد[32]، راح ضحيته آلاف من المدنيين، كما في المجزرة التي ارتكبتها إيران في عام 1988، وأعدمت بموجبها آلافًا من الناشطين السياسيين بحجج واهية[33].

وفي بعض الحالات الأخرى، تبنت بعض الحكومات سياسات طائفية؛ الأمر الذي مهد البيئة المناسبة لظهور الجماعات الإرهابية. وعلى سبيل المثال، لم يكن من السهل فهم الظهور المفاجئ لداعش في العراق، في يونيو 2014، ثم امتدادها إلى سوريا[34]، إلا من خلال الرجوع إلى السياسات التي اتبعتها الحكومة العراقية في عهد رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي.

فقد تمكن العراق من القضاء على تنظيم القاعدة في عام 2008، حينما تمكنت الأجهزة الأمنية من مكافحة التنظيم، والحد من تهديدات الجماعات الخارجة عن القانون التي كانت تروع المواطنين، غير أنه مع تولي نوري المالكي الحكم في عام 2010، فإنه عمد إلى تبني سياسات إقصائية بحق معظم خصومه

السياسيين، كما تبنى سياسات تمييزية ضد العرب السنة، كما وضح في توظيف قوانين اجتثاث البعث والإرهاب لإقصاء خصومه السياسيين باتهامات واهية[35]، فضلًا عن تردي الخدمات الأمنية الموجهة للمواطنين؛ بل ونكص عن وعوده بدمج الصحوات التي شاركت في محاربة القاعدة، في الأجهزة الأمنية العراقية. ففي الواقع قام المالكي بدمج أقل من نصفهم فقط، وذلك في وظائف محدودة الأهمية، وذات رواتب محدودة، أو مؤقتة؛ بل وبدا مستفيدًا من عودة القاعدة لاستهداف قادة الصحوات، ناهيك عن التهميش الاقتصادي والاجتماعي لكافة طوائف الشعب العراقي، خاصة العرب السنة[36]. ويفسر كل ما سبق كيف أن القاعدة، بعد انهيارها بالكامل في عام 2008، تمكنت من العودة مرة أخرى إلى العراق من بوابة تنظيم داعش الإرهابي في عام 2014.

5. **تراجع الولاء للدولة:** تسعى الجماعات الإرهابية، بعد التركيز على تعرضها لظلم تاريخي ممتد من جانب السلطات القائمة، إلى إعادة إحياء أمجاد ماضية ذهبية ولت، وتسعى في سبيل ذلك إلى القضاء على المجتمع القديم، حتى ولو تطلب ذلك قتل مجموعات بشرية معينة، أو ارتكاب إبادة جماعية في حقهم، وذلك بهدف خلق المجتمع الفاضل من وجهة نظرها، أو العالم المثالي. ولوحظ أن الجماعات الإرهابية التي تندرج ضمن الجيل الخامس من الإرهاب تلجأ إلى تجنيد الأطفال، فهم طليعة الموجة الخامسة من الإرهاب، نظرًا لأنهم الأقل تلوثًا بمبادئ المجتمع القديم، الذي تسعى هذه الجماعات الإرهابية إلى القضاء عليه[37].

وفي هذا الإطار، يتم محاولة القضاء على الدولة نفسها، وتوجيه الولاء لكيانات أخرى، تتجاوز الدولة، مثل دولة الخلافة[38] بالنسبة لتنظيم داعش على سبيل المثال، فقد سعى التنظيم الرئيسي في سوريا والعراق إلى إقامة دولته على جزء من أراضي الدولتين. ونجح التنظيم في اجتذاب مقاتلين له من حول العالم، خاصة من الدول الغربية، معتمدًا في ذلك على توظيف العامل الديني لاجتذاب الناس للانضمام لدولته، والتي تحولت إلى الهوية الجماعية التي يتم من خلالها اجتذاب المسلمين من حول العالم للانضمام للتنظيم[39]، وذلك لإنشاء مجتمع قبلي جديد، أو إثنية جديدة.

وعلى الرغم من أن هذه الموجة من الإرهاب تبدو أنها تشبه الدويلات التي سعت التنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة وداعش لإقامتها في منطقة الشرق الأوسط والساحل الأفريقي، في الفترة التالية على الثورات العربية في عام 2011، فإنه في الواقع أن التنظير لهذه الموجة من الإرهاب استند إلى كتابات روبرت كابلن، والتي استخلص سماتها من خلال دراسته لمجموعة الخمير الحمر في كامبوديا، وجيش الرب في أوغندا[40].

ثالثًا- الجغرافيا البشرية للإرهاب في ليبيا:

مثّل انهيار الدولة الليبية في عام 2011، بعد تدخل حلف شمال الأطلسي للإطاحة بحكومتها، بداية تحول ليبيا إلى ملاذ آمن للإرهاب؛ بل واتخاذها كقاعدة للانطلاق منها لتنفيذ عمليات إرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، وذلك بسبب الفراغ الأمني الذي تعاني منه بعد انهيار حكومتها، وبروز عدد ضخم من الجماعات المسلحة. وتمثلت أبرز الجماعات الإرهابية في أنصار الشريعة، وهي الجماعة المزعومة المسئولة عن الهجوم على القنصلية الأمريكية في عام 2012، وتنظيم داعش[41].

ويلاحظ أن نشاط التنظيمات الإرهابية في ليبيا يرتبط بشكل رئيسي بحملة التدخل التي قادتها الولايات المتحدة للإطاحة بحكومة القذافي في عام 2011، فقد كان من أوائل المنضمين إلى محاربة القذافي كانت تلك الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة الإرهابي. ويأتي من أبرز الأمثلة في هذا الإطار الإرهابي عبد الحكيم بلحاج، الذي ينحدر من شرق ليبيا، وحارب السوفييت بأفغانستان في ثمانينيات القرن العشرين، ثم عاد إلى ليبيا في التسعينيات للمساعدة في تشكيل الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة الموالية للقاعدة، والتي كانت تهدف إلى الإطاحة بالقذافي والقوات المسلحة الليبية، وإقامة الحكم الإسلامي. وعندما هزم القذافي تمرد الجماعة الليبية المقاتلة في منتصف التسعينيات، فرّ بلحاج عائدًا إلى أفغانستان، كما فعل العديد من الجهاديين الليبيين الآخرين، والذين فروا إما إلى هناك أو للعراق. وكان معظمهم ينحدرون من مدينة درنة الليبية، الواقعة في شرق البلاد. وأرسلت هذه المدينة أكبر عدد من الجهاديين للقتال في العراق يفوق ما أرسلته أي مدينة أخرى

بحجمها، وفقًا للجيش الأمريكي. وتمكنت وكالة الاستخبارات المركزية والمخابرات البريطانية من القبض على بلحاج وتسليمه إلى السلطات الليبية في عام 2004. وسجنته الحكومة الليبية في سجن أبي سليم، حتى أعلن نبذه للعنف ووضع بيانًا سياسيًا وبرنامجًا للتغيير السلمي، ولذلك تم إطلاق سراحه عام 2010 بموجب برنامج عفو من الحكومة الليبية. وعندما اندلع القتال، كان هو وأعضاء آخرون في الجماعة المقاتلة في طليعة الجماعات التي شنت التمرد ضد القذافي[42].

ويلاحظ أن دعم الولايات المتحدة للجماعة المقاتلة الليبية لم يكن خيارًا اعتباطيًا؛ بل كانت عملية مدروسة، سبق الإعداد لها في عام 1996، غير أنها فشلت حينها، وكانت أجهزة الاستخبارات البريطانية «أم آي 6» هي المتورطة في هذه العملية بشكل مباشر. فقد انتقل أعضاء الجماعة المقاتلة الليبية إلى بريطانيا في منتصف التسعينيات، وعاش معظمهم في لندن ومانشستر. وكان من الواضح أن بريطانيا أمدتهم بملاذ آمن؛ بل وأمدت بعض قيادات التنظيم بحق اللجوء السياسي، مثل أبي أنس الليبي، والذي تورط في مؤامرة سابقة فاشلة لتنظيم القاعدة لاغتيال الرئيس المصري حسني مبارك[43].

وسرعان ما بدأ أعضاء التنظيم في إطلاق دعوات علنية متكررة للإطاحة بنظام القذافي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بريطانيا لم تصنف الجماعة الإسلامية المقاتلة كمنظمة إرهابية، على الرغم من ارتباطاتها الواضحة بتنظيم القاعدة وغيره من الجماعات المتطرفة في آسيا الوسطى؛ نظرًا لأنها كانت حليفًا في مواجهة القذافي[44].

وتكشف العديد من الأدلة أنه خلال الفترة من عام 1995، وحتى 1996، كان الليبي ورفاقه من الجماعة المقاتلة الليبية يعملون بشكل وثيق مع المخابرات البريطانية. فقد وضعت الإم آي 6 خطة أشركت فيها عناصر الجماعة الليبية المقاتلة المتمركزين في ليبيا لقيادة محاولة اغتيال ضد القذافي و«إحداث اضطرابات» في جميع أنحاء البلاد، وذلك تمهيدًا لحدوث انقلاب بقيادة ضباط الجيش للسيطرة على العاصمة وإنهاء حكم القذافي، غير أن العملية أخفقت في عام 1996، وقتلت ستة أبرياء من المارة. ونفى وزير الخارجية البريطاني، مالكولم ريفكيند، بشكل صريح أي تورط بريطاني في المؤامرة، غير أن الضابط السابق في جهاز الإم آي 5، ديفيد شايلر، أجرى

مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية، في عام 1998، وادعى فيها أن الإم آي 6 كانت قد تواصلت بالفعل مع الجماعة الليبية المقاتلة، ودفعت لها 100 ألف جنيه إسترليني وزودتها بـ 250 قطعة سلاح لتنفيذ عملية اغتيال القذافي. وتأكدت أقوال شايلر في عام 2000، عندما ظهرت وثيقة مسربة من الإم آي 6 تؤكد معظم هذه التفاصيل[45].

وبالتالي، فإن ارتباط بريطانيا بالجماعة المقاتلة الليبية كان قديمًا، يعود إلى منتصف التسعينيات، ولذلك، فإن الظهور المفاجئ والقوي لهذا التنظيم في الاضطرابات التي أدت إلى الإطاحة بالقذافي في عام 2011، لم يكن مفاجئًا؛ بل هو إعادة تكرار للمخطط الذي فشل في عام 1996.

ففي عام 2011، عندما اندلعت اضطرابات ضد القذافي، حرفت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، عبر تغيير مقاصده، والمتمثلة في حماية المدنيين عبر توفير حظر طيران جوي فوق ليبيا، إذ إن مقاتلات حلف الناتو لم تتدخل في ليبيا لمنع القذافي من توظيف المقاتلات في عملياته ضد التمرد، ولكنها تورطت في توفير الدعم والإسناد الجوي للجماعات المتمردة، عبر استهداف قوات الحكومة الليبية بالمقاتلات، ثم ترك ليبيا تسقط في يد الجماعات الإرهابية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القذافي كان قد أوشك على القضاء على المتمردين في منتصف مارس 2011، غير أن حلف الناتو تدخل لمنع ذلك الأمر. وعند هذه النقطة، كان إجمالي من قتل من الشعب الليبي قد بلغ حوالي ألف فرد فقط، غير أن تدخل حلف الناتو لمنع قوات الحكومة الليبية من استعادة السيطرة على بنغازي، ثم دعم المتمردين للسيطرة على طرابلس قد أدّى إلى رفع عدد القتلى إلى حوالي عشرة آلاف فرد[46].

وعلى الرغم من أن ليبيا شهدت انتخابات في عام 2012، فإن تلك الانتخابات كانت مؤشرًا واضحًا على عدم شعبية الجماعات الإرهابية، التي صعدت إلى الواجهة بعد الإطاحة بالقذافي. ففي هذه الانتخابات، لم يتمكن عبد الحكيم بلحاج، والذي أسس حزب الوطن، من الفوز بأي مقعد في الانتخابات الليبية. وعلى الرغم من

ذلك، فقد تمكنت القوى الإسلامية من فرض إرادتها بقوة السلاح على أول حكومة ليبية تم تشكيلها بعد الإطاحة بالقذافي، والحصول على مناصب نافذة فيها[47].

وفي الانتخابات البرلمانية التي أشرفت عليها الأمم المتحدة في 25 يونيو 2014، فاز تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل، بمعظم المقاعد، بينما حصل الإخوان المسلمين، وباقي الجماعات الإسلامية على حوالي 30 مقعدًا فقط من أصل 200. وبدلًا من اعترافهم بالهزيمة، فقد تحالف الإسلاميون مع ميليشيات فجر ليبيا، والتي هي عبارة عن تحالف واسع يضم عددًا كبيرًا من الميليشيات المسلحة، بما في ذلك ميليشيات أنصار الشريعة، الموالية لتنظيم القاعدة. وقامت فجر ليبيا بالسيطرة على طرابلس عسكريًا، وذلك بعد معركة استمرت سبعة أسابيع. وفر البرلمان المنتخب حديثًا إلى مدينة طبرق الشرقية. وشكّل الإخوان المسلمون «حكومة الإنقاذ الوطني» المؤلفة من أولئك الذين خسروا انتخابات عام 2014. وعندما تدخلت الأمم المتحدة لتشكيل حكومة انتقالية في ليبيا، عرفت باسم حكومة الوفاق الوطني في عام 2015، فإنه تم منح رئاستها إلى خالد المشري، المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، أي إلى الفصيل الذي خسر الانتخابات، ولذلك رفض البرلمان الليبي المنتخب الاعتراف بها، وإن أصرت الولايات المتحدة والأمم المتحدة على الاعتراف بها، ومعاملتها باعتبارها حكومة شرعية[48].

ويلاحظ أن تنظيم أنصار الشريعة، الموالي للقاعدة، تتهمه الولايات المتحدة بشكل مباشر بالمسئولية عن الهجوم على البعثة الأمريكية في بنغازي عام 2012، والذي قُتل فيه السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز. وقد أعلن التنظيم عن حل نفسه في عام 2017، وذلك بعد أن خسر الكثير من عناصره وقيادته في مواجهات مع الجيش الوطني الليبي، بقيادة خليفة حفتر[49].

وعلى الجانب الآخر، فإن نشأة تنظيم داعش في ليبيا تعود إلى يونيو 2014، حينما أعلنت جماعة صغيرة تطلق على نفسها «مجلس شورى الشباب الإسلامي» في درنة مبايعتها لتنظيم داعش وقائده، وذلك بأسبوع واحد قبل إعلان داعش إقامة دولته الإسلامية. ولم يسمع عن هذه الجماعة إلا في أبريل من العام نفسه، ودخلت في اشتباكات مع جماعات مسلحة أخرى، وكذلك تنظيمات إرهابية مثل جماعة

أنصار الشريعة في درنة. وفي 3 أكتوبر، أعلن تنظيم داعش الأم قيام ولاية درنة، ثم أعلن أبو بكر البغدادي، زعيم تنظيم داعش، في 13 نوفمبر عن تأسيس ثلاث ولايات في ليبيا، وهي ولاية برقة وطرابلس وفزان، أي أن ولاية درنة أصبحت جزءًا من ولاية برقة. وفي أوائل 2015، تمكن تنظيم داعش من السيطرة على بعض الأراضي في درنة وبنغازي وصبراتة وحكمها، ثم أعلن تنظيم داعش سيطرته على مدينة سرت في يوليو 2015 [50]، وهو ما مثل ذروة قوة التنظيم في ليبيا، غير أن سيطرته على المدينة ما لبثت أن تراجعت بعد أن تدخلت الولايات المتحدة لطرده من المدينة بالتعاون مع ميليشيات من مصراتة.

ويلاحظ أن تنظيم داعش تمكن من الانتشار كذلك من خلال استيعاب تنظيم «أنصار الشريعة في ليبيا» في صفوفه، والذي كان يتبع في الأصل تنظيم القاعدة، حيث تمكن داعش من إقناع عناصر الشريعة بتقديم البيعة لزعيم تنظيم داعش أبي بكر البغدادي في أواخر خريف 2014، ثم بدأ التنظيم ينتقل تدريجيًا من هناك إلى مدينة سرت، وهي أول مدينة ينشط فيها التنظيم خارج قاعدته في بنغازي، بدءًا من أواخر يونيو 2013. حيث نجح التنظيم في إقامة علاقات مع الفاعلين الرئيسيين في المدينة قبل دخوله إليها بشكل رسمي لاحقًا[51].

وتشير بعض المصادر هنا إلى أن التنظيم نجح في إقامة علاقات مع القبائل المحلية، خاصة أنصار الرئيس السابق معمر القذافي، والذين يقطنون مدينة سرت، أو أنهم رضخوا لاستيلائه على المنطقة، بطريقة مماثلة لما قام به البعثيون سابقًا في العراق، وذلك نظرًا لما تعرضت إليها القبيلة من عمليات اعتداء منذ العام 2011، نظرًا لأن الرئيس الليبي الأسبق، معمر القذافي، كان ينتمي إليها.

وتراجع التنظيم بشكل حاد بحلول ديسمبر 2015 مع خسارة سرت، ثم في يوليو 2018، حينما أعلن حفتر أن الجيش الوطني الليبي استعاد مدينة درنة، آخر معقل لمسلحي تنظيم داعش في شرق ليبيا. ومع تراجع سيطرة التنظيم على المدن الليبية، فإنه لا يزال يشكل تهديدًا من خلال خلاياه المنتشرة في مناطق مختلفة من البلاد.

ويلاحظ أنه بمراجعة الحالة الليبية، يمكن الوقوف على عدد من الملاحظات الأساسية، وهي أن مدينة درنة كانت دومًا أحد المراكز الرئيسية لانتشار الإرهاب في ليبيا، سواء في عهد القذافي، أو في الفترة التالية على الإطاحة به. أما ثاني هذه الملاحظات، فيرتبط بعدم إيمان الجماعات الإرهابية، والتي سمح لها بالمشاركة في الانتخابات بأي آليات ديمقراطية، إذ إن خسارتها للانتخابات، سواء في العام 2012، أو 2014، لم يردعها عن الاستمرار في المشهد الليبي، عبر توظيف سلاحها في مواجهة أي حكومة ليبية، لضمان مشاركتها فيها، كما حدث بعد عام 2012، أو للتحالف مع جماعة الإخوان المسلمين، في عام 2014، للاستيلاء على السلطة بشكل غير سلمي.

ويدور ثالث هذه الملاحظات بقوة تأثير العامل الدولي في المشهد الليبي، فقد لعبت الولايات المتحدة دورًا كبيرًا في التحالف مع الجماعات المناهضة للقذافي، والتي كان جانب كبير منها مرتبطًا بتنظيم القاعدة، كما في الجماعة المقاتلة الليبية، كما أن واشنطن لم تلعب أي دور فاعل في القضاء على التنظيمات الإرهابية هناك، تاركة العبء الأكبر في ذلك على الجيش الوطني الليبي، والذي كان يلقى دعمًا من مصر في حربه ضد التنظيمات الإرهابية هناك. ويمكن الاستدلال مما سبق على أن التوجهات الغالبة للشعب الليبي كانت مناوئة بدرجة كبيرة لتوجهات الجماعات الإرهابية، وذلك عدا مناطق محدودة جدًا، مثل درنة، والتي كانت حاضنة للتطرف والإرهاب، منذ زمن القذافي. ويدعم هذا الاستنتاج نتائج الانتخابات الليبية عامي 2012، و2014، والتي أكدت بوضوح تراجع شعبية الأحزاب ذات المرجعية الدينية.

وعلى الرغم مما سبق، فإن العامل الدولي لعب دورًا مباشرًا في تعزيز حواضن التطرف هناك، وذلك من خلال التحالف مع بعض الجماعات الإرهابية في ليبيا، فضلًا عن تغاضيه عن محاربتها، إلا في حالات نادرة، كما في تدخل واشنطن ضد تنظيم داعش في سرت، على نحو ما سلفت الإشارة. ومن جهة أخرى، فإن انقسام الحكومة الليبية حاليًا بين حكومتين في الشرق والغرب، فضلًا عن تعدد الميليشيات والمجموعات المسلحة في غرب ليبيا، وتحديدًا في طرابلس، يمثل مؤشرًا على استمرار التهديد الإرهابي هناك، بسبب السيولة الأمنية وتراجع قدرة الدولة على ضبط الأوضاع الأمنية.

رابعًا- حواضن الإرهاب في اليمن:

يلاحظ أن تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، يعد أحد أنشط التنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة، وأكثرها قدرة على تصميم هجمات مبتكرة، والتي يأتي من أبرزها محاولة تدمير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول» في 12 أكتوبر 2000، وذلك حينما توقفت في ميناء عدن للتزود بالوقود بشكل روتيني، وهي في طريقها من البحر الأحمر إلى ميناء في البحرين، حيث قام تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بتوجيه زورق مفخخ يقوده «الانتحاريان» حسان الخامري وإبراهيم الثور، للاصطدام بالمدمرة ما أحدث ثقبًا كبيرًا في هيكلها، فضلًا عن قتل 17 بحارًا وجرح 37 آخرين[52]. كما خطط التنظيم لتفجير عدة طائرات غربية في أكثر من مرة بطرق مبتكرة كادت أن تنجح في التغلب على الإجراءات الأمنية المعمول بها في المطارات المختلفة، ولذلك حظي باهتمام من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

وفي حين أن التنظيمات الإرهابية ذات المرجعية الإسلامية، انقسمت بين محاربة العدو البعيد، ممثلًا في الولايات المتحدة، والعدو القريب، ممثلًا في الحكومات الإسلامية الكافرة، الموالية للغرب -من وجهة نظر هذه التنظيمات- فإن تنظيم القاعدة قد تبنى سياسة مختلفة تقوم على محاربة العدوين في الوقت نفسه تقريبًا، وقد ارتبط ذلك بشكل رئيسي بسرديته، التي يروج لها، والتي تقوم على أن المسلمين يعانون على يد التحالف «الصليبي - الصهيوني»، والذي يقوم بدوره بدعم «الحكومات المحلية الفاسدة فاقدة الشرعية»، والتي عجزت عن خدمة شعوبها، أي أن التنظيم ربط بين ما يتعرض له الفلسطينيون على يد الاحتلال الإسرائيلي، وهي قضية تشغل اليمنيين، بسوء الخدمات وارتفاع الأسعار واستشراء البطالة وتفاقم عدم المساواة، نتيجة لفساد الحكومة اليمنية[53]، وفقًا لمزاعم التنظيم.

ومع اندلاع الربيع العربي في عام 2011، نما نفوذ التنظيم بشكل كبير ارتباطًا بالاضطرابات التي شهدها اليمن وذلك للمطالبة بمحاولة الإطاحة بالرئيس اليمني الأسبق، علي عبد الله صالح، وما تلى ذلك من تطورات.

فقد استولى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على جزء كبير من الأراضي الجنوبية في أعقاب العام 2011. ثم نما وتوسّع مرة أخرى استغلالًا للقتال الذي اندلع في اليمن بين الحملة العسكرية بقيادة السعودية والحوثيين في مارس 2015، إثر قيام الأخيرة بالسيطرة على الحكم في اليمن بالقوة العسكرية، وبالانقلاب على الحكومة اليمنية الانتقالية. وبلغ أوج قوة القاعدة في سبتمبر من العام نفسه إثر سيطرته على المكلا، خامس أكبر المدن اليمنية، وذلك قبل أن يطرد منها في أواخر 2016، على يد قوات التحالف. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن التنظيم لا يزال يحتفظ بموطئ قدم في اليمن. وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم التنظيم يتراوح ما بين 6000 و7000 جندي[54].

وينتشر التنظيم في عدة مناطق في اليمن، خاصة في جنوب البلاد، مثل محافظة شبوة، والتي توجد لديها سواحل غير مسيطر عليها، فقد استطاع التنظيم الاستفادة منها بالحصول على تعزيزات السلاح عبر البحر من جماعات مماثلة في أفريقيا. ومن جهة أخرى، فإن محافظة أبين، جنوبي البلاد، اشتهرت بكونها المعقل الأول لتنظيم القاعدة في تسعينيات القرن الماضي عندما عاد بعض الجهاديين إلى اليمن حيث اختفوا في جبال المحافظة الوعرة، وهناك أعادوا تنظيم أنفسهم. وينتشر تنظيم القاعدة كذلك في محافظتي البيضاء وحضرموت[55].

وقد تمكن التنظيم من السيطرة على مناطق في جنوب اليمن وحكمها في عام 2011، وذلك استغلالًا للاضطرابات التي شهدها اليمن، خاصة محاولات الإطاحة بالرئيس اليمني علي عبد الله صالح، إذ تمكن التنظيم من السيطرة على محافظة أبين في نوفمبر 2011، وكذلك عدة مدن مجاورة في محافظة شبوة[56]. ثم تمكن تنظيم القاعدة في عام 2015، من توسيع رقعة سيطرته في جنوب اليمن، حيث اتجه للسيطرة على مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت[57]. وبالتالي، فقد سبق تنظيم القاعدة داعش في محاولته لإقامة دويلة، أي محاولة السيطرة على مساحة من الأرض وحكمها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ اهتمام تنظيم القاعدة الأم بتأسيس فرع له في اليمن، نصح أسامة ابن لادن قيادات تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية بالتركيز على

الوجود في المحافظات الجنوبية، خاصة أبين وشبوة، نظرًا لموقعهما الاستراتيجي، إذ إنهما يطلان على البحر، كما يمتلكان مناطق ريفية يصعب السيطرة عليها. ونصح ابن لادن قيادات التنظيم كذلك باستغلال الاضطرابات الشعبية في جنوب اليمن ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح، واتخاذ خطوات لقطع الطريق أمام تمدد الحراك الجنوبي الانفصالي. أما في شمال اليمن، فقد شدّد ابن لادن على أهمية احتواء القبائل اليمنية والاستفادة من دعمها قدر الإمكان وتجنب أي صدام عسكري مباشر مع نظام الحُكم في صنعاء، وإن وافق لاحقًا على فتح جبهات عسكرية محدودة بين العامين 2010 – 2011 في محافظتي أبين ومأرب بناءً على إلحاح ناصر الوحيشي، زعيم التنظيم آنذاك، وذلك مع اشتراط أن تظل قنوات التواصل مفتوحة بين التنظيم والحكومة لإتاحة خيار الهدنة في حال أن رغب بها الطرفان[58]. ويكشف ما سبق مدى البراجماتية التي تمتع بها التنظيم.

ويلاحظ أن التنظيم عاد مجددًا لتنفيذ عدة عمليات إرهابية في الساحة اليمنية مؤخرًا، فقد استهدف التنظيم بسيارة مفخخة موكب قائد قوات الحزام الأمني بمحافظة أبين، عبد اللطيف السيد، في منتصف شهر أبريل 2022، مما أدّى إلى مقتل 3 جنود وإصابة السيد وثمانية آخرين، بينما شنت مجموعة من عناصر التنظيم الإرهابي، في 6 مايو 2022، هجومًا على معسكر لقوات الحزام الأمني بمحافظة الضالع، بهدف تحرير بعض عناصر التنظيم من السجن، وقُتِلَ في الهجوم نائب قائد الحزام الأمني وقائد مكافحة الإرهاب في المحافظة وأحد أفراد الحزام، بالإضافة إلى أفراد المجموعة المهاجمة السبعة[59]، وهو ما يؤشر على أن خطورة التنظيم لا تزال قائمة.

وقد اتبع التنظيم عددًا من الاستراتيجيات لتعزيز وجوده في البيئة اليمنية، ويأتي المال في مقدمتها، وذلك بهدف استقطاب اليمنيين المحرومين، فبالإضافة إلى الدعم المالي، الذي قد يتلقاه التنظيم من الداعمين له، فإنه تمكن في العام 2015، من سرقة نحو مائة مليون دولار من فرع المصرف المركزي في المكلا. واستخدم الأموال لتعزيز شعبيته، عبر تسديد رواتب الأطباء وترميم الجسور والشوارع. فقد أكد التنظيم أنه يسعى لتحقيق الاستقرار في المناطق المفقَرة عبر تأمين الخدمات

الأساسية كالمياه والكهرباء والمحروقات، فيما يبسط الأمن ويؤمّن شكلًا من أشكال السلطة لضمان الاستقرار. ويروج لهذه الجهود عبر الحسابات التابعة للتنظيم على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويأتي كذلك من ضمن الأسباب التي تفسر قوة التنظيم إلى علاقاته القوية والممتدة بعدد مع القبائل المحلية. وهناك عدد من الحوادث التي توضح هذه العلاقة الممتدة، ففي أكتوبر 2008، دخلت الحكومة اليمنية في المفاوضات مع قبيلة عبيدة في مأرب في محاولة لتسليم قاسم الريمي، زعيم تنظيم القاعدة في اليمن آنذاك، غير أن هذه الجهود باءت بالفشل[60].

وفي فبراير 2009، أظهر زعيم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ناصر الوحيشي وأيمن الظواهري، نائب أسامة ابن لادن، إدراكًا لمركزية النظام القبلي في أجزاء كبيرة من اليمن. ودعا الوحيشي القبائل إلى مقاومة الضغوط الرامية إلى منح الدولة السيطرة على أراضيها. وبالمثل، دعا الظواهري قبائل اليمن إلى التصرف مثل قبائل باكستان وأفغانستان ودعم تنظيم القاعدة، وعدم التجاوب مع مطالب الرئيس علي عبد الله صالح، «عميل الصليبيين»[61].

وتعمقت علاقة تنظيم القاعدة بالقبائل اليمنية بعد عام 2011، حين تحالفت بعض القبائل اليمنية مع التنظيم لمحاربة الحوثيين. كذلك يروج التنظيم لسردية تدّعي أن الحوثيين يتحمّلون مسئولية إذلال المدنيين وبؤسهم والظلم اللاحق بهم. وهذا يُشكّل عامل استقطاب لليمنيين الذين تضررت أرزاقهم، كما يدفع بهم إلى تحويل انتباههم بعيدًا من صورة التنظيم المتطرفة. ويساعد ذلك التنظيم في محاولة لبناء حاضنة مجتمعية له، تؤهله لإيجاد مقبولية له داخل اليمن[62].

ويمكن القول إنه يأتي من ضمن العوامل التي استغلها التنظيم لتعزيز وجوده في البيئة اليمنية هو استغلال النفور المجتمعي من كيفية قيام الولايات المتحدة بمواجهة التنظيم في اليمن، فقبل أن يشهد اليمن الاضطرابات الداخلية بدءًا من عام 2011، فإن الولايات المتحدة كانت تنخرط في جهود القضاء على التنظيم بالتركيز على استهداف قياداته وعناصره من خلال توجيه ضربات باستخدام

الطائرات المسيرة، غير أن مثل هذه الضربات كانت تخطئ أحيانًا، وتتسبب في سقوط مدنيين. وكان هناك شعور لدى اليمنيين أن الولايات المتحدة لا تكترث لحياتهم، وهو ما أوجد تعاطفًا لدى بعض اليمنيين تجاه التنظيم[63].

وتشير بعض المؤشرات إلى أن التنظيم نجح في نسج علاقات مع بعض القوى السياسية الفاعلة في المجتمع اليمني، فقد تمكن التنظيم من إقامة علاقات مع التجمع اليمني للإصلاح، وهو أحد أفرع تنظيم الإخوان المسلمين. وقد وضح ذلك الارتباط بين الجانبين، في تبني تنظيم القاعدة في جزيرة العرب موقفًا علنيًا أكثر تعاطفًا تجاه حزب التجمع اليمني للإصلاح. ففي خطاب ألقاه أبو علي الحضرمي، أحد القياديين البارزين في الصف الأول من مقاتلي التنظيم، في أغسطس 2022، أعرب الحضرمي عن استيائه من سيطرة قوات دفاع شبوة المدعومة من المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات ألوية العمالقة المدعومة إماراتيًا على محافظة شبوة، في أعقاب المعارك القتالية التي دارت مع القوات الموالية لحزب الإصلاح في المحافظة في وقت سابق من أغسطس 2022. كما ندد التنظيم علنًا بإقالة المحافظ المحسوب على الإصلاح، محمد صالح بن عديو، في ديسمبر 2021، وهو ما عكس تحيزًا واضحًا لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب لصالح حزب الإصلاح الإسلامي[64].

ومن جهة أخرى، فإن الصراع الجاري في اليمن يخلق بيئة مواتية لازدهار التنظيم، ففي مارس 2021، قدمت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا قائمة إلى مجلس الأمن الدولي تحوي أسماء أكثر من 200 عنصر يُشتبه بانتمائهم لتنظيم القاعدة وأُطلق سراحهم من سجون الحوثيين[65]. ويلاحظ أن اتهامات التعاون بين الجماعات الشيعية والتنظيمات السنية المتطرفة ليست بالأمر المستغرب، إذ إنه من المعروف أن إيران، الداعم الرئيسي للجماعات المسلحة الشيعية، أوت قيادات تنظيم القاعدة، بما في ذلك سيف العدل، زعيم تنظيم القاعدة الأم في باكستان، والذي أعلنت الأمم المتحدة، في فبراير 2023 أنه أصبح الزعيم الجديد للتنظيم خلفًا لأيمن الظواهري، والذي سبق وأن استهدفته الولايات المتحدة بضربة موجهة من طائرة مسيرة في يوليو 2022. ومن المعروف أن العدل يقيم في إيران، منذ العام 2001، حينما فرّ إليها قادمًا من أفغانستان، في أعقاب الاحتلال الأمريكي لهذا البلد، وبقي

هناك وسمحت له الحكومة الإيرانية منذ العام 2010 بالسفر إلى باكستان، للقاء قيادات تنظيم القاعدة المختبئين هناك[66].

وفي ضوء ما سبق، ذهبت بعض التحليلات إلى تأكيد أن إيران باتت تمتلك نفوذًا على تنظيم القاعدة في اليمن، وذلك بسبب استضافتها لسيف العدل، والذي كان يتنقل بين أفغانستان وإيران منذ أواخر التسعينيات، ما مكنه من إقامة علاقات وثيقة مع المسئولين الأمنيين في طهران. وبعد الاجتياح الأمريكي لأفغانستان، تولى سيف العدل مسئولية استقبال قيادات القاعدة الفارة من أفغانستان في إيران وترتيب إقامتها هناك. وتطور هذا في 2002 إلى اتفاق رسمي مع الحرس الثوري الإيراني يتيح توفير ملاذ آمن لقيادات التنظيم داخل الأراضي الإيرانية، مقابل تنسيق الجهود لاستهداف الولايات المتحدة بعد غزوها العراق في مارس 2003. لكن سرعان ما تراجع الجانب الإيراني عن الاتفاق، بعد ضغوط أمريكية، واعتقل عددًا كبيرًا من القيادات الجهادية الرفيعة، بمن فيهم الوحيشي، الذي سلمته إيران إلى اليمن، وسيف العادل، الذي حظي بمعاملة خاصة ووضع قيد الإقامة الجبرية، قبل أن تسمح له طهران مرة أخرى بحرية التحرك بدءًا من العام 2010 [67].

وتشير معلومات إلى أن سيف العدل استطاع، في 2020، إقناع خالد باطرفي، والذي تولى قيادة فرع القاعدة في اليمن في العام نفسه، بنهجه الجديد، الذي يركز على مواجهة الدول الغربية وحلفائها في اليمن، أي التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية، والحكومة التي تتخذ من عدن مقرًا لها، بدلًا عن مواجهة جماعة الحوثيين المدعومة من إيران[68]. ويعكس ذلك الأمر مؤشرًا محتملًا على تصاعد نفوذ إيران على تنظيم القاعدة الأم من خلال سيف العدل نفسه.

ويلاحظ أن هناك تضاربًا في تقييم مستقبل تنظيم القاعدة في اليمن، خاصة بعد تزايد أنشطه الإرهابية منذ أواخر عام 2022، ففي حين يرى تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن عودة نشاط تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مؤخرًا قد يكون مرتبطًا بميل التنظيم إلى تكثيف جهوده في مواجهة الضغوط التي يتعرض لها، وليس تغييرًا مفاجئًا في الاستراتيجية، فإن البعض الآخر يرى أن هذه التحركات قد تعكس حرص التنظيم على التمدد في جنوب اليمن، خاصة وأنه من المعروف أيضًا

أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يميل إلى التراجع تحت الضغط، وذلك لتجنب عدم إثارة التوتر بينه وبين القبائل التي قبلت بوجود التنظيم في أراضيها[69].

وتكشف الجهود الحالية لمواجهة التنظيم أن الأطراف الرئيسية في هذه المواجهة تتمثل في قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، بالإضافة إلى الضربات الموجهة بالطائرات المسيرة من جانب الولايات المتحدة، والتي تستهدف القضاء على القيادات الرئيسية في التنظيم. وفي المقابل، توقفت المواجهات المسلحة تمامًا بين تنظيم القاعدة والحوثيين، مع تراجع جهود التنظيم للتمدد في شمال اليمن[70].

ومما يميز مقاربة دولة الإمارات في محاربة التنظيم هو عدم اقتصار مواجهتها للتنظيم على الأساليب العسكرية والأمنية وحدها، ولكنها تسعى كذلك إلى كسب دعم المجتمع المحلي بكافة أطرافه، وليس فقط زعاماته القبلية والدينية، وذلك لمنع التنظيم من إقامة حاضنة مجتمعية تدعم وجوده. ويقلق هذا الأسلوب تنظيم القاعدة بصورة تفوق ضربات الطائرات المسيرة، نظرًا لأنها تهدد قدرة التنظيم في تعزيز وجودة في المجتمع اليمني[71].

ويشير الشرح السابق إلى أن تنظيم القاعدة في اليمن، قد نجح بدرجة كبيرة في إقامة حاضنة مجتمعية على مدار عقدين من الزمان، عبر محاولة إيجاد حاضنة مجتمعية له، بالاستفادة من الدعم الذي حصل عليه من جانب بعض القبائل اليمنية، إلى جانب الاستفادة من الاضطرابات الداخلية التي شهدها اليمن منذ العام 2011، ووجود مؤشرات على توصل التنظيم لتوافقات ضمنية مع بعض القوى الفاعلة في المشهد اليمني، على غرار الحوثيين والتجمع اليمني للإصلاح، وهو ما ساهم في نجاح التنظيم في مواصلة عملياته الإرهابية، وذلك على الرغم من الجهود التي تمارس للقضاء عليه.

الخلاصة:

يكشف العرض السابق أن هناك عددًا كبيرًا من العوامل التي تلعب دورًا في بروز الجغرافيا البشرية للإرهاب، وإن تفاوتت هذه العوامل بين الحالتين محل الدراسة. وكما تمت الإشارة في القسم الأول من هذا الفصل، فإن هذه العوامل

تتمثل في الغياب الكامل أو الجزئي لسلطة الدولة، فضلًا عن إمكانية تشبيك التنظيمات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة، وكذلك سعي تنظيمات الإرهاب لإقامة حاضنة مجتمعية، وأخيرًا، استغلال المظالم الدينية أو الإثنية، وذلك بهدف محاولة تجنيد أكبر عدد من المتعاطفين للعمل لصالح الجماعات الإرهابية. وبمراجعة الحالتين الليبية واليمنية، يلاحظ أن السبب الرئيسي وراء تمدد تنظيمات الإرهاب في الدولتين تعودان إلى الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية في عام 2011، ارتباطًا بما سمي «الربيع العربي»، والذي ترتب عليه انهيار الحكومات التي كانت قائمة في الدولتين، وفتح الباب أمام دخولهما فيما يزيد عن عقد من عدم الاستقرار والفوضى الداخلية، الأمر الذي هيأ الفرصة لظهور دويلات تقودها التنظيمات الإرهابية.

ومن جهة أخرى، فإن العوامل الإقليمية والدولية، لعبت كذلك دورًا مهمًا في بروز التنظيمات الإرهابية، إذ إن الولايات المتحدة وبريطانيا قد لعبتا دورًا في دعم تنظيم الجماعة المقاتلة الليبية في مواجهة حكومة الرئيس الليبي الأسبق، معمر القذافي، ثم تركت ليبيا تسقط في براثن الفوضى والإرهاب. أما في الحالة اليمنية، فإنه يبدو أن إيران ووكيلها ممثلًا في الحوثيين في اليمن، قد دخلوا في تفاهمات مع تنظيم القاعدة في اليمن. وبالمثل، يلاحظ أن هناك مؤشرات على وجود تعاون بين بعض القوى اليمنية، مثل التجمع اليمني للإصلاح، وتنظيم القاعدة، وهو ما يفسر أسباب تنامي نشاط التنظيم على الرغم من الجهود التي تبذل لمكافحته.

ولذلك، فإنه يمكن القول إنه في ضوء ما سبق، فإن أحد أهم الأسباب التي يمكن أن تساهم في نجاح محاربة التنظيمات الإرهابية هو محاولة حل الصراعات الداخلية، بالإضافة إلى محاولة تجفيف الحاضنة المجتمعية للإرهاب، خاصة من خلال استعادة دور الدولة، وقدرتها على توفير السلع والخدمات لمواطنيها.

قائمة المراجع:

1. Colin Flint, Dynamic Metageographies of Terrorism; The Spatial challenge of religious terrorism and the war on Terrorism, in; Colin Flint (ed.), The Geography of War and Peace: From Death Camps to Diplomats, (Oxford; Oxford University Press, 2005), p. 209.
2. Susan Fahey and Erin Miller, The rise and fall of terrorism, in; Erica Chenoweth (et al.) (eds.), The Oxford Handbook of Terrorism, (Oxford; Oxford University Press, 2019), p. 461.
3. John A. Matthews and David T. Herbert, Geography; A Very Short Introduction, (Oxford; Oxford University Press, 2008), pp. 50 – 51.
4. Ibid., pp. 52 – 53.
5. Karim Bahgat and Richard M. Medina, An Overview of Geographical Perspectives and Approaches in Terrorism Research, Perspectives on Terrorism, February 2013, Vol. 7, no. 1, February 2013, p. 39.
6. Richard M. Medina and George F. Hepner, The Geography of International Terrorism; An Introduction to Spaces and Places of Violent Non-State Groups, (US; CRC press, 2013), pp. 140 – 141.
7. Ibid., p. 141.
8. Ibid., pp. 141 – 142.
9. Ibid., p. 142.
10. Ibid., p. 144.
11. James A. Piazza, Incubators of Terror: Do Failed and Failing States Promote Transnational Terrorism?, International Studies Quarterly, Vol. 52, no. 3, September 2008,, p. 470.
12. Paul Burke (et al.), Introduction to Global Jihadist Terrorism, in; Paul Burke (et al.) (eds.), Global Jihadist; Terrorism Terrorist Groups, Zones of Armed Conflict and National Counter-Terrorism Strategies, (UK; Edward Elgar Publishing Limited, 2021), pp. 2 – 3.
13. Frank J. Cilluffo (et al.), Foreign Fighters; Trends, Trajectories & Conflict Zones, Homeland Security Policy Institute, October 1, 2010, (p. 3), https://2cm.es/uAgP
14. Iona Lefebvre, Life in France's Banlieues: Overview and Battle Plan, Institut Montaigne, June 26, 2022, https://2cm.es/uAnL
15. James A. Piazza, op.cit., p. 471.
16. William Assanvo, Côte d'Ivoire must cut ties between terrorists and illicit markets, Institute for security studies, September 18, 2023, accessible at: https://2cm.es/thqA
17. Kacper Rekawek, Terrorism in the Sahel in a global context: dismantling the narrative of 'Afrighanistan', in; Cristina Barrios and Tobias Koepf (eds.), Re-mapping the Sahel: transnational security challenges and international responses, European Union Institute for Security Studies, no. 19, 2014, (p. 19), accessible at; https://2cm.es/uAGS
18. Harmonie Toros and Luca Mavelli, Terrorism, organised crime and the biopolitics of violence, Critical Studies on Terrorism, Vol. 6, no. 1, 2013, p. 73.
19. Ibid., p. 76.
20. Ibid., pp. 76 – 77.
21. Harmonie Toros and Luca Mavelli, op.cit., pp. 76 – 77.
22. Theo Clement and Hans-Jakob Schindler, Interlinkage of terrorism and transnational organized crime in West Africa, Konrad-Adenauer-Stiftung, (p. 4), accessible at: https://2cm.es/thsg
23. Victor Asal, Shawn Flanigan & Ora Szekely, Doing Good while Killing: Why Some Insurgent Groups Provide Community Services, Terrorism and Political Violence, Vol. 34, Issue 4, 2022, p. 836.
24. Alexus G. Grynkewich, Welfare as Warfare: How Violent Non-State Groups Use Social Services to Attack the State, Studies in Conflict & Terrorism, Vol. 31, Issue 4, 2008, pp. 350 – 351.
25. Ibid., pp. 353 – 354.
26. Ibid., pp. 353 – 354.
27. Victor Asal, Shawn Flanigan & Ora Szekely, op.cit., p. 839.
28. Alexus G. Grynkewich, op.cit., p. 355.
29. Ibid., p. 355.
30. Kees van den Bos, Unfairness and Radicalization, Annual Review of Psychology, January 2020, pp. 566 – 657.

31. محمد السيد سليم، ما هو نظام ولاية الفقيه ؟، جريدة الشروق، 7 يوليو 2009، موجود على الرابط التالي: https://short-link.me/wdua

32. Shadi Hamid, The Reason Iran Turned Out to Be So Repressive, The Atlantic, October 4, 2022, accessible at: https://short-link.me/uIAG

33. Iran's 1988 Mass Executions; Evidence & Legal Analysis of "Crimes Against Humanity", Human Rights Watch, June 8, 2022, accessible at: https://www.hrw.org/news/2022/06/08/irans-1988-mass-executions

34. Timeline: the Rise, Spread, and Fall of the Islamic State, Wilson Center, October 28, 2019, accessible at: https://2cm.es/uHUQ

35. Zaid Al-Ali, How Maliki Ruined Iraq, Foreign Policy, June 19, 2014, accessible at: https://2cm.es/wcND

36. Myriam Benraad, Iraq's Tribal "Sahwa": Its Rise and Fall, Middle East Policy, Vol. 18, Issue 1, Spring 2011, pp. 121 – 131.

37. Jeffrey Kaplan, Terrorist Groups and the New Tribalism; Terrorism's Fifth Wave, (Oxon; Routledge, 1st edition, 2010), pp. 48 – 49.

38. Jeffrey Kaplan, Terrorism's Fifth Wave: A Theory, a Conundrum and a Dilemma, Perspectives on Terrorism, Vol. II, Issue 2, January 2008, p. 13.

39. Erin Walls, Waves of Modern Terrorism: Examining the Past and Predicting the Future, Master of Arts thesis, The School of Continuing Studies, April 2017, p. 40.

40. Erin Walls, op.cit., pp. 51 – 52.

41. Civil Conflict in Libya, Council on Foreign relations, September 19, 2023, accessible at: https://short-link.me/uOoW

42. Christopher S. Chivvis, Toppling Qaddafi; Libya and the Limits of Liberal Intervention, (Cambridge; Cambridge University Press, 2013), pp. 45 – 46.

43. Christopher M. Davidson, Why Was Muammar Qadhafi Really Removed?, Middle East Policy, Vol. 24, Issue 4, Winter 2017, pp. 95 – 96.

44. Ibid., pp. 95 – 96.

45. Ibid, pp. 95 – 96.

46. Alan J. Kuperman, Obama's Libya Debacle How a Well-Meaning Intervention Ended in Failure, Foreign Affairs, March/April 2015, accessible at: https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2019-02-18/obamas-libya-debacle

47. Shady A. Mansour, Are Turkey and Qatar Supporting Terrorism in Libya?, April 28, 2019, SMT Studies Center, accessible at: https://short-link.me/wzL5

48. Ibid.

49. تنظيم أنصار الشريعة المرتبط بالقاعدة في ليبيا يعلن حل نفسه، بي بي سي، 28 مايو 2017، موجود على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40076091

50. Omar Ashour, How ISIS Fights; Military Tactics in Iraq, Syria, Libya and Egypt, (Edinburgh; Edinburgh University Press Ltd., 2021), pp. 126 – 127.

51. هارون ي. زيلين، عاصمة الدولة الإسلامية المزدهرة في سرت، ليبيا، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 6 أغسطس 2015، موجود على الرابط التالي: https://short-link.me/wzHD

52. يو إس إس كول.. المدمرة الأميركية التي كادت تغرقها «القاعدة»، الجزيرة، 17 أكتوبر 2022، موجود على الرابط التالي: https://short-link.me/wAGB

53. Alistair Harris, Exploiting Grievances: Al-Qaeda in the Arabian Peninsula, Carnegie Paper, no. 111, May 1, 2010, p. 6.

54. جوناثان فنتون-هارفي، مستقبل القاعدة في اليمن الذي تمزّقه الحرب، صدى كارنيجي، 25 سبتمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://short-link.me/wAEe

55. تنظيم القاعدة في اليمن.. قدراته العسكرية ومناطق نفوذه، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، موجود على الرابط التالي: https://short-link.me/wBmF

56. Nadia Al-Sakkaf, AQAP expands in south Yemen, Relief Web, November 17, 2011, accessible at: https://short-link.me/wBvc

57. سمر أحمد، تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» في اليمن الجنوبي: بين الأمس واليوم، منتدى فكرة، 30 أغسطس 2019، موجود على الرابط التالي: https://short-link.me/wBvp

58. حسام ردمان وعاصم الصبري، القيادة من إيران: كيف استطاع سيف العدل التحكم بتنظيم القاعدة في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 28 فبراير 2023، موجود على الرابط التالي: https://short-link.me/v4MN

59. عودة نشاط تنظيم القاعدة في اليمن: الأبعاد والتداعيات السياسية والأمنية، مركز الإمارات للسياسات، 23 مايو 2022، موجود على الرابط التالي: https://short-link.me/v45p
60. Sarah Phillips, What Comes Next in Yemen? Al-Qaeda, the Tribes, and State-Building, Carnegie Endowment for International Peace, no. 107, March 2010, (p. 6), accessible at: https://short-link.me/wAGR
61. Sarah Phillips, op.cit., p. 4.
62. جوناثان فنتون-هارفي، مرجع سابق.
63. Amanda Guidero and Maia Carter Hallward, Global Responses to Conflict and Crisis in Syria and Yemen, (US; Springer, 2019), p. 43.
64. أبوبكر أحمد، تنظيم القاعدة: تغير خارطة التحالفات خلال حرب اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 13 أكتوبر 2023، موجود على الرابط التالي: https://short-link.me/wBnP
65. أبو بكر أحمد، المرجع السابق نفسه.
66. =Ryan Zoellner, Profile: Saif al Adel of al Qaeda, Wilson Center, March 27, 2023, accessible at: https://short-link.me/wBqp
67. حسام ردمان وعاصم الصبري، مرجع سابق.
68. حسام ردمان وعاصم الصبري، مرجع سابق.
69. Al-Qaeda in the Arabian Peninsula; Sustained Resurgence in Yemen or Signs of Further Decline?, The Armed Conflict Location & Event Data Project, April 6, 2023, accessible at; https://short-link.me/v4Ht
70. Al-Qaeda in the Arabian Peninsula; Sustained Resurgence in Yemen or Signs of Further Decline?, op.cit.
71. دكتورة هيفاء المعشي، الإمارات تسعى للقضاء على القاعدة في اليمن، مركز دبي لبحوث السياسات العامة، 24 سبتمبر 2017، موجود على الرابط التالي: https://short-link.me/wBpA

4 تأثيرات الجغرافيا البشرية على إرهاب حركة طالبان في أفغانستان

منى قشطة*

تسعى العديد من الدراسات والأطروحات إلى تحليل وتفكيك العوامل المباشرة وغير المباشرة المُسببة للإرهاب، وتنطلق في سبيلها إلى ذلك من منظورات ومداخل عديدة تتسق مع الطبيعة المُعقدة والمتطورة للظاهرة الإرهابية، والتي تتطلب مسألة تشريحها ورصدها ومن ثمّ محاربتها الإلمام بكافة أبعادها (السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، والفكرية، والثقافية، وغيرها). وتُعد دراسة الإرهاب من عدسة الجغرافيا البشرية المعنية بدراسة خصائص السكان في دولة ما أحد المداخل الرئيسية لفهم العلاقة بين السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة والإرهاب، ومعرفة دوافع الإرهابيين وسلوكياتهم وخياراتهم وأهدافهم وصولًا إلى صياغة استراتيجيات فعالة لمكافحة أنشطتهم في المُستقبل.

*باحثة بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وتُقدم لنا دراسة نشأة حركة طالبان في أفغانستان نموذجًا تطبيقيًا على تأثيرات خصائص الجغرافيا البشرية لدولة أفغانستان على نشأة حركة سنية مُتشددة؛ إذ ارتبط ظهورها بمجموعة من العوامل لا يُمكن اختزالها فقط في تلك المرتبطة بالجغرافيا السياسية، وتأثيراتها المتمثلة في الدور الباكستاني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين الحركة كأداة لخدمة أهدافهما الجيوسياسية في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ بل توجد عوامل أخرى أعمق وأكثر جذرية تضافرت مع سياقات وأحداث تاريخية شهدتها أفغانستان، وأدت في النهاية إلى نشأة طالبان وهيأت أمامها الطريق للوصول للحكم مرتين، في مقدمتها: خصائص التركيبة السُكانية للمجتمع الأفغاني والبنية الاجتماعية والمكانية المحيطة بالحركة، والتي كانت حاضرة وبقوة في ثنايا الأحداث التي شهدتها أفغانستان؛ بل كانت المُحرك الرئيسي لغالبيتها.

ويُسلط هذا الفصل الضوء على خصائص البنية الاجتماعية التقليدية للمُجتمع الأفغاني (اللغة، الدين، الثقافة، بنية الأسرة، التقاليد، والقواعد والأخلاق القبلية)، مع بيان تأثيراتها ودورها في بزوغ نموذج حركة طالبان وتشكيل كينونتها الفكرية فضلًا عن قدرتها على الاستمرار والتغلغل في بنية المُجتمع الأفغاني رغم فلسفتها المُتشددة التي ترجمتها مُمارستها في الحكم وعلاقاتها وارتباطاتها الجهادية مع العديد من التنظيمات الإرهابية الأخرى، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة، التي كانت سببًا رئيسيًا في إسقاط فترة حكمها الأولى في تسعينيات القرن الماضي. وعليه، ينقسم الفصل لأربعة أجزاء رئيسية يتناول الأول: خصائص المجتمع الأفغاني، ويعالج الثاني: خصائص عرقية البشتون باعتبارها العرقية المهيمنة على الحركة، ويناقش الثالث: كيف أسهمت خصائص المجتمع الأفغاني في ظهور طالبان ووصولها للحكم، وأخيرًا يدرس الرابع: انعكاس خصائص المجتمع الأفغاني في مُمارسات حركة طالبان.

أولًا: خصائص المُجتمع الأفغاني:

تحتاج دراسة حركة طالبان من زاوية خصائص الجغرافيا البشرية لأفغانستان إلى تسليط الضوء على أبرز الخصائص والسمات المميزة لهيكل المجتمع الأفغاني، على نحو يُمكن أن يُسهم في بيان تأثيرات هذه الخصائص ودورها في رسم الكثير من المسارات والأحداث السياسية التي شهدتها البلاد، والتي كان من إرهاصاتها نشوء طالبان وصعودها للحكم مرتين. ونستعرض هذه الخصائص على النحو التالي:

1. التعددية العرقية واللغوية:

أفغانستان بلد متنوع عرقيًا ولغويًا؛ إذ يقطن بها أكثر من 40 جماعة عرقية ودينية ومذهبية، ومن بين هذه الأعراق المجموعات الأربع الرئيسية، البشتون: الذين يشكلون أكثر من 40٪ من سكان أفغانستان البالغ عددهم نحو 40 مليون نسمة، ويتركزون بشكل رئيسي في شرق البلد وجنوبها ويتحدثون لغة البشتو. والطاجيك: وهم يُمثلون ثاني أكبر مجموعة عرقية في أفغانستان، ويُشكلون أكثر من ربع عدد السكان وينتشرون بشكل رئيسي في شمال البلاد وغربها، ولديهم معاقل في وادي بنجشير وبعض الولايات الشمالية ومدينة هرات في الغرب، ويتحدثون بلغة الداري (تُعد بمنزلة اللهجة الأفغانية للغة الفارسية).[1] والأوزبك: الذين يشكلون نحو 10٪ من السكان، ويتمركزون في شمال البلاد قرب الحدود مع أوزبكستان، ويتحدثون اللغة التركية. وتنتمي العرقيات الثلاث (البشتون، والطاجيك، والأوزبك) إلى المذهب السُني. أما الهزارة: فيمثلون نحو 10٪ من السكان ويتمركزون بالأساس في وسط أفغانستان، ويتحدثون بالداري وغالبيتهم من المسلمين الشيعة[2]. وتتزاحم هذه المكونات العرقية الأربعة في البلاد مع عدد من العرقيات الأخرى الأقل عددًا التي تُمثل نحو 12٪ من مجموع الأفغان ومنها: التركمان، البلوش، البراهويون، الأيماك، العرب، الأشكون، الغوجاري، الكاتي، الكازاخ، القيرغيز، المغول، الباشاي، الشوماشتي، الأيغور، والإيغالي، وغيرها من العرقيات الصغيرة التي تعيش معظمها معزولة في فقر مدقع، وبعضهم من اليهود والمسيحيين والهندوس والسيخ.[3]

2. تفوق الهوية العرقية على الهوية الوطنية:

فرض التنوع العرقي والقومي الذي يعد السمة الأبرز للمجتمع الأفغاني، تحديات كثيرة واجهتها الدولة الأفغانية على مر العصور لعل أكثرها خطورة ذلك التحدي المرتبط بغياب «هوية وطنية مُشتركة» تجمع كافة المجموعات العرقية المكونة لنسيج هذا المجتمع؛ في مُقابل تفوق الولاءات العرقية والقبلية، وهو ما شكّل -بجانب عوامل أخرى- مُعضلة مُزمنة أمام أي محاولة لإنشاء دولة أفغانية موحدة تُسيطر على كافة مفاصلها حكومة مركزية في العاصمة كابول، كما كان هذا التنوع غير المتجانس عاملًا رئيسيًا في تشكيل المسارات السياسية والصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها أفغانستان، ومدخل مهم أمام العديد من القوى الإقليمية والدولية للوصول إلى وجهتهم وأهدافهم الاستراتيجية في أفغانستان التي يُعطيها موقعها الجغرافي مكانة وأهمية خاصة في المُعادلات الجيوسياسية في آسيا الوسطى.[4]

3. التباين الثقافي بين المناطق الريفية والحضرية:

تنعكس التمايزات العرقية والقبيلة في أفغانستان على ثقافة شعبها وأنماط معيشتهم في كافة أوجه الحياة المُختلفة، وهنا قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن الجغرافيا الأفغانية وتأثيراتها السياسية كانت حاضرة بقوة في مراحل التطور الثقافي للأفغان؛ إذ تسببت الطبيعية التضاريسية المُعقدة للبلاد في إعاقة منظومة النقل والاتصالات الداخلية بين المُقاطعات الأفغانية، وهو ما أثر بدوره على عملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الشعب الأفغاني أو بالأحرى بين السكان في المناطق الحضرية الذين يمثلون نحو 20٪ فقط من عدد السكان، وأولئك القاطنين في المناطق الريفية وهم السواد الأعظم. حيثُ فرضت السمات الجبلية لأفغانستان ضرورة قيام العديد من القرى بتحقيق اكتفائها الذاتي في حياتهم المعيشية، كبناء المنازل وزرع المحاصيل وحماية المناطق التي يعيشون بها. بعبارة أخرى أسهمت الجغرافيا إلى جانب التنوع العرقي والمجتمعي الكبير في أفغانستان في ضعف الارتباط بين المراكز الحكومية -المتمركزة في الأغلب في المدن- والمناطق الريفية، ومع مرور الوقت خلق هذا الوضع الجغرافي والعرقي بيئة اجتماعية تبدو

مبعثرة بشكل كبير، فعلى الرغم من وجود مجموعات عرقية ومختلفة معًا في المنطقة نفسها، إلا أن كل مجموعة اتبعت وجهات نظر ومعايير خاصة بها، واحتفظت كل منها بهويتها الخاصة، ومعايير سلوكها وأنماطها في الإدارة [5] .

4. الضعف المزدوج للدولة والمجتمع الأفغاني:

أدى اختلاف الثقافات من منطقة لأخرى، وانقسامها وتمايزها بين المجتمعات الريفية والحضرية، وكذا حالة التفتت الاجتماعي في أفغانستان إلى وجود معادلة غير متكافئة بين الدولة والمُجتمع، كانت مُحصلتها النهائية مُجتمع أفغاني هش ودولة ضعيفة أمام القوة القبلية، فتاريخيًا كانت المصفوفة الاجتماعية لأفغانستان عصية على مُحاولات حكامها المتعاقبين لبناء دولة مركزية حديثة ذات علاقات قوية مع الأطراف، وتمتلك من أدوات القوة ما يُمكنها من الإمساك بزمام الأمور والسيطرة على الهياكل الإقليمية والعرقية والدينية المتباينة، حيثُ باءت جميع هذه المُحاولات بالفشل المدفوع بمجموعة من العوامل، في مقدمتها ضعف قدرة مؤسسات الدولة المركزية على الاحتكار الكامل للعنف وضعف مستويات التنمية الاجتماعية مُقابل وجود قبائل قوية -لا سيما في المناطق الريفية الشاسعة- استمرت في تحدي سلطة الدولة والقضاء عليها، وهو ما تسبب في الضعف المزدوج للدولة والمُجتمع الأفغاني، والنكسات المتكررة في بناء الدولة الحديثة في أفغانستان [6] .

5. إهمال حقوق المرأة الأفغانية:

يغلب على المجتمع الأفغاني المزاج المُحافظ المرتبط بتعاليم الدين الإسلامي -حيث يُشكل المسلمون قرابة 99٪ من الأفغان- والعادات والتقاليد المحلية المرتبطة بحياة القبائل الريفية التي كانت سببًا في تمكين النظام الاجتماعي المتأصل في أفغانستان من اكتساب الشرعية على مستوى المُعتقد، وهو ما أسهم بشكل أو بآخر في غلبة الطبيعة المُحافظة على الأفغان، التي تتجلى بوضوح في نظرتهم وتعاطيهم مع ملفات عديدة في مقدمتها ملف حقوق المرأة الأفغانية، حيثُ عد هذا الملف إحدى القضايا الأساسية في الصراع بين الدولة الحديثة والسلطة الدينية التقليدية، وعلى الرغم من جهود بعض الإصلاحيين لإحراز خطوات متقدمة في

طريق تحرير المرأة إلا أن هذه الجهود لم يكن لها تأثيريُذكر وبقيت غالبية النساء الأفغانيات في المنزل لفترات طويلة، ولم تتمكن من الحصول على تعليم جيد في صغرهن، وتم تزويجهن قبل أن يبلغن سن الرشد، وأصبحت القيود المفروضة على المرأة عبئًا ثقيلًا على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وتسببت كذلك في انخفاض متوسط رأس المال البشري للمجتمع الأفغاني [7] .

6. محورية التقاليد القبلية في تشكيل الثقافة الأفغانية:

تلعب الأخلاقيات والقوانين والثقافة القبلية دورًا كبيرًا في تشكيل ذهنية الأفغان وطريقة تفكيرهم وطقوسهم ومعاملاتهم اليومية، ولم تنجح أي محاولات من قبل الحكومات الأفغانية المتعاقبة لاستبدال أو إزالة هذه القواعد والأخلاق القبلية. وبشكل عام تتميزثقافة القبائل الأفغانية بقدر كبيرمن المرونة والتكيف مع أي تغيرات قد تحدث في البيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، كما تُولي القبائل الأفغانية الأولوية لولاءات القرابة وصلة الدم على مصلحة الدولة.

ومن السمات المهمة الأخرى للقبائل الأفغانية هي أنها تجتمع عندما يواجهون تهديدًا خارجيًا يُعرضهم للخطر، وبعد زوال هذا الخطر يمكن أن يقوموا بمحاربة بعضهم البعض، فمثلًا من بين القواعد البديهية التي يتعلمها أطفال القبائل البشتونية «أنا ضد إخوتي، وأنا وإخوتي على أبناء عمومتنا، وأنا وإخوتي وأبناء عمومتنا ضد الجميع»، حيثُ تشكل هذه الفكرة المهيمنة أساسًا أخلاقيًا لقرارات الحياة وتسعى إلى إدامة شرف الأسرة والقبيلة والأمة في المجتمع، وهو ما دفع بعض المتخصصين في الشأن الأفغاني إلى القول إنه «إذا لم يقاتل الأفغان جنود دولة أخرى، فإنهم سيقاتلون بعضهم البعض». ويذخر التاريخ الأفغاني بالعديد من الشواهد التي تُدلل على أن الأفغان قد يجتمعون ويتحدون ضد عدو مُشترك، وبمجرد هزيمته أو طرده تعود المنافسات والصراعات القديمة إلى الظهور، ومن ذلك على سبيل المثال: بعد نجاح المقاومة الأفغانية في إجبار الاتحاد السوفيتي على الانسحاب من أفغانستان في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، عاد الاقتتال والصراع الداخلي ودخلت الدولة الأفغانية سنوات من الحرب الأهلية الطاحنة (1992 – 1996) بين

أمراء الحرب وقادة المجاهدين من أجل السيطرة على السلطة، وهو ما كان أحد الأسباب الرئيسية في ظهور طالبان كما ستتم الإشارة لاحقًا [8].

7. التعليم الديني المُتشدد:

يأتي غالبية الأفغان سكان المناطق الريفية من خلفية تعليمية مستقاة من المدارس الدينية الديوبندية التي انتشرت في باكستان وأفغانستان خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين التي كانت خارج إطار نظام التعليم الرسمي في البلدين، حيثُ أدت الحرب التي شهدتها أفغانستان بعد الغزو السوفيتي إلى تدمير المدارس العامة الريفية وظهور المدارس الدينية كنظام بديل لسكان الريف والنازحين المُهاجرين الأفغان الذين استقر غالبيتهم في ولايتي بلوشستان وسرحد الباكستانيتين. وتميل هذه المدارس نسبيًا إلى التعصب القبلي للبشتون، وكان من أهم أسباب ازدهارها وجود الكثير من الشبان الأفغان العاطلين عن العمل بعد أن تركوا مدارسهم في المناطق التي هجروها؛ ذلك لأن الغزو السوفيتي لأفغانستان تسبب في تشريد الملايين من الأفغان، وكانت النساء والأرامل والأطفال اليتامى الذين قتل آباؤهم في الحرب يشكلون نسبة كبيرة من هؤلاء اللاجئين، واضطر هؤلاء النساء بعد أن فقدت العديدة منهن لأزواجهن إلى إرسال أبنائهن إلى هذه المدارس الدينية التي كانت حاضنة كبيرة للمهجرين الأفغان، بالنظر إلى أنها كانت تستخدم لغتهم، وينتمي المدرسون فيها إلى القومية والقبائل التي ينتمي إليها هؤلاء المهجرون. [9]

وكانت طريقة التعليم في هذه المدارس تقوم على نهج دراسي خاص، بحيث أن الدارس فيها يتخرج منها متعصبًا دينيًا، ويتعامل مع أي فكرة تخالف عقيدته وأفكاره بأساليب قمعية، ويعتبر ذلك نوعًا من الجهاد. وتتسم تقاليد المدارس الديوبندية بمجموعة من الخصائص أبرزها: عداوة الاستعمار واعتزال ثقافته والاستعداد لقتاله وطرده، والاستقلال معرفيًا وماليًا عن الاستعمار ودول ما بعد الاستعمار، وتفعيل دور المجتمع في بناء المؤسسات التعليمية الإسلامية المستقلة، وتمركز علماء الدين كقادة للمجتمع وحراس لقيمه، بجانب النمط التعليمي القديم القائم على الزهد والروابط الروحية المتينة بين مجتمعات الأساتذة والطلاب. [10]

8. رفض هيمنة الدولة الحديثة:

لطالما كان المجتمع الأفغاني عصيًا على أي مُحاولات لبناء دولة حديثة تحتكر القوة، أو تحل محل القبائل في أفغانستان؛ وحتى في الفترات التي كانت فيها الدولة في أقوى حالاتها، أصرت المجتمعات المحلية على الاحتفاظ بالبنادق، والتشبث بالحكم الذاتي في مناطق وجودها ومقاومة محاولات الدولة الحديثة للهيمنة عليها، وهو ما يمكن إيعازه إلى جملة من الأسباب، **أولها:** الطبيعة الجغرافية المعقدة لأفغانستان التي تسببت في ضعف سيطرة الحكومة المركزية في كابول على سكان المناطق الريفية، مما أدى إلى تقوية الروابط الاجتماعية القبلية بشكل قوي في الأرياف والأطراف. **وثانيها:** الاكتفاء المعيشي والاقتصادي؛ إذ أن الدوائر المجتمعية متحدة المركز التي تُحيط بالفرد الأفغاني بشكل عام والبشتوني على وجه الخصوص تجعله مكتفيًا اقتصاديًا، ونادرًا ما يحتاج خدمات خارج محيطه القبلي والعرقي، ولا يعتمد على الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة. **وثالثها:** يرتبط بالاعتقاد السائد عند القبائل بأنها هي المركز وليست الدولة، بالنظر إلى أن نشأتها تسبق بقرون نشأة الدولة في شكلها الحديث، ناهيك عن نظرة الكثير من القبائل الأفغانية للدولة الحديثة على أنها كيان معادٍ للدين الإسلامي وقيمه. [11]

9. انتشار الفساد وتجارة المُخدرات:

يعكس الهيكل الاجتماعي السياسي التقليدي لأفغانستان نظامًا اقتصاديًا ريفيًا يستمد ثرواته بشكل رئيسي من الأرض والزراعة. وقد أدت الحرب الأهلية التي شهدتها أفغانستان في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي إلى تحطيم النظام الاقتصادي التقليدي في المناطق الريفية، الذي كان يعتمد على الثروة المُستمدة في الأساس من الأرض والزراعة، وتم استبداله باقتصاد سياسي للحرب حيثُ أصبحت الأسواق السوداء والتهريب والافتراس والابتزاز والضرائب المحلية وإنتاج المخدرات والاتجار بها مصادر رئيسية للدخل. [12]

ثانيًا: خصائص البشتون:

يُشكل البشتون أكبر مجموعة عرقية من سكان أفغانستان (حوالي 40٪ من السكان)، وأكبر مجموعتي قبائل ينتمون لهذه العرقية هما قبيلتي «دوراني» و»غلزاي»، وتمتد مناطق تمركزهم بين قندهار وكابول في جنوب وشرق الجغرافيا الأفغانية وصولًا إلى المناطق القبلية في الشمال الغربي من باكستان والتي تعرف بالمناطق القبلية المدارة فيدراليًا وإقليم بلوشستان في غرب باكستان، حيث يشكل البشتون ثاني أكبر مجموعة عرقية في باكستان بعد البنجابيين، ويزيد عدد الباكستانيين منهم عن ضعفي عددهم في أفغانستان. وقد شكل البشتون حجر الزاوية في طرد الاتحاد السوفيتي من أفغانستان عام 1979، وتكرر هذا الدور كذلك طيلة العشرين عامًا الفائتة، في الحرب التي خاضتها حركة طالبان بشتونية العرق لطرد الولايات المتحدة وحلفائها من أفغانستان، حتى انتصرت طالبان مع سيطرتها على العاصمة كابول في 15 أغسطس 2021. [13]

وسياسيًا تتمتع هذه القومية بتاريخ سياسي عريق، إذ حكمت البلاد لمدة 250 سنة باستثناء فترات محدودة، حتى أن تفرد البشتون بقيادة أفغانستان جعلهم يعتقدون بأن القيادة يجب أن تكون لهم ومحصورة فيهم وتظل بأيديهم مهما كان الثمن وبأية وسيلة ممكنة، وعليه يركز هذا المحور على دراسة أبرز خصائص وسمات القبائل الأفغانية المنتمية إلى عرقية البشتون كمثال لاستكشاف البنية الداخلية للمجتمع القبلي الأفغاني. ونظرًا لأن البشتون يُمثلون غالبية المكون البشري لحركة طالبان وقواعدهم وتقاليدهم القبلية التي أسهمت بشكل كبير في تشكيل الفضاء الإدراكي للحركة، فإن دراسة خصائصهم وثقافتهم بشكل أكثر تفصيلًا تُفيد في فهم الأسس الفكرية لطالبان، وتفسر الكثير من سياساتها وممارساتها المُتشددة في الحكم. [14] **وفيما يلي أبرز هذه الخصائص:**

1. غلبة الطابع القبلي والقوانين والعرفية:

المجتمع البشتوني هو مجتمع قبلي متماسك إلى حد كبير تحكمه مدونة أخلاقية اجتماعية موحدة تُسمى (بشتون والي) وتعني: طريق البشتون، وهي عبارة عن

قواعد ضابطة للسلوك بمثابة قوانين عرفية ملزمة لكل بشتوني، ويُشرف على تطبيقها مجلس رؤساء القبائل، وتُعد ضرورية للحفاظ على شرف الفرد داخل القبيلة؛ فالشرف هو القيمة الأكثر أهمية بين البشتون، وبنظرهم هو أهم من الحياة نفسها، ويعبرون عن ذلك بقولهم «رجل بلا شرف يعتبر رجلًا ميتًا، وأن نموت بعز خير من أن نعيش في ذل». **ويتشكل قانون (البشتون والي) من مجموعة من البنود والمبادئ الرئيسية منها:**

- الدفاع عن الأسرة، والنساء، والكنز، والأرض.
- حسن الضيافة وتوفير الإجارة والإيواء والملاذ الآمن لكل من يلجأ إلى البشتوني؛ إذ لا تسمح العادات والتقاليد القبلية للبشتون بتسليم الضيف أو اللاجئ إليهم إلى عدوه. وأي شخص آخر يُرفض لجوءه لسبب قبلي فالقبلية مُلتزمة بتوفير وسائل خروجه وحمايته من المنطقة التي تحت نفوذها. ولكن إذا قُبِلَ هذا اللجوء فإنه يصبح عضوًا في أسرة القبلية، وتُصبح حمايته والدفاع عنه من قبل القبيلة واجبة وملزمة بالدرجة نفسها التي هي لسائر الأعضاء الأصليين فيها.
- الثأر وأخذ الحق عبر تطبيق مبدأ البدل أي «العين بالعين» في حالة الإصابة بالضرر، مع السماح بدفع فدية تقبلها المجموعة لتجنب إراقة الدماء، ورفض السجن تحت أي ظرف من الظروف لأنه يُعيق عملية الانتقام ودفع التعويضات، ولعل هذا ما يُفسر تكرار حوادث اقتحام السجون في أفغانستان؛ فغالبًا ما كانت هذه الحوادث مدفوعة بتصفية حسابات قبلية عالقة.[15]

2. الاستقلالية الشخصية وغلبة الطابع اللامركزي:

يشترك جميع البشتون في إحساسهم القوي بالاستقلال الشخصي، وهو ما فرض تسلسلًا هرميًا شديد السيولة للسلطة داخل العشائر والاتحادات القبلية، وجعل الحياة السياسية البشتونية غير مستقرة، ونادرًا ما كان البشتون على استعداد للتوحد تحت قيادة زعيم واحد، ولذا يُصنف المُجتمع البشتوني على أنه تجمع مركزي بلا قيادة، وتتجسد الشخصيات الرئيسية فيه في الشيوخ من كبار الملاك الذين يخدمون زعيمًا محليًا يُسمى (خان)، لكن تبقى مناصبهم القيادية

جميعًا رهنًا بوضعهم مصالح القبيلة في المقام الأول. ومع ذلك، فالبشتون قادرون على الاتحاد على قلب رجل واحد لتشكيل مُقاومة متماسكة وقوية في مواجهة القوى الخارجية عندما تتعرض المجموعة ككل للتهديد حتى يتم القضاء عليه، وهو ما تجلى تاريخيًا في الهزائم التي منى بها البريطانيون خلال غزواتهم لأفغانستان في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وفي الصلابة الكبيرة لمعارضة البشتون للغزو السوفيتي لأفغانستان لأكثر من عقد من الحرب.

3. تقييد وإهمال دور المرأة:

المرأة في المجتمع البشتوني دورها مُقيد للغاية ويقتصر على مهامها داخل الأسرة والمنزل، ويجب أن تتصرف دائمًا بطريقة تتماشى مع (البشتون والي). ووفقًا للنظرة البشتونية يرتبط شرف الرجل بشرف جميع الإناث في منزله، والمرأة ذات السمعة السيئة تسيئ إلى عائلتها بأكملها، وخاصة الذكور. ومنذ الطفولة يُقال للفتيات إنهن سيجلبن العار لأنفسهن ولأسرهن إذا خرجن عن قواعد العزلة التي تفرضها الثقافة البشتونية عليهن. ويسمح المجتمع البشتوني للفتيات الصغيرة بمساحة حركة يتحركن خلالها كمبعوثات للنساء الأكبر سنًا للقيام بالمهمات وحمل الرسائل بين المنزل والأماكن العامة، وبمجرد وصولهن لسن المراهقة، يتم اعتبارها في سن الزواج ويجب أن تبقى ضمن حدود المنزل أو تحجب نفسها بارتداء البرقع (الشادري)، وينبع هذا الإجراء الصارم من اعتقاد البشتون بأن «المرأة التي تبقى في المنزل وتكون غير مرئية للغرباء لا يمكنها أن تهين نفسها أو أقاربها الذكور». [16]

وقد وجدت دراسة أجريت عام 2012 أن 77٪ من نساء البشتون الأفغانيات غير ملتحقات بالمدارس، (بمتوسط مستوى تعليمي يبلغ 1,8 سنة، مقارنةً بـ 2,6 سنة بين النساء غير البشتونيات). وقالت 34٪ من الفتيات اللائي التحقن بالمدارس: إن أسرهن لم تسمح لهن بالاستمرار، وقالت 16٪ منهن: إن أسرهن كانت بحاجة إليهن للعمل في المنزل، وقالت 14٪: إنه لا توجد مدرسة متاحة، وقالت 10٪: إن أسرهن لم يكن لديها ما يكفي من المال.[17] كما تتضمن الحواجز الاجتماعية المفروضة على المرأة أيضًا فصلها تمامًا عن الجميع باستثناء أقرب أقربائها من الذكور، وجعل الاتصالات الاجتماعية محدودة للغاية مع النساء خارج أسرهن الممتدة. ويمكن

تلخيص وضع المرأة في المجتمع البشتوني في المقولة البشتونية التي تنص على أن «النساء مجرد كائنات بشرية لا قيمة لها».

4. مركزية القبيلة وضعف دور الدولة:

ينبغي أن يبقى دور الدولة –من وجهة نظر البشتون– محدودًا للغاية، ويتمثل فقط في الحكم على النزاعات القبلية الكبرى التي لا يمكن حلها من قبل المجالس المحلية للشيوخ والشخصيات الدينية، والحيلولة دون تحولها إلى حرب دائمة، وهي مُهمة تبدو صعبة نظرًا للوجود التقليدي للأسلحة في مجتمع البشتون والهوس الثقافي بالشرف والهيبة لديهم، ولذا كانت شيوخ العشيرة ومجالس القبائل المحلية التي تُسمى (جيرجا) هي التي تتبنى حل الغالبية العُظمى من النزاعات الداخلية والجرائم والقضايا الاجتماعية والاقتصادية محل الخلاف بين العائلات أو العشائر، وتفرض الالتزام بالسلوكيات السياسية والاجتماعية المقبولة في مُجتمع البشتون الريفي دون الإشارة على الإطلاق إلى الدولة والحكومة؛ حيثُ يرى البشتون أن إشراك الغرباء في المسائل والخلافات والنزاعات المتعلقة بهم هو علامة على فشل نظام الأسرة أو العشيرة أو القبيلة، ولذا كانوا يجدون قدرًا أكبر من الأمان في وضع عملية صنع القرار في أيدي الأشخاص المألوفين لهم والذين يشاركونهم روابطهم في المجتمع، وفي المسائل ذات الأهمية الكبيرة لا سيما تلك المتعلقة بشرف المرأة والأسرة، وكان النظام التقليدي وليس النظام الحكومي، هو الآلية الموثوقة لتحديد المصدر الفعلي للضرر، وتحديد المسئولية والعقاب بشكل مناسب، ولا يتم استدعاء الشرطة أو المسئولين الحكوميين إلا كملاذ أخير.[18]

ثالثًا: كيف أسهمت خصائص المجتمع الأفغاني في ظهور طالبان ووصولها للحكم؟

لعبت خصائص التركيبة السكانية للمجتمع الأفغاني –السابق ذكرها– دورًا بارزًا في رسم الأحداث السياسية التي شهدتها أفغانستان، والتي كان من إرهاصاتها نشوء طالبان وتمكنها من الإمساك بزمام الحكم، واستمرار نسختها الأولى مما أسمته «إمارة أفغانستان الإسلامية» في الفترة من 1996 وحتى الغزو الأمريكي للبلاد في 2001. فضلًا عن نجاح الحركة في حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية

والحكومات الأفغانية طيلة العقدين الماضيين، حتى استطاعت انتزاع السلطة مُجددًا وتدشين نسخة ثانية من إماراتها في منتصف أغسطس عام 2021. وعليه، يُسلط هذا المحور الضوء على تأثيرات خصائص وسمات البنية المجتمعية لأفغانستان على نشأة حركة طالبان في التسعينيات، مع بيان كيفية توظيفها لهذه الخصائص في الوصول للحكم مرتين، وسيتم استعراض هذا الجزء في سياق الأحداث التاريخية التي شهدتها أفغانستان، مع تقسيمها إلى مرحلتين، **الأولى:** تنطلق منذ الانسحاب السوفيتي من البلاد عام 1989 وحتى سقوط حكم طالبان الأول عام 2001، **والثانية:** تتطرق إلى حرب طالبان خلال عقدين من الزمان حتى وصولها للحكم عام 2021. **وذلك على النحو التالي:**

1. الحرب الأهلية في أفغانستان وبروز طالبان:

أدت غلبة الولاءات والنزعات القبلية والعرقية على الهوية الوطنية إلى انزلاق أفغانستان في حرب أهلية عقب الانسحاب السوفيتي من البلاد عام 1989، فبعد أن نجح المجاهدون الأفغان في طرد القوات السوفيتية والحكومة الشيوعية التي خلفتها وراءها في كابول، خلصوا إلى اتفاق أفضى إلى تولي «صبغة الله مجددي» البشتوني رئاسة الحكومة المؤقتة لمدة شهرين، ثم تولى رئاستها من بعده «برهان الدين رباني» الطاجيكي لمدة أربعة أشهر، إلا أن الأخير استمر في رئاسة الحكومة المؤقتة لفترة أطول؛ الأمر الذي أثار غضب البشتون الذين اعتادوا الاستئثار بالحكم في أفغانستان لقرون من الزمان.

وعليه، دخلت الدولة الأفغانية سنوات من الحرب الأهلية (1992–1996)، وصراعات طاحنة بين أمراء الحرب وقادة المجاهدين –متعددي العرقيات– من أجل السيطرة على السلطة. ورغم أن حكومة المجاهدين حصلت على دعم وتأييد أكثرية الشعب الأفغاني عند مقارنتها بالحكومات السابقة التي تعاقبت على الحكم في أفغانستان، إلا أنها فشلت في إقامة دولة أفغانية مُستقرة بعد سنوات من الحروب التي شهدها الميدان الأفغاني.[19] ومن بين العديد من الأسباب التي يمكن إيعاز هذا الفشل إليها، ثمة أسباب تتعلق بالسمات السائدة في بنية المجتمع الأفغاني منها: الخلافات العرقية والقبلية بين المجاهدين، وتفوق ولاءاتهم القبلية ومصالحهم

الحزبية على الهوية والوطنية، فضلًا عن حب السيطرة لدى البشتون، وغلبة الطبيعة الراسخة الشائعة بين غالبية الأفغان التي تجعلهم على قلب رجل واحد حال تعرضهم لخطر خارجي، وتدفعهم في الأوان ذاته إلى الصراع وقتال بعضهم لبعض لتحقيق المصالح القبلية والعرقية بعد زوال هذا الخطر، كما سبق الإشارة [20] .

وأثناء صراع المجاهدين للسيطرة على مقاليد السلطة شهد المجتمع الأفغاني أحداثًا بدت خارجة عن السياق المُحافظ المُرتبط بالقواعد والأعراف القبلية، وعايش الشعب الأفغاني على إثرها أوضاعًا صعبة بعد أن أنهكته الحرب الطويلة، وبات يبحث عن الخلاص من هذا الوضع من خلال قوة تستطيع الإمساك بزمام الأمور، وتحافظ على القيم القبلية الريفية التقليدية، وتتمكن من نزع الأسلحة عن الجماعات المُتناحرة، وانتزاع مظاهر الفساد التي انتشرت في المجتمع، التي كان من أبرز ملامحها ارتفاع معدلات الجريمة بشكل كبير خلال هذه الفترة، وكذا ارتفاع حالات الاغتصاب والاختطاف والقتل لا سيما في المقاطعات الجنوبية التي تم تقسيمها بين العشرات من أمراء الحرب وقطاع الطرق، الذين قاموا بنهب وابتزاز السكان، والاستيلاء على المنازل والمزارع وأعطوها لمؤيديهم، وسرقوا التجار في الأسواق، كما قاموا بالاعتداء على السكان المحليين، وخطف الفتيات والفتيان الصغار من أجل المتعة الجنسية، مُستغلين ضعف الدولة والانهيار الكامل لخدماتها في المناطق الريفية بشرق وجنوب أفغانستان.

وفي خضم البيئة المتدهورة شديدة الاضطراب والفوضى على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية، والخارجة عن القواعد والقوانين القبلية التقليدية تشكلت نواة حركة طالبان، وظهرت رسميًا عام 1994 كخيار جديد للمجتمع الأفغاني الذي مزقته الحرب، وبات على استعداد للاستماع إلى أي قوة يمكنها استعادة القانون والنظام القبلي التقليدي وتوفير الأمن والعدالة وتتولى مهمة استعادة الفضيلة -التي انتزعتها صراعات المجاهدين- للمجتمع. وعند ظهور الحركة كانت المعايير الأجنبية تضفي بظلالها على المجتمع الأفغاني، وأصبحت هذه المعايير بشكل بطيء جزءًا من الثقافة المحلية الأفغانية، لكنها كانت تنتشر في المناطق الحضرية مثل كابول وهرات، في حين تغيبت عن المناطق الريفية التي

نشأت بها معظم العناصر المكونة لطالبان، ولذا اعتبرت الحركة مثل هذه المظاهر الحديثة التي تحاكي النمط الأجنبي خروجًا على التقاليد الإسلامية التي استقتها من المدارس الديبوندية وأعرافها وثقافتها البشتونية المحلية التي أصبحت جزءًا من هيكلها التنظيمي. [21]

وفي حين كان الجهاد ضد السوفيت في جزء كبير من جنوب أفغانستان بمثابة دفاع عن أساليب الحياة التقليدية في مواجهة تهديد خارجي، فإن التهديد الذي شعر به السكان خلال فترة الحرب الأهلية كان نابعًا من داخل المجتمع الأفغاني نفسه، وهكذا استطاعت طالبان توحيد قطاعات كبيرة من المجتمع لمواجهة هذا التهديد، وسعت إلى إيقاف ما وصفه بعض مقاتليها بـ «حملة صليبية» غربية ضد الإسلام والتقاليد الأفغانية. وكان «الملا عمر» مؤسس طالبان وغيره من قادة وعناصر الحركة يعتقدون بأن الحرب الأهلية قد أشعلتها التدخلات الخارجية، وأن انتصار الجهاد على السوفيت أفسدته أنانية قادة المجاهدين الذين تقاتلوا في صراعهم على السلطة، ومن هنا جاءت طالبان -بحسب تعبير مؤسسها- لحماية العقيدة وتطبيق الشريعة الإسلامية ومقاومة النظام الفاسد في كابول.

وقد لاقت رسالة طالبان القائلة إن أفغانستان بحاجة إلى العودة للقانون والنظام، وأنها جاءت لتوفير الأمن والعدالة التي تتسق مع تعاليم الدين الإسلامي، وتقاليد المجتمع، أصداءً واسعة النطاق لدى الأفغان، وبدأت الحركة في الانتشار في كافة أرجاء أفغانستان انطلاقًا من معاقلها الريفية فالجنوب، ونجحت سريعًا في إسقاط المدن الأفغانية تباعًا خلال الفترة (1994- 1996)، وسيطرت على العاصمة كابول، وكان في مقدمة أسباب هذا النجاح الجذور العميقة لقيادة الحركة في مجتمع البشتون الريفي جنوب أفغانستان التي أسهمت في قدرتها على استعادة حالة الانضباط في المجتمع على الأقل وفقًا لمعايير البشتون التقليدية، وهو ما جعلها تتفوق على القوى المنقسمة والمتصارعة في كابول، وتأسيس ما أسمته «إمارة أفغانستان الإسلامية» التي استمرت لمدة خمس سنوات حتى سقطت بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001.

ويمكن القول إن خصائص مُجتمع البشتون الريفي بأبعاده القومية والقبلية أضفت بظلالها على الكثير من المفاهيم التي شكّلت الفضاء الإدراكي لحركة طالبان وتصوراتها حول الشكل الذي يجب أن يكون عليه الحكم، وكذلك بدت تلك الخصائص ظاهرة ومؤثرة في البنية الهيكلية المكونة لها وآلية عملها التنظيمية، حيثُ جاءت الحركة رافضة لمظاهر الحداثة في المراكز الحضرية -وهي سمة راسخة بشكل عام لدى سكان المناطق الريفية الفقيرة- وأدارت وجهتها بعيدًا عن الدول الغربية التي تروج للتحديث، وفي المقابل جلبت معها مزيجًا من العادات البشتونية الريفية والتعاليم الدينية المتشددة المستقاة من دراستهم بالمدارس الديبوندية.[22] كما انعكس اعتقاد البشتون الراسخ بأن السلطة يجب أن تكون لهم ومحصورة فيهم، على مسار القيادة داخل طالبان؛ فالثلاثة الذين تعاقبوا على قيادتها: المؤسس الملا عمر، والملا أختر منصور، والمولوي هيبة الله أخوند زاده (الأمير الحالي للحركة منذ عام 2016)، والقادة البارزون في الحركة، جميعهم ينتمون لعرقية البشتون؛ ولذا فطالبان تمثل الأغلبية البشتونية في واقع الأمر حتى وإن لم تقدم نفسها على أنها كذلك، وهذا الأمر انعكس بشكل واضح خلال فترة حكمها الأولى؛ إذ قامت بتعيين غالبية المسئولين في إمارتها من القومية البشتونية. ويتضح تأثير البعد القومي على التوجهات السياسية والمجتمعية الدينية لطالبان أيضًا في تقديمها نموذج الإمارة الإسلامية المُستقلة بحدودها الجيوبوليتيكية دون أن تكون جزءًا من خلافة إسلامية أكثر اتساعًا.[23]

وانعكست كذلك البنية المجزأة للمجتمع القبلي الأفغاني، والإحساس القوى لدى جميع البشتون بالاستقلال الشخصي -وما فرضه من سيولة كبيرة في التسلسل الهرمي داخل العشائر والاتحادات القبلية- على بنية الحركة ونهجها في اتخاذ القرار؛ إذ تمتلك طالبان هيكلًا ذا طابع مزدوج على المستويين الرأسي والأفقي، وعلى رأس هذا الهيكل القائد الأعلى ويُسمى «أمير المؤمنين» ويبقى في منصبه حتى الموت ولا تجوز مخالفة أوامره، وتحته مجلس الشورى (الرحباري)، وعدد من المجالس والهيئات التي يستعين بها الأمير في إدارة شئون الحركة. ويضم هيكل الحركة أفقيًا مجموعة من الشبكات والجبهات التي تعمل كجزء من الحركة على مستوى المقاطعات والأقاليم والمستويات المحلية في أفغانستان، لكن يتمتع

قادتها العسكريون بدرجة كبيرة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بشئونها اليومية، طالما لا تتعارض مع المبادئ المركزية للحركة. ويبدو أن هذا المبدأ التنظيمي صممته الحركة لتجنب أي انقسامات قد تحدث بداخلها؛ ففي حين أن التسلسل القيادي الرأسي، والشرعية الدينية الذاتية لأمير المؤمنين، والهياكل التي يقودها، تعمل على إبقاء حركة طالبان متماسكة تحت راية واحدة، فإن درجة الاستقلالية الأفقية توفر لها المرونة الكافية لاستيعاب مكونها القبلي.[24]

2. الاستمرار والصمود خلال 20 عامًا من الوجود الأمريكي:

بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 وسقوط إمارة طالبان الأولى، دخلت الحركة في حرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقوات الحكومات الأفغانية المتعاقبة لمدة 20 عامًا، أُقصيت خلالها طالبان عن الحياة السياسية تمامًا، وأُجبرت عناصرها على الانتقال قسرًا للمناطق الجبلية والحدودية من البلاد، ولكن رغم ذلك استطاعت الحركة أن تتعاطى مع هذه الفترة باعتبارها حقبة لملمة شتاتها وترتيب أوراقها وإعادة تأهيل عناصرها، ونجحت في فرض نفسها كرقم صعب ورئيسي في مُعادلة الأمن في أفغانستان، وكما كانت جزءًا ومكونًا مُهمًا في المُجتمع الأفغاني، باتت مكونًا مُهمًا كذلك في الحياة السياسية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى التفاوض معها عندما اتخذت قرار انسحابها النهائي من أفغانستان، وهو ما اعتبرته الحركة انتصارًا لها كونه يُعطيها شرعية ضمنية كفاعل رئيسي في البلاد، واستغلته في تعزيز انتصاراتها العسكرية في الميدان الأفغاني، حتى استطاعت السيطرة على الحكم مُجددًا في منتصف أغسطس عام 2021.[25]

ويأتي في مُقدمة الأسباب الرئيسية التي أسهمت في صمود طالبان طيلة حربها خلال العقدين الماضيين، كونها جزءًا رئيسيًا من المجتمع الأفغاني بسماته وخصائصه القبلية، وهو ما جعل من مسألة استئصالها بالضربات العسكرية الأمريكية واستراتيجية «قطع الرءوس» أمرًا مُستحيلًا؛ ذلك لأن الحركة تمكنت من توظيف خصائص البنية الهيكلية للمجتمع الأفغاني في تحقيق أهدافها في الوصول للحكم، والنجاة من الضربات الأمريكية المتكررة[26] ، **وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:**

أ. استغلال الروابط والخلفيات المُشتركة بين مكوناتها وعناصرها:

استطاعت حركة طالبان توظيف الخلفيات العرقية والدينية المُشتركة بين مقاتليها؛ فغالبية مكونها البشري ينتمي إلى عرقية البشتون، وكذا ينتمي أنصارها إلى بنية أيديولوجية متشددة في تطبيق المذهب السني الحنفي مستقاة من دراستهم وتخرجهم من المدارس الدينية الديبوندية، ومن ثمّ جمعتهم مفاهيم وسمات ومعتقدات راسخة -استغلتها طالبان في الحفاظ على تماسكها وحشد جهودها للصمود 20 عامًا- بعضها بشتوني وبعض آخر مزيج بين البشتونية والتعاليم الدينية، ومنها على سبيل المثال اعتقاد البشتون تاريخيًا بأنهم يجب أن يتمتعوا دائمًا بالسلطة العليا في أفغانستان، ووجود هدف مشترك يتجسد في «مُقاومة الهيمنة الأجنبية الكافرة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تشكل خطرًا على المجتمع الأفغاني ككل، وطردها من البلاد»، وهكذا تمكنت طالبان من توحيد القبائل متعددة العرقيات المنضوية ضمن صفوفها لتحقيق أهدافها، مُستغلة في ذلك الخصائص الراسخة لدى القبائل الأفغانية بشكل عام والبشتونية على وجه الخصوص -التي أشرنا إليها في السابق- وهي قدرتهم على الاتحاد على قلب رجل واحد لتشكيل مُقاومة مُتماسكة وقوية في مواجهة أي قوة خارجية عندما تتعرض المجموعة لتهديد حتى يتم القضاء عليه، بالإضافة إلى الواجب الديني المُطلق الذي تُرسخ له التعاليم الدينية الديبوندية، والمتمثل في عداوة الاستعمار واعتزال ثقافته والاستعداد لقتاله وطرده، وفكرة وجوب قيام كل مُسلم بالقتال ضد احتلال الكفار للأراضي الإسلامية.[27]

ب.قوة القبيلة مقابل ضعف السلطة المركزية:

اتّسمت الحكومات الأفغانية التي أمسكت بالحكم بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان، بحالة من الضعف، وفقدان القدرة على إحكام السيطرة السياسية والأمنية على كافة أرجاء البلاد، وفشل نظامها في إرساء سيادة القانون والحد من الفساد وكسب ثقة الجمهور وتلبية احتياجاتهم لا سيما في المناطق الريفية. وهذا الضعف عززته عوامل عديدة ترتبط في معظمها بالسمات الراسخة لدى البنية القبلية للمجتمع الأفغاني، التي ترفض هيمنة أي شكل من أشكال الدولة الحديثة،

وتفرض مُعادلة قوة غير متكافئة تميل كفتها إلى القبائل القوية بالمناطق الريفية التي استمرت في تحدي سيطرة حكومة كابول المركزية 20 عامًا. وهو ما استفادت منه حركة طالبان -مُستغلة روابطها الثقافية المشتركة ومعرفتها بالطبيعة التضاريسية المعقدة لأفغانستان والجهل الثقافي للقوات الأجنبية بطبيعة المجتمع الأفغاني- في تقديم نفسها كبديل للمجتمعات المحلية، ونجحت في إنشاء حكومة ظل مؤلفة من سلطات قضائية وتنفيذية نشطة في كل جزء من أفغانستان تقريبًا، عملت من خلالها على تغذية إخفاقات الحكومة الفاسدة في كابول، وكسب ثقة السكان في المناطق الريفية،[28] الذين دفعتهم خصائصهم وعاداتهم وتقاليدهم القبلية إلى الوثوق أكثر بحركة طالبان كونها جزءًا من نسيجهم وروابطهم المجتمعية وأكثر دراية بالقوانين والتقاليد القبلية التقليدية من القوات الأجنبية التي كانت تجهل ثقافة وطبيعة المجتمع الأفغاني.

وهذا يتفق مع ما تُشير إليه بعض الأدبيات التي حاولت الوقوف على مصادر الدعم التي تتلقاها الجماعات الإرهابية من محيطها المجتمعي، إلى أن التشابه العرقي بين العناصر المكونة لجماعة معينة يُزيد من احتمالية دعم المستجيبين لهذه الجماعة، فكلما كان لديها تركيبة عرقية مميزة وبارزة؛ زادت احتمالية حصولها على الدعم من أقاربها العرقيين مقارنة بالآخرين، وبعبارة أخرى، من المرجح أن يدعم الأفراد مجموعة تشترك في هويتهم العرقية أكثر من مجموعة مكونة من هوية عرقية مختلفة أو مختلطة إلى حد كبير في تكوينها، حيثُ يميل الناس إلى الثقة بالأشخاص الذين يشتركون في الخصائص نفسها التي قد تكون لغة أو دينًا أو قيمًا مشتركة.

ج. إيجاد ملاذات آمنة:

ساعدت مبادئ ضرورة توفير الإجارة والإيواء لكل من يلجأ إلى البشتوني – التي أقرها قانون «البشتون والي» – حركة طالبان على إيجاد ملاذات آمنة لتمركز قواتها ومعداتها خلال حربها طيلة الـ 20 عامًا؛ فبعد الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 وسقوط حكم طالبان، فرّت الحركة ومعها عناصر تنظيم القاعدة إلى ملاذاتهم الجبلية في جنوب وشرق البلاد، حيثُ مجمعات كهوف جبال تورا بورا الواقعة في المنطقة الجبلية بين أفغانستان وباكستان، على بعد حوالي 50 كيلومترًا جنوب شرق

جلال آباد، والمناطق القبلية البشتونية الممتدة الواقعة داخل الحدود الباكستانية. وقد ساعدت هذه الملاذات حركة طالبان في إعادة استجماع قوتها، وتنظيم بنيتها التحتية السياسية والعسكرية اللازمة لبدء عمليات حرب العصابات ضد القوات الحكومية والأجنبية.[29] ويمكن القول إن هذه المناطق كانت بمثابة «قاعدة آمنة» ذات موقع استراتيجي بالنسبة لطالبان، ساعدتها على السيطرة العسكرية على الجغرافيا الأفغانية، **في ضوء ما يلي:**

- تُعد المنطقة القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية في باكستان التي فرّ إليها العديد من عناصر طالبان، جزءًا من حزام البشتون وهي منطقة تخضع للسيطرة الباكستانية الاسمية، لكن لديها قوانينها وأعرافها المحلية والقبلية البشتونية (البشتون والي)، وتمارس السلطات القبلية السلطة في هذه المناطق بالمقام الأول[30]. وقد وجدت طالبان ترحيبًا في هذه المنطقة من زعماء القبائل والمحاربين القدامى الباكستانيين في الجهاد الأفغاني الذين كانوا على استعداد لقبول إيواء زملائهم البشتون من أفغانستان ومعهم أيضًا المسلحين الأجانب من عناصر تنظيم القاعدة.[31] ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست ضغوطًا كبيرة على باكستان للدخول إلى المناطق الخاضعة للإدارة الفيدرالية وتدمير عناصر القاعدة المختبئة هناك، وأيضًا رغم تعهد حكومة كراتشي في باكستان بإغلاق الحدود لمنع طالبان من الوصول إلى هذه المناطق، إلا أن هذا الأمر كان بمثابة المهمة المستحيلة لهما، وقوبلت محاولات التصعيد العسكري للقوات الحكومية في هذه المناطق بمقاومة شرسة من رجال القبائل، وهو ما يمكن إيعازه إلى جملة من العوامل، أولها: فقدان الحكومة الباكستانية قدرتها على السيطرة المركزية على هذه المنطقة، مقابل تفوق سلطة القبائل. وثانيها: التزام سكانها الصارم بالتقاليد القبلية البشتونية التي تحتم عليهم عندما يقدمون إيواءً لشخص، أن يتم اعتباره ضمن أحد أفراد الأسرة ولن يتم رفضه أبدًا، ولذا كان نحو 90% من السكان المحليين يؤيدون طالبان وفقًا لمسئول حكومي إقليمي باكستاني. وثالثها: نظرة سكان هذه المنطقة إلى مقاتلين طالبان باعتبارهم شرفاء يقاتلون من أجل المجتمع الإسلامي ضد الغزاة والكفار، مما

أعطى لطالبان حرية الحركة في ظل الثقافات والتقاليد المشتركة مع القبائل المحلية التي رأت وجوب الاتحاد في ذلك التوقيت من أجل طرد محتل أجنبي يهدد خصائص بنيتهم المجتمعية الراسخة.[32]

- الوعورة التضاريسية الكبيرة للمناطق التي فرت إليها طالبان مكنتها من استخدامها في إخفاء المعدات والأشخاص والطعام والذخائر والوقود والإمدادات اللازمة للبقاء خلال تمردها، وأعطتها ميزة نسبية للقيام بمناورات تكتيكية، عرقلت من فاعلية العمليات العسكرية التي نفذتها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد تمركزات الحركة.[33]
- بجانب كونها معقلًا رئيسيًا لقبائل البشتون المكون الرئيسي لحركة طالبان، وفرت المناطق الجنوبية في أفغانستان ملاذًا اقتصاديًا لعناصر الحركة الفارين إليها؛ حيثُ تتسم هذه المناطق بكونها معقلًا رئيسيًا لزراعة الخشخاش التي تعد المصدر الأساسي للدخل بالنسبة لسكانها.[34] وقد استطاعت طالبان إبّان وجودها في الملاذات الجنوبية أن تُسيطر على عملية زراعة الخشخاش،[35] وتحويله إلى الأفيون، الذي يستخدم في المورفين والكودايين والهيروين، ومن ثم خطوط ومسارات تهريبه للخارج عبر الحدود، وفرضت ضريبة تصل إلى 10% على مراحل صناعته، الأمر الذي ساعدها -بجانب مصادر تمويل أخرى- على خلق اقتصاد مواز مستقل عن الدولة، مكنها من تمويل عملياتها العسكرية والاستمرار 20 عامًا في مواجهة القوات العسكرية الأمريكية والدولية.[36]

د. الاستفادة من الكثافة السكانية المُنخفضة:

أدت الطبيعة التضاريسية الصعبة لأفغانستان إلى انخفاض إجمالي الكثافة السكانية للبلاد، فقط حوالي 148 شخصًا لكل ميل مربع (57 شخصًا لكل كيلومتر مربع)، وحتى في المناطق المأهولة بالسكان في البلاد، يقيم الأفراد على مسافات متباعدة، وهو ما استفادت منه حركة طالبان خلال حربها 20 عامًا؛ حيثُ مكّن تشتت السكان على الجغرافيا الأفغانية عناصر الحركة من التحرك وتنفيذ هجماتها بشكل سريع، وعرقل من جهود القوات الحكومية في ملاحقتها والتصدي لتلك الهجمات. كما وظفت طالبان طبيعة الكثافة السكانية المنخفضة في

استراتيجيتها العسكرية لإسقاط المدن الأفغانية تباعًا وصولًا إلى سيطرتها على العاصمة كابول في أغسطس عام 2021؛ فبعد انسحاب القوات الأجنبية من البلاد خلال العام ذاته، احتلت الحركة بسرعة وسهولة مساحات شاسعة من الأراضي ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ثم استخدمت هذه المناطق لإظهار قوتها النسبية من خلال شن مجموعة من الهجمات المنسقة والسريعة التي استفادت منها في ترهيب القادة المحليين وإقناع المدافعين بالفرار أو الاستسلام سلميًا، وهو ما سمح لها بالضغط على قوات الدفاع والأمن الوطني في مواقع متعددة في الأوان ذاته، وجعلها تتمتع بوجود في جميع أنحاء البلاد، ساعدها على إحكام قبضتها في النهاية على كامل الجغرافيا الأفغانية. [37]

هـ. إنشاء نظام قضائي في المناطق الريفية:

بجانب قوة السلاح استطاعت طالبان أن تكسب حربها خلال الـ20 عامًا من خلال إنشاء نظام قضائي سمح لها بتجسيد دور الدولة في حل النزاعات المحلية في عيون العديد من الأفغان القاطنين في مناطق البشتون الريفية، حيثُ استفادت الحركة من فشل قطاع العدالة الرسمي التابع للحكومة في تلك المناطق، في إنشاء محاكم ظل لحل النزاعات المحلية، وكانت هذه المحاكم التي يديرها رجال الدين تحظى بقبول كبير بين الأفغان وكانوا ينظرون إليها على أنها أكثر شرعية واتساقًا مع عادات وتقاليد وطقوس الحياة الاجتماعية الريفية، وأقل فسادًا من تلك التي أنشأتها الحكومة الأفغانية المدعومة من الغرب. ورغم مواردها المحدودة والقيود المفروضة عليها التي أجبرتها على العمل سرًا، أنشأت طالبان محاكم في معظم أنحاء البلاد، تمكنت -رغم ظروف الحرب- من وضع آليات تمكن الناس من الحصول على الأحكام القانونية على المستوى المحلي، وأسهمت في إنتاج نظام اجتماعي بديل يتسم بالمحافظة الاجتماعية والصرامة الأخلاقية التي تتسق مع طبيعة المجتمع الريفي التقليدي. [38]

رابعًا- انعكاس خصائص المجتمع الأفغاني في مُمارسات حركة طالبان:

أفرزت الخصائص والعوامل الدينية والقبلية المكونة لشخصية عناصر وقيادات حركة طالبان، شخصيات متطرفة دينيًا ومتعصبة عرقيًا وقبليًا، وانعكس ذلك على سلوكيات الحركة سواء إبّان فترة حكمها الأولى (1996-2001)، أو فترة حكمها الثانية القائمة منذ أغسطس 2021، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

1. تبني سياسات مُتشددة تجاه المرأة:

انعكست الأعراف الاجتماعية البشتونية الصارمة تجاه النساء والشائعة في معظم المناطق الريفية في أفغانستان، على ممارسات حركة طالبان، بدءًا من هيكلها الذي يخلو من أي تمثيل يُذكر للمرأة، مرورًا بتصوراتها حول دورها والذي يقتصر على إبقائها داخل حدود المهام المنزلية، وصولًا إلى سياساتها المتشددة تجاهها على كافة المستويات، وحرمانها من أبسط حقوقها السياسية والأساسية مثل التعليم؛ ففي ظل حكم طالبان حُرمت النساء من الذهاب للمدارس [39]، ومُنعن من الصلاة في المساجد، ومن تلقي التعليم الديني في المساجد أيضًا، وفُرض عليهن ارتداء النقاب (التشادري) في الأماكن العامة، ومراعاة الحجاب والامتناع عن ارتداء الملابس الملونة، كما أجبرت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المذيعات على تغطية وجوههن أثناء ظهورهن على الشاشات، وكذا استبعدت النساء من الوظائف العامة الحكومية والمناصب السياسية، ومُنعن من العمل في المؤسسات الأجنبية والمحلية، وأيضًا حُرمن من ممارسة أي نوع من أنواع الرياضة، [40] حيثُ قامت الحركة بإغلاق جميع الأندية الرياضية أمام النساء، ومنع أنشطة جميع الفرق الرياضية النسائية التي شاركت في المسابقات الدولية قبيل وصولها إلى السلطة. [41]

فضلًا عن بعض القيود الأخرى التي فُرضت على حركة النساء خارج المنزل، ومنها: منعها من الجلوس في الأماكن والحدائق والمطاعم العامة حتى وإن كن بصحبة أزواجهن، ومنعها من السفر والخروج داخل وخارج البلاد لأكثر من 78 كيلو مترًا إلا بصحبة ولي أمرهن، [42] وفي الحالات الضرورية فقط، ووصل الأمر حتى إلى إصدار حكومة طالبان أوامرها لجميع بائعي الملابس بإزالة رءوس عارضات الأزياء

البلاستيكية، ووقف المسلسلات والأفلام التي مثلت فيها نساء، فضلًا عن إيقاف جميع أنشطة الحمّامات النسائية في أفغانستان. [43]

وتتماشى مواقف طالبان تجاه المرأة بشكل عام مع التقاليد الريفية البشتونية، فكما سبقت الإشارة، يبقى دور المرأة في المُجتمع البشتوني مُقيدًا للغاية ويقتصر على مهامها داخل الأسرة والمنزل، ويجب أن تتصرف دائمًا بطريقة تتماشى مع قواعد (البشتون والي). ومن ثم فإن طالبان ترى أن قراراتها بهذا الخصوص هي شأن داخلي محلي، وترفض أية تدخلات خارجية تطالب بإعطاء المرأة حقوقها، ولا تعطي أية إشارات على نيتها تغيير سياستها تجاه النساء حتى وإن كان ذلك أحد أهم الشروط الدولية المفروضة عليها للاعتراف بحكمها في أفغانستان. ومن زاوية أخرى لا تُلقي ممارسات وسياسات طالبان تجاه النساء أعباءً كثيرة على المرأة البشتونية الريفية لأنها اعتادت وتربت وفقًا لهذه الثقافة منذ طفولتها، في حين تتحمل المرأة في المناطق الحضرية العبء الأكبر، لا سيمَّا أن كافة الامتيازات التي حصلت عليها طيلة الوجود الأمريكي في أفغانستان خلال الـ 20 عامًا التي أعطتها فرصة للتقدم في مجالات العمل والدراسة والمُشاركة السياسية ذهبت أدراج الرياح منذ وصول طالبان للسلطة في أغسطس 2021. [44]

2. إيواء تنظيم القاعدة وبعض التنظيمات الإرهابية الأخرى:

لطالما ارتبط ظهور حركة طالبان وصعودها للحكم مرتين في أفغانستان بالحديث عن علاقاتها وارتباطاتها الجهادية مع العديد من التنظيمات الإرهابية، ومنها تنظيم القاعدة وحركة طالبان الباكستانية وجماعة أنصار الله وغيرها من التنظيمات الأخرى التي تتخذ من الأراضي الأفغانية مرتكزًا لنشاطها وتتمتع بالرعاية والتكافل في كنف طالبان. [45] ورغم أن طبيعة العلاقات والارتباطات القائمة بين هذه التنظيمات والحركة فرضت تحديات كثيرة على الأخيرة وصلت مداها إلى درجة أنها تسببت في إسقاط إمارتها الأولى عام 2001، وعرقلت من حصولها على الشرعية والاعتراف الدولي بإمارتها الثانية، ورسمت سمعة سيئة لها أمام المجتمع الدولي الذي يتهمها بتحويل الجغرافيا الأفغانية إلى بؤرة للتهديد الإرهابي الذي يهدد الأمن والاستقرار الدولي، إلا أن الحديث عن رغبة طالبان في

فك تحالفاتها الجهادية بهذه التنظيمات يبدو أمرًا مستحيلًا، حتى وإن ادعت -عبر تصريحات قادتها ومسئوليها- غير ذلك.

هذا الإصرار من جانب طالبان على تحمل التكلفة الكبيرة والباهظة لإيواء هذه التنظيمات في كنفها لا سيما تنظيم القاعدة، يمكن تفسيره في ضوء أمرين، الأول: انطلاقها من أيديولوجيا متشددة وعقيدة بشتونية ممزوجة برؤية أصولية إسلامية تنطلق من عدم جواز تسليم المؤمن أو من احتمى بها كالكافر أو الغريب. والثاني: التزامها بقيم ومبادئ (البشتون والي) المتعلقة بحسن الضيافة وتوفير الإجارة والإيواء والملاذ الآمن لكل من يلجأ إلى البشتوني. وعليه، يمكن فهم إصرار طالبان على عدم تسليم «أسامة ابن لادن» للولايات المتحدة بعد أن نفذّ هجمات 11 سبتمبر عام 2001، مما أدى إلى غزو الأخيرة لأفغانستان وإسقاط الحركة والدخول في حرب معها 20 عامًا، حيثُ كانت طالبان تعتبر «ابن لادن» ضيفها وحليفها في حروبها الداخلية ضد التحالف الشمالي، ومن حماة الجهاد في أفغانستان، ومن منطلق بنيتهم الفكرية والعقائدية لا يجوز تسليم (مجاهد) إلى الولايات المتحدة، ولذا كانت على استعداد تحمل ثمن باهظ أمام الهجوم العسكري الأمريكي على أفغانستان مقابل عدم تسلميه، وإلا سيصبح ذلك عارًا على الحركة وعلى مبادئ الشرف البشتونية.

3. إعادة هيكلة السلطة القضائية:

انعكست الخلفية العرقية والدينية المكونة لحركة طالبان في قيامها عقب وصولها للحكم في أغسطس عام 2021 بعزل مئات القضاة الذين عملوا في ظل الحكومة الأفغانية السابقة وتدربوا وفقًا للتعاليم القانونية الحديثة التي تتسق مع تشريعات الدولة الأفغانية، واستبدلتهم بقضاة ورجال دين من أفرادها ذي خلفية تعليمية مستقاة من تعاليم المدارس الدينية الديبوندية. كما قامت بتشكيل لجنة من علمائها لمراجعة القوانين الأفغانية بأكملها للتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية. ومنذ عودتها للحكم، لا يتعامل نظام العدالة الجنائية الرسمي إلا مع عدد صغير من القضايا، في حين تُركت معاقبة المتهمين بارتكاب الجرائم في كثير من الحالات لمقاتلي طالبان والقادة المحليين، الذين يميلون إلى معاقبة المتهمين بارتكابها

على الفور أو بعد دراسة قصيرة في موقع الجريمة، وتراوحت العقوبة بين التشهير العلني والعقاب الجسدي، والموت في بعض الحالات. [46]

ويمكن تفسير اتجاه طالبان إلى تطبيق هذا النظام في ضوء طبيعة الثأر والرغبة في الانتقام الموجود لدى البشتون، فكما سبقت الإشارة اعتاد الفرد البشتوني على أخذ حقه والانتقام لشرفه عبر تطبيق مبدأ البدل أي «العين بالعين» في حالة الإصابة بالضرر، ولا يقتنع بأخذ الحق من خلال عقوبة السجن. ولعل هذا ما يفسر قيام حركة طالبان باقتحام بعض السجون الأفغانية وإطلاق المحتجزين إبّان سيطرتها على الحكم، حيثُ تُفضل قتل العناصر المعارضة لها سواء من عناصر تنظيم داعش خراسان أو المسلحين الأفغان الآخرين الذين يشكلون تهديدًا لحكمها، بدلًا من إبقائهم في السجون [47] . كما يفسر أيضًا الانتهاكات وحالات القتل والتعذيب التي نفذتها طالبان بحق جنود وعناصر في الحكومة الأفغانية السابقة خارج نطاق القضاء التي وثقتها العديد من المنظمات الحقوقية الأممية، ومن ذلك على سبيل المثال، تقرير صادر عن قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان؛ حيثُ أفاد أن الفترة الممتدة بين استلام طالبان للسلطة في 15 أغسطس 2021 و30 يونيو 2023، كانت الحركة مسئولة عن 218 حالة قتل خارج نطاق القضاء، و14 حالة اختفاء قسري، وأكثر من 144 حادثة تعذيب وإساءة معاملة، و424 اعتقالًا واحتجازًا تعسفيًا. [48]

4. حظر المظاهر الحديثة التي تحاكي الغرب:

انعكست القيم والتقاليد الريفية البشتونية التي جاءت بها حركة طالبان، في قيامها بحظر العديد من الأنشطة التي تعبر من وجهة نظرها عن مظاهر الحداثة الغربية، الخارجة على التقاليد الإسلامية وأعرافها وثقافتها البشتونية المحلية [49] . ومن ذلك على سبيل المثال، حظرها لتحليق الطائرات الورقية والرقص والموسيقى والشعر وكذا إصدار أوامرها بمنع بث المسلسلات الأجنبية ومنع الصحفيين والإعلاميين العاملين في القنوات الحكومية من ارتداء ملابس غربية عند ظهورهم على شاشات التلفزة الحكومية، كما نظمت وزارة الآداب العامة التابعة للحركة العديد من الدوريات في الأماكن الحكومية للتأكد من قيام الرجال بإطلاق لحاهم

والتزامهم بالزي الرسمي المتمثل في اللباس المحلي التقليدي المكون من قميص طويل فضفاض وسروال وعمامة.[50]

ولم يكن ملف التعليم بعيدًا عن مثل هذه القرارات؛ حيثُ عملت طالبان على استئصال جميع أشكال التعليم الحديثة في المدارس والجامعات، وخلال فترة حكمها الأولى (1996 – 2001) حظرت الحركة التعليم الحديث واستبدلته بالتعليم الديني التقليدي، ولم يُسمح للفتيات بالذهاب إلى المدارس أو الالتحاق بالجامعات، وكانت المدارس التي تديرها طالبان تروج لأفكارها وأيديولوجيتها المتشددة.[51] وقامت كذلك خلال حربها طيلة العقدين الماضيين بإعادة إنشاء مدارسها الدينية في المناطق الريفية الخاضعة لسيطرتها، كما قصفت وأحرقت المدارس في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة.[52] ومنذ استعادتها السلطة في أغسطس عام 2021 كان تحويل نظام التعليم في أفغانستان أحد أهم أهدافها الرئيسية، وفي سبيل ذلك استمرت في منع ذهاب الفتيات للمدارس والجامعات، وقامت بعمل مراجعات للمناهج الدراسة لضمان مطابقتها للشريعة الإسلامية، وعدلت بعض المواد الجامعية مثل المتعلقة بالموسيقى والنحت، وفرضت على طلاب الجامعات الأفغانية حضور دورات ودراسات إسلامية إضافية ضمن مناهجهم،[53] وحولت عددًا كبيرًا من المؤسسات التعليمية إلى مدارس جهادية لضمان خلق جديد يحمل أفكارها، وأولت اهتمامًا خاصًا بإنشاء المدارس الدينية على غرار تلك المنتشرة بمناطق البشتون الريفية، كما قامت أيضًا باستخدام مقرات بعض القنوات التلفزيونية ومعسكرات التدريب الخاصة بالرئيس الأفغاني السابق «أشرف غني» كمدارس دينية، وتقوم بضخ مبالغ مالية ضخمة شهريًا لتمويل هذه المدارس. وفي المُقابل أهملت الحركة المدارس الأخرى غير الدينية وتركتها تواجه تحديات كثيرة تتعلق بنقص الخدمات والمرافق والكتب والمباني والمعلمين.[54]

ختاما،

تضافرت العديد من العوامل التي انتجت حركة طالبان في السياق الأفغاني، ورغم تنوعها بين الظروف السياسية الداخلية والعوامل الجيوسياسية، إلا أن العامل الديموغرافي يظل الأكثر أهمية في تشكيل الفضاء الإدراكي والسلوكي لحركة

طالبان وتوفير حاضنة شعبية لها داخل المُجتمع، استطاعت من خلالها – بجانب عوامل أخرى – البقاء والاستمرار والوصول إلى الحكم مرتين، رغم الجهود الدولية للإطاحة بها واستئصالها والتي استمرت نحو 20 عامًا أنفقت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية مليارات الدولارات. وهنا يُمكن إيعاز أحد أسباب هذا الفشل إلى اعتماد الجهود الأمريكية على الأداة العسكرية بشكل كبير، وتجاهل طبيعة وخصائص الهيكل المجتمعي لأفغانستان، مع عدم إدراكها الكامل لحقيقة أن طالبان جزء من النسيج المكون لهذا الهيكل. ومع ذلك لا يُمكن الجزم أو الوصول لاستنتاج عام مفاده أن توافر الخصائص المُجتمعية المُشار إليها سلفًا داخل سياق مُجتمعي آخر قد يُنتج بالضرورة فاعلًا مُسلحًا دون الدولة يستطيع الوصول إلى الحكم على غرار السيناريو الطالباني في أفغانستان، ذلك لأن العوامل والظروف المجتمعية التي أفرزت حركة طالبان لا يمكن اجتزاؤها عن تفاعلات البيئة السياسية المحلية والظروف الإقليمية والدولية التي أنتجت الحركة في سياق تاريخي مُعين.

قائمة المراجع:

1. مسعود الزاهد، «خارطة تنوع غنية بالقوميات بأفغانستان.. فهل تتغير مع عودة طالبان؟»، العربية، 23 أغسطس 2021، تاريخ الدخول للموقع: 5 نوفمبر 2023 https://2u.pw/d4A8BSG
2. «خريطة الانقسامات العرقية في أفغانستان»، الشرق الأوسط، 23 أغسطس 2021، تاريخ الدخول للموقع: 5 نوفمبر 2023 https://2u.pw/Y09CO2b
3. فؤاد أعلوان، «الأقليّات الأفغانية في ظل حكم طالبان.. أيّ مصير؟»، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2 مارس 2022، تاريخ الدخول للموقع: 5 نوفمبر 2023 https://2u.pw/NeDUl8
4. Younes Forouzan and Abdolreza Alishahi, "Terrorist movements in Afghanistan, attitudes towards the status of radical fundamentalist forces in Islamic post awakenings", Sociology International Journal, April 22, 2018, Accessed October 26, 2023, https://2u.pw/MdrQH8n.
5. دلال محمود (محرر)، جيوبوليتكس الإرهاب الشبكات والمسارات، (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023)، ص 92 – 133.
6. Li Chang and Zhang Xiyao, "Power hedging and faith fetters: The factors of tribe and religion in Afghanistan's state building", Frontiers in Political Science, August 16, 2022, Accessed November 5, 2023, https://2u.pw/9fAmqwg.
7. IBED.
8. Bakhtiyorjon U. Hammidov, The Fall Of The Taliban Regime And Its Recovery As An Insurgent Movement In Afghanistan, (Master Thesis, Faculty Of The U.S. Army Command And General Staff College, 20014), Pp. 10-20.
9. محمد سرافراز، حركة طالبان من النشوء إلى السقوط، (بيروت: دار الميزان، 2008) ص 55– 58.
10. كرم الحفيان، «تجربة طالبان: قراءة خلدونية دراسة سوسيولوجية في جذور وظهور طالبان»، مركز المجدد للبحوث والدراسات، 31 مايو 2021، تاريخ الدخول للموقع: 5 نوفمبر 2023، https://2u.pw/5iAx5.
11. المرجع السابق.
12. Yaqub Ibrahimi , "Afghanistan's Political Development Dilemma: The Centralist State Versus a Centrifugal Society", Journal of South Asian Development, 2019, Accessed October 20, 2023, https://2u.pw/k5V5IHC.
13. «أفغانستان: ما التركيبة القومية والدينية لهذا البلد الذي لم يعرف الاستقرار منذ نصف قرن؟»، بي بي سي، 27 أغسطس 2021، تاريخ الدخول للموقع: 7 نوفمبر 2023، https://2u.pw/aFf8J80.
14. Richard Tapper, "Tribe and state in Iran and Afghanistan: an Update", À propos d' Open Edition Journals, 2009, Accessed November 3, 2023, https://2u.pw/dfrCavE.
15. Kate Fitz Gibbon, "Pashtunwali: Pashtun Traditional Tribal Law in Afghanistan", Cultural Property News, August 28, 2021, Accessed November 3, 2023, https://2u.pw/Ev6L5K8.
16. Anand Gopal and Alex Strick van Linschoten, "Ideology in the Afghan Taliban", Afghanistan Analysts Network, 2017, Accessed November 3, 2023, https://2u.pw/B6XFc8i.
17. Margaret Alston (editor), Women, Political Struggles and Gender Equality in South Asia, (UK, Palgrave Macmillan, 2014), pp. 195.
18. Anatol Lieven, "An Afghan tragedy: the Pashtuns, the Taliban and the state", the international institute for strategic studies, 3 June 2021, Accessed November 7, 2023, https://2u.pw/8a6tQRJ.
19. مروة حامد البدري وآخرون، نشأة وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نموذجًا»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 34، العدد الأول، (مارس 2020)، ص 21– 24.
20. Anatol Lieven, "An Afghan tragedy: the Pashtuns, the Taliban and the state", op.cit
21. Lindsay Maizland, "The Taliban in Afghanistan", Council on Foreign Relations, 19 January 2023, Accessed 20 November 2023, https://2u.pw/0A1a4dB.
22. amalendu misra, "The Taliban, radical Islam and Afghanistan", Third World Quarterly, Vol 23, No 3, 2022, pp. 577–589.
23. مصطفي زهران، «سوسيولوجيا حركة طالبان الأفغانية المتشددة وتشكلاتها الفكرية: ملامح مشروعها الإسلامي والسياسي ومحددات العمل الجهادي»، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 23 أكتوبر 2021، تاريخ الدخول للموقع 15 نوفمبر 2023، https://2u.pw/C8ulEsl

24. THOMAS RUTTIG, “Have the Taliban Changed?”, COMBATING TERRORISM CENTER, MARCH 2021, Accessed 18 November 2023.

25. رانيا مكرم، «معضلة العودة: أفغانستان تحت الحكم الثاني لطالبان»، كراسات استراتيجية، المجلد 31، العدد 332، (يناير 2022)، ص 29.

26. Jeremi Suri, “Why Afghanistan’s Tribes Beat the United States”, foreign policy, AUGUST 16, 2021, Accessed November 20, 2023, https://2u.pw/Y7GnCth.

27. Anchita Borthakur and Angana Kotokey, “Ethnicity or Religion? The Genesis of the Taliban Movement in Afghanistan”, Asian Affairs, October 28, 2020, Accessed 26 November 2023, https://2u.pw/583guB5.

28. Abdul Rehman, “Quetta Shura: Revival of Taliban in Afghanistan”, Journal of Int’L Affairs, Volume 5, Issue 2, 2022, pp. 722 – 730.

29. “Timeline: The U.S. War in Afghanistan” , Council on Foreign Relations, Accessed 15 November 2023, https://2u.pw/tWHHIh7.

30. «البشتون: من هم وكيف باتوا مقسمين بين باكستان وأفغانستان؟»، بي بي سي، 4 سبتمبر 2021، تاريخ الدخول للموقع 15 نوفمبر 2023 https://2u.pw/pP86Eok

31. Karl Kaltenthaler and William Miller, “Ethnicity, Islam, and Pakistani Public Opinion toward the Pakistani Taliban”, Elsevier, Augst 21 2013, 2014, Accessed 20 November 2023, https://2u.pw/DyKTe3O.

32. Richard M. Medina and George F. Hepner, “The Geography of International Terrorism an Introduction to Spaces and Places of Violent Non-State Groups”, (New York: Taylor & Francis Group, 2013), pp. 114- 123.

33. Andy Hira, “The Utterly Predictable Demise of Nation-Building in Afghanistan: Lessons for the Future”, Canadian Global Affairs Institute, June 2021, Accessed 20 November 2023, https://2u.pw/62jzwFv.

34. «أفغانستان: ازدهار زراعة الخشخاش المخدر بعد تراجع نسبي»، مونت كارلو الدولية، 23 أكتوبر 2016، تاريخ الدخول للموقع: 20 نوفمبر 2023 https://2u.pw/aMxb6KN

35. «طالبان: كيف تمول الحركة نفسها؟»، بي بي سي، 29 أغسطس 2021، تاريخ الدخول للموقع: 20 نوفمبر 2023، https://2u.pw/L01VYoZ.

36. رانيا مكرم، «معضلة العودة: أفغانستان تحت الحكم الثاني لطالبان»، مرجع سبق ذكره.

37. Alec Worsnop, “How the Taliban Exploited Afghanistan’s Human Geography”, Center for International Security Studies at Maryland, 2 September 2021, Accessed 20 November 2023, https://2u.pw/YT9MYZs.

38. Adam Baczko, “How the Taliban Justice System Contributed to their Victory in Afghanistan”, Social Science Research Council, October 26, 2021, Accessed November 5, 2023, https://2u.pw/hvg0FA2.

39. منى قشطة، «تفاقم الأزمات.. كيف تبدو أفغانستان بعد مرور 4 أشهر على وجود طالبان في الحكم؟»، المرصد المصري، 25 ديسمبر 2021، تاريخ الدخول للموقع: 25 أكتوبر 2023 https://2u.pw/iq7NIwx

40. «أفغانستان.. طالبان تمنع النساء من ممارسة بعض الأنشطة الرياضية»، العربية، 6 يناير 2022، تاريخ الدخول للموقع: 25 أكتوبر 2023 https://2u.pw/S9QN71o

41. حميد الله محمد شاه، « بعد حرمانهن من العمل والدراسة.. تعرف على قرارات طالبان وآثارها على نساء أفغانستان»، الجزيرة، 1 يناير 2023، تاريخ الدخول للموقع: 25 أكتوبر 2023 https://2u.pw/THz4vuJ

42. لارا أوين، « أفغانستان تحت حكم طالبان: أشعر بأن مجرد كوني امرأة يعتبر جريمة»، بي بي سي، 16 مايو 2022، تاريخ الدخول للموقع: 25 أكتوبر 2023، https://2u.pw/082tnxI

43. «أفغانستان تحت حكم طالبان: حظر ظهور النساء في المسلسلات التلفزيونية»، بي بي سي، 22 نوفمبر 2021، تاريخ الدخول للموقع: 25 أكتوبر 2023 https://2u.pw/uYI347D

44. حميد الله محمد شاه، « هل تعود المرأة الأفغانية حبيسة منزلها؟»، الجزيرة، 5 أكتوبر 2021، تاريخ الدخول للموقع: 25 أكتوبر 2023 https://2u.pw/P7TCF98

45. منى قشطة، « علاقة تكافلية... دلالات احتمالية تواجد زعيم القاعدة في أفغانستان»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 16 يوليو 2023، تاريخ الدخول للموقع: 25 نوفمبر 2023 https://2u.pw/ykP1XQD

46. Haroun Rahimi, “Remaking of Afghanistan: How the Taliban are Changing Afghanistan’s Laws and Legal Institutions”, National University of Singapore, July 26, 2022, Accessed November 20, 2023, https://2u.pw/aKOfBHQ.

47. Akmal Dawi, “Taliban Refill Afghan Jails”, voice of America, January 26, 2023, Accessed November 20, 2023, https://2u.pw/rzsDLEB.

48. « طالبان ترفض مزاعم أممية بقتل وتعذيب مئات الأشخاص في أفغانستان»، الجزيرة، 23 أغسطس 2023، تاريخ الدخول للموقع: 5 نوفمبر 2023 https://2u.pw/4atDX3z

49. Angana Kotokey and Anchita Borthakur, "The Ideological Trajectory within the Taliban Movement in Afghanistan", Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, May 26, 2021, Accessed November 3, 2023, https://2u.pw/RRF5NzZ.

50. «حظرت التدخين وحلق اللحى... «طالبان» تعود لأحكامها المتشددة بمناطق سيطرتها»، الشرق الأوسط، 14 يوليو 2021، تاريخ الدخول للموقع: 5 نوفمبر 2023، https://2u.pw/V9PDzW6

51. Lauryn Oates, "What Does a Taliban School Curriculum Look Like?", the diplomat, December 21, 2022, Accessed November 16, 2023, https://2u.pw/QY711WL.

52. "Modern Science and Religious Schools, Taliban Invests Resources to Fight Against Modern Science and Education", Hasht-e-Subh Daily, November 14, 2022, Accessed November 16, 2023, https://2u.pw/rd31gpW.

53. «طالبان تضيف محاضرات إلزامية للدراسات الإسلامية في المناهج الجامعية»، يورونيوز، 16 أغسطس 2022، تاريخ الدخول للموقع: 16 نوفمبر 2023 https://2u.pw/6M4rlrR

54. "'War On Education': Taliban Converting Secular Schools Into Religious Seminaries", Radio Free Europe/Radio Liberty, June 25, 2022, Accessed November 16, 2023, https://2u.pw/n3bOEiR.

5 الجغرافيا البشرية وخريطة الإرهاب في أوروبا، الحالة الفرنسية نموذجًا

قراءة في القراءات الغربية

د. توفيق اكليمندوس*

التمهيد وتحديد المشكلة...

عرفت أوروبا منذ بداية الجهاد الأفغاني وحرب البوسنة عدة أجيال وموجات من الإرهابيين، وهناك تواصل بينها وخبرات متبادلة، ولكننا سنحصر أنفسنا في دراسة الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 والغزو الأمريكي للعراق، لأن تسلسل وتطورات الأحداث بعدها شاهدت أو أدّت إلى انتشار أسلمة سلفية وإخوانية[1] لقطاعات كبيرة من المهاجرين، أسفرت عن أسلمة مناطق، قد تكون أحياء أو شوارعًا أو مراكز، وارتفعت أعداد المتطرفين المؤمنين بأفكار وشعارات تكفيرية وسلفية جهادية، فأصبحوا عشرات الآلاف وقطعًا تخطى عددهم المائة ألف،

*رئيس وحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وانخرط العديد -يعدون بالآلاف- في تنظيمات وأعمال إرهابية. باختصار أصبحت الأسلمة السلفية وكذا التطرف والإرهاب ظواهر اجتماعية مهمة، ولم يعد ممكنًا الكلام عن حوادث ومسارات فردية.

هناك إجماع على أهمية صدى وتبعات هجمات القاعدة والرد الفعلي الأمريكي في تفسير هذه الظواهر، ولكن هناك عوامل أخرى لا يجوز التقليل منها، منها التبعات الاجتماعية الكارثية لانهيار الصناعة والمصانع نتيجة للعولمة في عدد من المناطق، ومنها نشأة المواقع الاجتماعية وتأخر انتباه الأجهزة الأمنية إلى أهميتها كمنصة، ومنها الإدارة الكارثية للزعماء الأوروبيين للملفات السيادية، ومنها تطور المجتمعات إلى ليبرالية لم تعجب عموم المتدينين المحافظين والأصوليين وإن حاولوا استغلالها لصالح أجندتهم [2]، ومنها أن المنافسة بين التيارات الإسلامية المختلفة دفعت الكل إلى أشكال مختلفة من التطرف، ومنها فقدت القيادات التقليدية للجاليات الإسلامية نفوذها، وأخيرًا وليس آخرًا اعتناق أعداد كبيرة من الأوروبيين الإسلام والفكر السلفي الجهادي، ودخول أجيال من أبناء المهاجرين مولودين في الدول الأوروبية حاملي لجنسياتها ضعيفي الصلة ببلد أجدادهم المجالَ العام.

ومن المعروف أن أبرز مفكري تنظيم القاعدة -أبي مصعب السوري- طرح في نهاية سنة 2004 أو بداية سنة 2005 رؤية تنظيم القاعدة للجهاد العالمي بصفة عامة وفي أوروبا تحديدًا في كتاب «دعوة المقاومة الإسلامية العالمية» ويمكن قراءة الكتاب على أنه استراتيجية وخطة عمل ويمكن تفضيل اعتباره نبوءة أو توقع، وأيًا كان الأمر فإن صداه كان واسعًا وتم تحميله آلاف المرات، ومسار الأمور بعد صدوره لم يختلف كثيرًا عن الخطوط المرسومة فيه. ويمكن تلخيص الفكرة الرئيسة في تشخيص مفاده أن الجهاد ضد الدول الغربية يجب أن يكون من الداخل، وأن يقوم به شباب مسلم أوروبي لم يستطع الاندماج وثائر ضد الظلم وتم تدريبه و»توعيته». وقد تكون العمليات صغيرة -بمعنى ألا تكون كعمليات 11 سبتمبر- ولكنه من الضروري ألا تتوقف وأن ينخرط فيها أكبر عدد ممكن من المجاهدين، يحملون هذه الرؤية ويعملون وفقها دون الحاجة إلى تنظيم هرمي شديد المركزية. ولهذه الصيغة مميزات كثيرة، منها تصعيب مهمة الجهات الأمنية [3]، ولكن عيوبها كما قال جيل كيبل أن

تأمين الخلية الإرهابية وقرار القيام بعملية والتحضير والتنفيذ متروكون في كثير من الأحوال لناس يرتكبون أخطاء جسيمة يسهل التعرف عليهم وإفساد خططهم وإلقاء القبض عليهم [4] وعلى معارفهم من التيار نفسه.

يقول الخبير الفرنسي هوجو ميشرون في كتابه الأخير:[5] إن في جميع دول الاتحاد الأوروبي ويضاف إليها المملكة المتحدة، انضم ما لا يقل عن ستة آلاف مواطن إلى تنظيم جهادي (يبدو أن هذا الرقم هو تعداد من سافروا إلى سوريا). وتركز الظاهرة الجهادية في أوروبا الغربية. ما يقرب من 90٪ من هؤلاء الأفراد يأتون من ثماني دول: فرنسا (1910، 32٪ من الإجمالي)، ألمانيا (950، 16٪)، المملكة المتحدة (850، 14,5٪)، بلجيكا (498، 8,5٪)، السويد (310، 5٪)، هولندا (300، 5٪)، إسبانيا (230، 4٪) والدنمارك (145، 2,5٪)، وإذا ربطنا هذه الأرقام بحجم السكان، فإن بلجيكا والسويد والدنمارك تتصدر قائمة الدول المصدرة للجهاديين. وبالتالي فإن ما يقوله بعض الخبراء عن عدم إصابة الدنمارك بهذه الظاهرة خطأ، فإن وجود استثناء لناجي فهو إيطاليا، وأثرت عمليات المغادرة إلى سوريا بشكل غير متناسب على الدول الإسكندنافية، التي ليس لها ماض استعماري، والتي تعد مجتمعاتها من بين أكثر المجتمعات مساواة في العالم».

تقتضي الموضوعية أحيانًا التنازل عن الحيادية وعن الكتابة الإكلينيكية، إن دراسة تاريخ الحركات الجهادية في أوروبا ولجوئها إلى العمليات الإرهابية يثير ذهول الباحث، ويقف عاجزًا عن إيجاد أي تفسير مقبول للتقصير الأمني والسياسي المريع، في بعض الدول يمكن تبرير الفشل بكون الظاهرة -أفراد يبثون الأيديولوجيا الجهادية التكفيرية ويؤسسون تنظيمات- نمت في سكون بعيدًا عن عيون الأمن قبل أن تنتقل إلى مرحلة العمل الإرهابي، ولكن دولًا أخرى لا يمكنها التحجج بهذا، وعلى كل حال لا يوجد عذر لدول قبلت على أرضها أجانب ممن انخرطوا في عمليات إرهابية في مصر والجزائر والبوسنة والشيشان وتونس، ولم تستمع هذه الدول إلى تحذيرات وطلبات الدول العربية وفي مقدمتها الجزائر ومصر التي كانت تخوض حربًا ضد هذه التنظيمات.

إن تحينا هذا التقصير طويل الأجل فإن هناك خلافات في الأوساط الأكاديمية الغربية حول تفسير الظاهرة وتفشيها، بين من يفسره بأسباب اقتصادية اجتماعية، وبين من يقول إن الأسباب الثقافية والأيديولوجية والسياسية أهم، وفقًا للمنظور الأول أن الظاهرة تنتجها المجتمعات الأوروبية ومشكلاتها وأزماتها، ويقولون إن المجتمع يولد راديكالية وأن أغلب ذوي الميول الراديكالية يعتنقون الفكر الجهادي حتى لو لم يكونوا بنات وأبناء عائلات مسلمة، ويعتنقون هذا الفكر لأنه الوحيد الذي يحث ويشجع على قطيعة نهائية وبلا رجعة مع المجتمع، ويتيح للمنخرط فيه الانتماء إلى قضية كبرى وأخوة فكرية مع غيره، ويقولون ما معناه أن المتطرفين أو المستعدين لارتكاب أعمال إرهاب كانوا موجودين منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ولكنهم كانوا يتجهون أيامها إلى الفكر العقائدي اليساري. أما الفريق الثاني فهو يرى أن المقاربة الأولى تقلل بلا مبرر من أهمية تطور الموازين في المنافسة بين الخطابات الإسلامية المختلفة لصالح الأفكار الإخوانية والسلفية الجهادية، وهذه الخطابات آتية من الشرق الأوسط وآسيا، وبثها أفراد وشبكات، سعوا إلى التجنيد تحت لوائها. وعلى العموم يمكن القول إن استطلاعات الرأي توضح أن نسبة مهمة من الشباب المسلم (على خلاف الأجيال الأخرى من المسلمين) ترتفع باستمرار وتتخطى أحيانًا الـ50٪ متأثرة بالأيديولوجيات الإخوانية السلفية والتبليغية ولا تعترض على اللجوء إلى العنف الديني[6].

إلى جانب هذا الجدل بالغ الحدة هناك جدل آخر حول مسئولية جماعة الإخوان المسلمين في بث الأيديولوجيات التكفيرية الجهادية، هناك من يرى ضرورة التمييز الصارم بين الخطاب الإخواني والخطاب السلفي الجهادي، ويقولون إن الجماعة تعاونت مع بعض الحكومات ضد هذه الشبكات، ومن يرى أن استراتيجية الإخوان في التغلغل والانتشار ودور كوادرهم المعتنقين لفكر «إخواني/وهابي» يتحملان مسئولية كبرى في ظهور وتفاقم الخطر الإرهابي، فاستراتيجية الإخوان قائمة على عدة ركائز:

1. حث المسلمين على «إظهار» و«إبراز» و»فرض» سلوكيات إسلامية (بعضها وليست كلها سلفية) في المجال العام، وعلى ممارسة الضغوط على المؤسسات

وغير المسلمين لمراعاة خصوصية ومشاعر المسلمين واتخاذ التدابير من أجل هذا، وفي قائمة المطالب التي يتقدم بها الإخوان أمور معقولة جدًا وطلبات لا يمكن قبولها.

2. الانخراط في الحياة السياسية بوصفهم مسلمين لهم هوية خاصة بهم، الضغط على السلطات للمطالبة باحترام خصوصية الثقافة والهوية والمقدسات الإسلامية، وهذا المنهج وهذه المطالب حمّالا أوجه، من ناحية يعنون قبول قواعد اللعبة الانتخابية والانخراط في ممارستها، ومن ناحية أخرى يعنون في فرنسا وغيرها رفض قواعد العقد الاجتماعي والنظام الجمهوري القائمين على ضمان حق الجميع في التعبير عن الرأي، سواء احترم المقدسات الدينية أم سخر منها، والثقافة الفرنسية تعرف منذ قرون نصوصًا أدبية كثيرة تسخر من الأديان ومن رجال الدين[7].

3. وأخيرًا تسعى جماعات الإخوان ومعها آخرون إلى خلق «بيئة» طاردة لغير المسلمين وللمسلمين الرافضين لممارساتهم في بعض الشوارع والأحياء والمدن، أي أنها تنشط لأسلمة (أو تسليف) هذه المواقع، ويرى البعض أن الإخوان أوجدوا بيئة تساعد[8] على انتشار الخطابات الجهادية وتجذرها، وبثت جوًا من الكراهية بين صفوف المسلمين للدولة والمجتمع ولمنظومة قيمهم، ويستحل الاعتداء -من الضرب إلى القتل- على أفراد من فئات وطوائف معينة ولا شك أن عددًا كبيرًا من المروجين للفكر التكفيري الجهادي انتموا -على الأقل في مرحلة ما من مسارهم- أو لا يزالون ينتمون للإخوان. وهناك من يرى أن هذا الكلام المتهم للإخوان يخلط بين رد فعل مشروع ومبرر وربما صحا على/ضد أوضاع ظالمة وعلى/ضد صيغ سياسية لم تعد تناسب مجتمعات متعددة الثقافات من ناحية وبين الإرهاب من ناحية أخرى ويتحجج بالثاني لنزع شرعية الأول.

ويمكن القول إن المشترك بين الفرق المختلفة المندرجة تحت لواء الإسلام السياسي هو ضرورة إيجاد وتقوية واستغلال حالة «الرفض والعزلة شعورية والكراهة لباقي مكونات المجتمع الأوروبي ولحركتها ومسارها وقيمها» بصفة عامة، وضرورة حث (أو إجبار) المسلمين على تنظيم حياتهم وفقًا لتفسيرات شديدة المحافظة أغلبها سلفي أو وهابي لتعاليم الدين الحنيف. وتختلف تلك الفرق حول منهج العمل وأدواته النابعة من هذا الموقف، هل هو انعزال شعوري يستوجب

الانخراط في السياسة أم اعتزالها؟ أغلب الفرق وليست كلها منخرطة في السعي إلى أسلمة بعض الأماكن التي يقطنها عدد كبير من المسلمين، بحيث تخضع فعلًا لقواعد وأحكام الشريعة وليس لقوانين الدولة (أوضحها الحالة الفرنسية)، الإخوان منخرطون في العملية السياسية لمطالبة السلطات والمجتمع برعاية الخصوصية الثقافية للهوية الإسلامية كما يحددونها، وأخيرًا وليس آخرًا هناك من يروج لممارسة عنف مسلح أو غير مسلح ضد المسلمين العاصين،[9] وضد مظاهر «كفر» المجتمع، ومن بين الداعين إلى هذا ناس كانوا إخوانًا أو لا يزالون في الجماعة.

إن قراءة عدد من دراسات الحالات[10] تدفع إلى اقتراح فرضية تتحقق في العديد من الأحوال[11]، مع وجوب طبعًا الإقرار بوجود أنماط أخرى، من المعروف أن المجتمعات الأوروبية[12] -منها فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا- شاهدت تراجعًا حادًا في أهمية القطاع الصناعي ومساهمته في توفير وظائف وفي الناتج المحلي الإجمالي، فقدت فرنسا بين 1995 و2015 نصف مصانعها وثلث فرص العمل التي كان يوفرها قطاع الصناعة[13]، وعرفت بلجيكا وغيرها تطورًا سلبيًا مشابهًا[14]، ومن المعروف أن نسبة المسلمين والمهاجرين في القطاع الصناعي مرتفعة، ولا شك أن التبعات الاجتماعية لهذا التطور كانت سببًا رئيسًا لنمو الحركات الشعبوية من ناحية. والأصولية الإسلامية من ناحية أخرى، على سبيل المثال في الأحياء العمّالية في فرنسا انهارت المنظومة الشيوعية مع إغلاق المصانع العاجزة عن منافسة الدول الآسيوية أو الأكثر كلفة من النظير الآسيوي، وهذه المنظومة الشيوعية كانت مكونة من نقابات وأندية وجمعيات ومنظمات شبابية، وتحث الجميع عن التسامي ونسيان الانتماءات الإثنية والطائفية وغيرها للانخراط في حركة عمالية، ولكن القيادات الشيوعية في السبعينيات والثمانينيات كانت تعترض على بناء مساجد وهذا لعب دورًا في بث أيديولوجيات متطرفة بعيدًا عن رادارات السلطات المحلية والدولة[15]، عندما انهارت هذه المنظومة تحللت الروابط وتفككت الأسر وفي بعض المناطق تفشت الجريمة، وكثيرًا ما تراجع مستوى المدارس الحكومية، وساهمت الزيادة السكانية ومعدلات الإنجاب في بعض الأحياء في تفاقم المشكلة، وانتبهت الدولة ولكن المقاربة التي شكلت معالجتها جاءت قاصرة، قادرة على تحسين نسبي للإسكان عاجزة عن إيجاد حل للبطالة، وقائمة على التشاور مع الجمعيات والفاعلين

الموجودين على الأرض دون تمثيل سياسي للسكان[16]/[17]، وهنا وفي بعض المناطق المصابة بهذه الاختلالات وليس كلها دخلت جماعات الإخوان والتبليغ والسلفيون وبدأوا بمطالبة بناء أو تمويل بناء مساجد ومطالب أخرى ذات طبيعة دينية أو تعليمية وطالبوا أحيانًا تمثيل المسلمين في المجالس المحلية في مواقع استراتيجية مثل الإشراف على التربية والتعليم والإسكان، وأحيانًا عرضوا دعمهم لمكافحة الجريمة عن طريق الوعظ والإرشاد، مقابل دعم انتخابي لمن يلبي مطالبهم، وفي أحوال كثيرة وافق العمدة والمجلس المحلي، وكانت هذه نقطة الانطلاق لإعادة تشكيل البيئة وأسلمتها تدريجيًا، ولبث قيم تخالف أو ترفض[18] القيم السائدة في المجتمع وتدعو بوضوح إلى القطيعة معه لكفره وانحلاله وتحث بوضوح على كراهية مكونات أخرى من مكوناته، وهذه الأسلمة الواضحة من ناحية، وتدهور الوضع الاقتصادي وقلة فرص العمل من ناحية أخرى، ودفعت الكثير من غير المسلمين وعددًا من المسلمين إلى مغادرة هذه الشوارع أو الأحياء.

وأيًا كان الأمر فإن وجود مثل هذه البيئة، سواء شملت أحياء بالكامل أو بضعة شوارع، واتجاهها المحافظ و/أو السلفي سهلت مهمة دعاة السلفية الجهادية. ولا شك أن عددًا كبيرًا من الدعاة الذين بثوا الفكر التكفيري السلفي الجهادي كانوا إخوانًا أو إخوانًا سابقين (الدنداشي في فرنسا، وعياشي في بلجيكا)، ولكن للفكر الجهادي في أوروبا روافد أخرى، جهاديون جزائريون وتونسيون استغلوا واستفادوا من الشبكات والجمعيات التي أقامها نشطاء الإخوان، وخطابات التنظيمات العابرة للحدود الظاهرة على المواقع الاجتماعية وعلى الإنترنت.

على أي حال علينا أن نميز بوضوح بين الأسلمة والتسليف والتطرف والإرهاب:

1. الأسلمة والتسليف هما تحول شوارع أو أحياء أو مناطق بالكامل إلى مناطق تسود فيها عادات وسلوكيات ومنظومات وقيم سلفية تخالف تمامًا ما هو سائد في كل المناطق الأخرى وينتشر فيها خطاب يعادي المجتمع الغربي بكل طوائفه ويكفره ويسعى إلى مقاطعته وعدم الالتزام بقوانينه إن خالفت الشريعة، ويمكن أن نوافق على تسمية هذه الظاهرة بـ«الانفصالية»، ورغم الاختلاف حول خطورتها وأهميتها

العددية إلا أنه من الواضح أن مئات الآلاف من المسلمين يقيمون في هذه المناطق وأن نسبة كبيرة منهم يريد أن يحيا في مثل هذه البيئة الإسلامية.

2. من يصنف في فرنسا على أنه راديكالي –هو أصولي «خطر على أمن الدولة»– شخص يوحي سلوكه وكتاباته في المواقع الاجتماعية على الإنترنت والأماكن والمساجد والمراكز التي يتردد عليها أنه اعتنق الفكر السلفي الجهادي أو متردد على مجموعات أو على مواقع تعتنق هذا الفكر وتبثه، وهؤلاء الذين قُيدت أسماؤهم على قائمة المهددين لأمن الدولة في قاعدة بيانات الشرطة والدرك كانوا ثلاثين ألف سنة 2017.

3. أما الإرهاب فهم من ينضمون لمنظمة إرهابية أو يمارسونه وعددهم أقل.. بضعة آلاف. ويقول كاتب إن أغلبهم يعرفون بعضهم وعلى صلة ببعض.

4. نعم انتشار الظاهرة الأولى ساعد نمو الإرهاب ونعم الخطاب الإخواني يوجد «جوا» يشرعن العدوانية والعنف والإرهاب. ونعم دعوا هم وأصوليون آخرون إلى رفض المنظومة السياسية والاجتماعية والثقافية الفرنسية باسم الحفاظ على الهوية، وتقدموا بتفسيرات للدين تختلف عما كان سائدًا قبل وصولهم ولاقت قبولًا عند الكثير من الشباب وشكلت وعيهم وتدفعهم إلى الصدام مع «الغير». ولكن الإنصاف يقتضي أن نقر أن الصدام أحيانًا مبرر، وأن الدولة لم تنتبه إلى التبعات الكارثية لتحلل الروابط الأسرية والمهنية والاجتماعية في مناطق كانت تعتمد على صناعات زالت، ولم توفق في محاربة التمييز.. إلخ، وعلى العموم الصدام المستمر أمر والإرهاب أمر آخر.

نبدي بعض الملاحظات قد تعين على فهم حدود هذه الدراسة، لم نقم طبعًا ببحث ميداني، ولكننا اعتمدنا على دراسات غربية وعلى نقاشات بعضها طويل ومعمق مع سياسيين وكبار موظفين وجامعيين وصحفيين أغلبهم فرنسي الجنسية، ولا يمكن لأي باحث –حتى لو كان متفرغًا لهذا الملف– أن يلم بكل ما يكتب في هذا الشأن. لأسباب كثيرة بعضها ذاتي والكثير منها موضوعي وفكري لا يتعاطف كاتب هذه السطور مع الخطابات السلفية والإخوانية، ولا مع من يدافع عنها، ولكنه توخى الموضوعية وحاول أن يكون منصفًا. وقرر أن يعتمد بصفة رئيسية

على ثلاثة كتب لكل من: جيل كيبل، وهوجو ميشرون، وبرنارد روجييه، مع الأخذ في الاعتبار بالنقد الذي تعرضوا له، ولكننا قرأنا العديد من الدراسات الأخرى منها تقرير حكيم القروي الموظف الفرنسي من ذوي الأصول التونسية عن «صناعة الإسلاموية» كما اطلعنا على عدد من شهادات للفاعلين (عمد/أفراد من المجتمع المدني/صحفيين) ولمراقبي الحالة.

لكل كتاب من الكتب الرئيسية مقاربته، كيبل حريص على التقدم بوصف وتشخيص أزمة فرنسا والتطورات الاجتماعية والتأثيرات الخارجية وفشل الساسة ورجال الأمن على فهمها، نقطة انطلاق ميشرون هي المجموعات التي انخرطت في عمليات إرسال مقاتلين وفاعلين إلى بلاد الشام، وإن تطرق أيضًا لعمليات التجنيد في سجون أوروبا، وطبعًا يُثار السؤال.. هل هذا يشمل كل الطيف الإرهابي؟، في حين أن كتاب روجييه يركز أساسًا على عمليات الأسلمة والتسليف للأحياء. ونلفت النظر إلى الخلافات الشديدة في أوساط الباحثين حول أهمية ظاهرة الذئاب المنفردة، كتّابنا الثلاثة يجمعون على اتهام السلطات بتعظيم شأن هذه الظاهرة لتبرير فشلها في متابعة الشبكات ويقول الثلاثة: إنه اتضح أن عددًا كبيرًا ممن صنفوا في هذه الخانة كانوا في الواقع على تواصل مع تنظيمات جهادية معروفة. وتذهب دراسة أخرى إلى مدى أبعد وتقول: إن هذه الظاهرة غير موجودة أصلًا، [19] ونرى أن هذا التحليل الأخير مبالغ فيه.

هل يمكن تفسير الإرهاب تفسيرًا يركز فقط على الأوضاع الاجتماعية؟

في دراسة منشورة على موقع المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية يقول الدكتور مارك هيكر: إن «هناك لامركزية قوية في التوزيع الجغرافي لمراكز نشأة وإقامة المدانين قضائيًا لانخراطهم في النشاط الإرهابي، على الرغم من أن بعض المناطق أكثر تأثرًا من غيرها. ويمكن تفسير هذا التشتت الجغرافي جزئيًا بوجود الدعاية الجهادية على شبكة الإنترنت. صحيح أننا نرى في بعض المدن مراكز للإرهاب ترتفع فيها أعداد الإرهابيين، ويمكن تفسير ذلك بوجود القائمين على التجنيد في مدن معينة وبتأثير ديناميكيات المجموعات والتفاعل بين أعضائها المؤدي إلى انضمام عدة أشخاص من الحيّ نفسه.. عضو جديد ينجح في ضم بعض معارفه.. من ناحية أخرى تمت مقارنة

عناوين 121 جهاديًا مع قوائم الأحياء ذات الأولوية (لأنها فقيرة) في سياسات الدولة للارتقاء بالمدن، حيث يأتي 40٪ من الجهاديين من الأحياء ذات الأولوية (بمعنى أنها الأفقر وعلى قائمة أولويات السياسات الاجتماعية) ويعني هذا أن العديد من المدانين من ذوي خلفيات مهمشة أو متواضعة ورأسمالهم الثقافي منخفض[20]، على سبيل المثال في العينة التي درسها الدكتور هيكر نسبة من لم يحصل على أي شهادة 47٪ في حين أن هذه الفئة لا تمثل سوى 13٪ من المجتمع الفرنسي[21].

ومن ناحية أخرى يميز هيكر بين أربع استخدامات أو وظائف للإنترنت.. أولًا تلجأ مجموعة تشكلت أصلا إليه للحصول على فتاوى وأناشيد الحماسة ومعلومات، ثانيًا يتعارف أفراد أو مجموعات يترددون على المواقع نفسها ولا يقيمون بجوارهم، وعدد من المجموعات تشكلت بفضل الإنترنت، ثالثًا الإنترنت وسيلة تواصل بين أعضاء مجموعة واحدة، وبين مستخدمي الإنترنت عدد لا وعي أمني له وعدد يحاول إزالة آثاره أو يكثر من الإجراءات الاحتياطية، وأخيرًا قد يستخدم الإنترنت في تحضير عملية إرهابية أو هجرة إلى ساحة قتال، فيبحث الإرهابيون عن مواقع تعلّم كيفية تصنيع قنابل أو أساليب ومناهج التدريب العسكري.[22]

بيد أن تحليل الباحث الفرنسي هوجو ميشرون مختلف، يقول في كتابه الرائد[23] «أن بين عامي 2012 و2018، جاء أكثر من 80٪ من الجهاديين الأوروبيين الموجودين في بلاد الشام من أربع دول: فرنسا وبلجيكا وبريطانيا العظمى وألمانيا، ويمثل الفرنسيون 40٪ منهم. (2000 من 5000)، والألمان والبريطانيون 800 و800، والبلجيكيون 600 (نسبيًا ونظرًا لعدد السكان هذا يجعل بلجيكا الدولة الأكثر إفرازًا لإرهابيين). في كل بلد، تتأثر مناطق معينة أكثر من غيرها، وهناك مناطق تشارك تلك التي أفرزت جهاديين في الخصائص والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الداء لم يصبها»، أي أن التفسير بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية غير كافي، ويضيف ميشرون: «في فرنسا، -جميع المحافظات معنية- بعض سكانها ذهبوا إلى سوريا، لكن الأغلبية الساحقة من الجهاديين تأتي من خمسة عشر كانتونا بالتحديد. في كل كانتون، لدينا السيناريو نفسه: في مدن معينة، يتم تشكيل شبكات إرهابية، وفي أخرى، مماثلة لها، لا يحدث شيء. في كل مدينة متأثرة، تتأثر أحياء معينة فقط،

بينما في أحياء أخرى مثلها، لا يحدث شيء. وفي هذه الأحياء المتضررة، غالبًا ما يصيب المرض مجموعة من المنازل فقط دون غيرها.. الأمر نفسه في بلدان أخرى، بلجيكا تدفع الظاهرة إلى ذروتها، 75٪ من المغادرين يأتون من خمس بلديات في بروكسل.

ويواصل ميشرون حديثه ويقول: إن جغرافيا المغادرة (من أين يأتي الجهاديون الذين ذهبوا إلى سوريا لينضموا إلى تنظيمات منخرطة في الحرب ضد الدولة ونظام الحكم السوريين) لا تتداخل مع جغرافية الضواحي (خريطة الضواحي المأزومة في فرنسا) أو مع أزمة الضواحي، ولا يمكن تفسير عمليات المغادرة بخلل أو فشل العقد الجمهوري الفرنسي في تحقيق وعوده وفي إدماج المهاجرين وفي سياسات إعادة التوزيع. مدينة تراب لها الخصائص نفسها شانتلو لا فيني، إحداهما لديها أكبر عدد من المغادرين من فرنسا، 80 مغادرة في عام 2015، والأخرى ليس لديها أي مغادرة. كانت مدينة لونيل، التي اعتبرت في عام 2014، عاصمة السلفية الجهادية الفرنسية[24]. في حين أن ضواحي مرسيليا الأكثر اكتظاظًا بالسكان، والتي تتراكم فيها المشكلات الاجتماعية الجسيمة، لم تشاهد أي هجرة نحو سوريا.

ويقول ميشرون إن الباحث يرصد الاتجاهات نفسها في بلجيكا، لا تتأثر منطقة والونيا، وهي المنطقة الأفقر على الإطلاق، بهذه الظاهرة، على عكس المدن الأكثر ازدهارًا في إقليم فلاندرز، مثل أنتويرب وفيليفورد.

تقع الظاهرة الجهادية على مفترق طرق بين حركتين متميزتين: التغييرات الجذرية في الجغرافيا العمرانية في أراضي الديمقراطيات الأوروبية، والطفرات الأيديولوجية الناجمة عن تطور الإسلاموية داخل هذه الديمقراطيات. هناك مساحة ثالثة بين فرنسا والمشرق: السجون. وفي كتابه الرائد ركز ميشرون على أربع مناطق: أ(تولوز والمناطق النائية في محافظة آرييج. ب) نيس. ج) باريس وضواحيها القريبة. د) ليل/روبيه/توركوينج وفي بلجيكا البلديات على ضفاف قناة شارلروا في بروكسل.

البدايات.. كيف تنشأ الشبكات؟

الحي التاسع عشر باريس:

قبل أن نعرض لما كتبه ميشرون نشير بسرعة إلى أول خلية فككها الأمن الفرنسي بعد غزو العراق[25]، وهي خلية عرفت باسم «بوت شومون» باسم حديقة في الحي التاسع عشر من باريس كان يمارس فيها أعضاؤها الرياضة والتدريب، وفي المواقع العربية يطلق عليها اسم «الشبكة العراقية الإرهابية»[26] وكان نشاطها الرئيسي إرسال سلفيين متطرفين إلى العراق للانضمام إلى جماعة أبي مصعب الزرقاوي.[27] ولكنها كانت تخطط أيضًا لارتكاب عمليات إرهابية في فرنسا، وكان أسلوب عملها بدائيًا، تجمع المال وتشتري جوازات سفر، وكان أميرها فريد بن يطو من مواليد باريس (سنة 81) أي فرنسي الجنسية ومن ذوي أصول جزائرية، وتوفي والده وهو طفل، واعتنق الفكر السلفي الجهادي سنة 97 بعد أن تعرف عليه عندما وصل زوج أخته يوسف زموري الجزائري المنخرط في تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية إلى فرنسا لاجئًا، وسرعان ما تم القبض على زموري وخمسة جهاديين آخرين لقيامهم بالتخطيط لعمليات إرهابية أثناء كأس العالم لكرة القدم سنة 1998، ولم يكن ابن يطو من بينهم، ولكنه بدأ عمليات التجنيد سنة 2003، من خلال دروس[28] ألقاها في مسجد ستالينجراد (شارع مشهور في الحي 19 شمال شرق باريس) وبعد تفكيك الخلية تم توجيه تهم لقاداتها الثلاثة، بن يطو وتامر بوشناق وشريف كواشي، ونالوا عقوبات بالسجن، وفي السجن تاب ابن يطو وانخرط تدريجيًا في برامج تعمل على مقاومة التطرف، وفي المقابل ازداد شريف كواشي تطرفًا وبعد خروجه من السجن نفذ عملية قتل هيئة تحرير شارلي إيبدو. ويلاحظ أن هذه الخلية ضمت بوبكر الحكيم مؤسس جماعة أنصار الشريعة التونسية فيما بعد وهي الجماعة التي اغتالت شكري بلعيد. ولبوبكر حكيم (من شباب الحي 19) شقيق مات في العراق وهو ينفذ هجمة انتحارية.[29]

وأيًا كانت الحقيقة فإن السجن كان مكان لقاء بين مجاهدين ومكان دعوة، وضموا إلى صفوفهم عددًا من المجرمين الباحثين عن التوبة أو عن تحليل لجرمهم، وفقًا لشهادة بوبكر الحكيم في مجلة دابق[30]، وقد يكون أشهر من تحول من عالم

الإجرام العادي إلى عالم الإرهاب أحمدي كوليبالي، مرتكب هجوم ضد متجر يهودي في باريس سنة 2015، وفي السجن التقى كواشي ببيغيل. ويلاحظ أيضًا أن مؤلف أبي مصعب السوري نشر على الإنترنت وأصبح ركيزة مهمة من ركائز الدعوة السلفية الجهادية فلم يعد التجنيد مقصورًا على شبكات لها توجد على المسرح.[31]

تولوز وأرتيجات وألبي.. الدنداشي وكلاين ومراح:

في الثمانينيات من القرن الماضي (سنة 85 تقريبًا) تم منح حق اللجوء لإخواني سوري كثير الإقامة في فرنسا، شارك في الجهاد الأفغاني في جماعة قلب الدين حكماتيار شديدة التطرف واسمه عبد الإله الدنداشي، وكان الدنداشي في فرنسا منذ سنة 83 منخرطًا في النشاط الطلابي الإخواني، وبعد وصوله بقليل إلى فرنسا قام بتنصير اسمه فأصبح أوليفييه كوريل. وتدريجيًا قام بدعوة الأصهار وأبناء الإخوة وكانوا مقيمين في سوريا والجزائر والجزيرة العربية، للإقامة، ودعا أيضًا للإقامة عشرات الأشخاص من المنتمين إلى التيارات الأصولية الأفغانية الباكستانية. واشترى مباني تحجبها غابة قريبًا من قرية معزولة في إقليم الأرييج وهو تاريخيًا ملاذ بعض معتنقي تيارات هامشية تفضل اعتزال المجتمع (مثل الهيبيز في العقود الماضية وأنصار مذاهب تعتبرها الكنيسة من الزنادقة في العصور الوسطى)، وأسس الدنداشي تجمعًا أصوليًا صغيرًا ومنغلقًا على نفسه. في التسعينيات، حاول الحصول على وظيفة إمام في أحد مساجد مدينة تولوز. لكن الأوساط المسلمة المحافظة اعترضت ومنعت هذا لأنها كانت على علم باتجاهاته التكفيرية، وكان الدنداشي متابعًا للحرب الأهلية الجزائرية. ذهب إلى هناك في عام 92، والتقى بأشخاص من الجماعة الإسلامية المسلحة. وعند عودته إلى فرنسا بدأ التجنيد بين شباب تولوز ومحيطها من ضواحي وريف، وكان الإخوان والتبليغيون نشطين في أوساط العمال الزراعيين وفي بعض الضواحي التي باتت معاقل للإجرام وتجارة المخدرات. ويخصص الباحث عدة فقرات لرصد مساجد تولوز وضواحيها ولتصنيف المترددين عليها في التسعينيات ويقول إن نهاية القرن تشهد في المنطقة صعودًا وتقاربًا إخوانيًا سلفيًا وتراجعًا تبليغيًا. ومهندس الصعود الإخواني إمام إخواني اسمه مامادو (محمد) دافع مدني من ذوي الأصول الأفريقية وهو باحث بارز في الكيمياء العضوية.

ومن ناحية أخرى عادت عائلة كاثوليكية عاشت لفترة طويلة في أقاليم وراء البحار إلى فرنسا، وأقامت فترة في مدينة «ألانسون» وهناك تعرف شبابها سنة 1999 على زوج قريبة لهم مسلم الديانة سلفي الهوية أقنعهم هم ووالدتهم باعتناق الإسلام[32]. ومع بداية ارتدائهم لثياب إسلامية مثل النقاب والقميص أحسوا برفض الجيران لهذا وتركوا المدينة وذهبوا إلى تولوز وإلى ضاحية تقطنها أغلبية مسلمة، وهنا انخرط الأخ الكبير «فابيان كلاين» في دعوة المسلمين إلى العودة إلى الإسلام وإلى الاستقامة، وتزوجت أخته من محمد مغربي المنخرط في شبكات جهادية والذي سافر إلى العراق سنة 2006، وشكل فابيان مجموعة صغيرة من الدعاة منهم مجرم سابق، اسمه صبري إسيد مدمن للعنف البالغ نشأ في حي لا تجرؤ الشرطة على دخوله ولا على الوجود فيه.

وقابلت المجموعة الدنداشي وتتلمذت عليه، وأصبح الدنداشي (وحرمه) مرجعيتهم التي تمدهم بمعرفة العلوم الدينية وشخص محوري في الإسلام الأصولي الجهادي الأوروبي. فالمجتمع الصغير الذي أقامه في أرتيجات أصبح قبلة للعديد من المتطرفين، كما قابل كلاين أعضاء قدماء في الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية والذين استفادوا من عفو الدولة الجزائرية وفضلوا الهجرة إلى فرنسا خوفًا من بطش الدولة الجزائرية المحتمل، وأقاموا في عدة مدن منها تولوز وانخرطوا بسرعة في عمليات تجنيد لعناصر جهادية، والمنسق لهذه العمليات اسمه عبد القادر الشاذلي (قد تكون كنية) وكان على تواصل مع مجاهد رأس الفرع الألماني للجبهة الإسلامية التونسية وثيق الصلة بتنظيم القاعدة ومع كبير المجاهدين الجزائريين في مدينة ليل مهندس العمليات الإرهابية التي أصابت فرنسا سنة 1995، إضافة إلى هذا نال الشاذلي دعم «دافع مدني» الإمام الإخواني المذكور أعلاه الذي قدمه للمسلمين قائلًا: إنه من الأئمة ودعاه لإلقاء خطب صلاة الجمعة، وسلكت قيادات إخوانية أخرى المسلك نفسه، واستغل الشاذلي شبكة دعاة كلاين لضم عناصر جديدة غفيرة نسبيًا، وفي مطلع القرن لم يكن هناك أكثر من 80 سلفيًا في منطقة الضواحي المسماة بمنطقة ميراي الكبرى بالقرب من تولوز، لكنهم كانوا متحمسين وينسقون معًا (وساعدهم الإخوان). إن «فضل» تغلغل وانتشار الأيديولوجية السلفية الجهادية في أوساط مسلمي منطقة تولوز يعود إلى مجهود جماعي انخرط

فيه أعضاء الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية الموجودون في المنطقة وكوكبة من مريدي «الدنداشي» أي إلى مجموعة صغيرة من الأفراد، ولكنهم مصممون على تشكيل وعي الدوائر الشعبية وبث أيديولوجيتهم. وفي ضاحية إزاردز تحديدًا، تشابكت دوائر الدعوة السلفية مع جماعات تجار المخدرات، وقدّر رجال الدعوة أن بيع المخدرات للكفار يضعفهم ويمول القضية.

وفجأة -لا نزال مقتبسين من بحث ميشرون- وجد خطاب الدعاة صدى أقوى بكثير بين الشباب المسلم بعد 11 سبتمبر. وينتمي جزء كبير، إن لم يكن كل الجهاديين المعتقلين، إلى هذا الجيل. وشهدت مدينة تراب، التي عدت عاصمة الجهاد في عام 2015، تطورًا مماثلًا، مع وصول مجاهد شارك في النضال الأفغاني وأشخاص من الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية في نهاية التسعينيات. وينطبق الشيء نفسه على مدينة ستراسبورغ، مسقط رأس العديد من مرتكبي مذبحة الباتاكلان في باريس سنة 2015، وفي ستراسبورغ، كان أعضاء الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية على صلة بخلايا القاعدة الألمانية.

ومنذ عام 2002، انتشر أفراد جماعة «كلاين /الدنداشي» في جميع منطقة ميراي الكبرى وقاموا بتنويع أساليبهم الدعائية. يطرقون أبواب كل المنازل والشقق لحث المسلمين على العودة إلى الدين. يجوبون الأسواق المختلفة، ويعملون لدى تاجر الجملة السلفي «الطيب»، الذي وظف أغلب القيادات الكبيرة للجهادية في تولوز.. منذ عام 2003، شكلت العلاقات التجارية التي أقامها «الطيب» في العاصمتين الفرنسية والبلجيكية أبواب دخول دعاة تولوز إلى الأوساط السلفية الإخوانية في الخارج. وكانت الرياضة وسيلة سهلة للتواصل مع المراهقين والشباب، نظرًا لأهمية دور المشرف أو المدرب، وقامت هذه الشبكات بإنشاء مدارس قرآنية يتم من خلالها بث الأيديولوجية التكفيرية الجهادية. وكانت المنظومة التشريعية الفرنسية تجعل من المستحيل مراقبة الجمعيات الأهلية الخاضعة لقانون 1901، ومن الملاحظ أخيرًا أن العديد من السلفيين الأوروبيين درسوا في المملكة العربية السعودية وسوريا ومصر، وتعارفوا وتواصلوا وأقاموا علاقات بينهم وبنوا شبكات بين مجموعاتهم هناك.

توماس بارنوان قطب آخر من أقطاب السلفية الجهادية، هو من مدينة ألبي وهي على بعد 77 كم من تولوز و147 كم من أرتيجات، اعتنق الإسلام سنة 1999 والتحق بمعهد للعلوم الفقهية يشرف عليه الإخوان ولكنه فصل بعد قليل، ودرس العلوم الشرعية في السعودية، وفي وقت ما اعتنق مذهب السلفية الجهادية وزار التجمع السكاني الذي أقامه الدنداشي في بداية الألفية، وذهب إلى سوريا للمشاركة في الجهاد ضد الأمريكيين في العراق وتم القبض عليه وتسليمه لفرنسا في فبراير 2007 حيث حوكم عليه بالسجن للانخراط في جماعة إرهابية، وعند الإفراج عنه مارس الدعوة والتجنيد في ألبي ثم عاد إلى سوريا.

ومن ضمن المنخرطين في الجماعات السلفية الجهادية الذين مروا على أرتيجات هناك جايل موريز (أيضًا من ألبي) وعماد جبالي (تصور المحققون في البدايات أنه أمير تنظيم أرتيجات) وعبد الواحد بغدالي (زوج شقيقة محمد مراح) وغالبًا محمد مراح منفذ عمليات إرهابية ضد ضباط صف من أصول عربية وضد مدرسة يهودية في تولوز في مارس 2012 (جنده في السجن صبري إسيد وهو كما أسلفنا أحد مريدي كلاين، وتزوج والد صبري أم محمد مراح وكان الدنداشي المأذون[33])، وهذه المعلومات وغيرها المتاحة حاليًا تثبت أن محمد مراح لم يكن قطّ «ذئبًا منفردًا» كما زعمت السلطات سنة 2012.

تراب:[34]

سنة 2010 أسس محمد الشملان الفرنسي ذو الأصول المغربية والفرنسية وكنيته أبو حمزة تنظيمًا تم حله بقرار من وزير الداخلية في فبراير سنة 2012 بعد قيامه بعدة عمليات، منها احتلال لفرع من فروع شبكة ماكدونالد لكونها «صهيونية» وحرق كتب قانون فرنسي أمام قسم شرطة، ومنها الاحتكاك أو الاعتداء على تجمعات فكرية تتبنى أيديولوجيات تشبه خطاب اليمين الفرنسي المتطرف، ولقيامه بصفة عامة بنشر فيديوهات تروج للعنف ضد الكفار وتمجده (يقول كيبل: إنه أول تنظيم يستغل المواقع الاجتماعية للترويج)، ولقيامه بتدريب أعضائه على القتال وعلى اختطاف الرهائن؛ استعدادًا لحرب أهلية ستحدث آجلًا أم عاجلًا، ولكي يصبح التنظيم اليد التي تثأر لكل اعتداء أو إهانة للإسلام والمسلمين

في فرنسا، ولترويجه لمذهب سلفي جهادي، ولتبنيه برنامجًا يطالب بإقامة الخلافة وتطبيق الشريعة في فرنسا، وكان التنظيم على تواصل بتنظيمات سلفية جهادية أجنبية، منهم تنظيم المهاجرين البريطاني.. وعلى العموم لم ينخرط فيه إلا عدد محدود من المتطرفين، بعضهم لعب دورًا مهمًا في الحركات الجهادية أو على الأقل تصدر الأخبار بعد ذلك لسبب أو لآخر، الفرنسي السنغالي عمر أومسين (ديابي) وهو لص حوكم عليه بالسجن واعتنق الفكر السلفي الجهادي في السجون والتحق بالتنظيم عقب الإفراج عنه والذي تزعم فرقة الغرباء التي قاتلت في سوريا،[35] وكان بارعًا في عمليات التجنيد،[36] ومنهم إيميلي كونيج أشهر أوروبية انضمت لداعش وبارودي بوزيد.

لونيل «عاصمة الجهاد» سنة 2014:

تقع لونيل -جنوب شرق فرنسا- بين مدينتي نيم ومونبلييه، والثانية مدينة نشطة بها حياة شبابية وجامعية، والأولى ليست فقيرة، والمشترك بين المدينتين تراجع مستوى المعيشة فيهما، أما لونيل فهي نسبيًا فقيرة، عانت من إغلاق المصانع وتسبب هذا في تفشي الجريمة -لا تزال معدلات سرقات الشقق مرتفعة للغاية- وهجرة الكثيرين إلى إحدى المدن المجاورة، والمفارقة -وهي مفارقة تدل على خصوصية كل حالة وعلى صعوبات التعميم- أن هذه الهجرة لم تقتلها، لأنها تسببت في انهيار أسعار المساكن والشقق مما حث الكثير من أبناء المدن المجاورة إلى الإقامة فيها -من مزايا المدينة أن الطبيعة خلابة في محيطها[37]، مع الاحتفاظ بوظائفهم في المدينة الرئيسة، ومن خصائص لونيل أن ما بين ربع وثلث سكانها من أصول مغاربية (مع أغلبية مغربية وتمثيل قوي لأبناء قرية مغربية فقيرة تسلفت في العقود الماضية)، ومعدل الزيادة السكانية أعلى من المستويات الفرنسية، وخمس السكان يعانون من البطالة، وتتضاعف النسبة فيما يخص الشباب المغاربي، وعرفت المدينة الصغيرة منذ التسعينيات ولفترة طالت تدهور مستوى جودة الوحدات السكنية وازدهار تجارة الحشيش وارتفاع معدلات السرقات والجريمة، ولاقت السلطات المحلية صعوبات في مخاطبة الأوساط المغاربية لعمق الانقسامات بين مكوناتها، انقسامات لا تعود فقط إلى الأهمية النسبية لأبناء الحركيين (الجزائريين

الذي قاتلوا في الصفوف الفرنسية أيام حرب التحرير)، وعلى أي حال قررت السلطات المحلية الاعتماد على حركة التبليغ وتسليمها المسجد الرئيسي، وهذه الحركة قامت بمجهود هائل لصرف الشباب المسلم عن تعاطي المخدرات وعن الانخراط في عالم الجريمة، ولكنها قامت أيضًا بـ»تسليف» رؤى العالم.

ويورد الدكتور جيل كيبل[38] تفاصيل أراها مهمة لأنها توضح كيف يتسبب قرار خاص بالتخطيط العمراني في تبعات سلبية لم يتوقعها الفاعلون، كانت المشكلة الرئيسية قبل بناء المسجد الكبير -تم افتتاحه سنة 2010- هي عدم اتساع أماكن العبادة الصغيرة في وسط المدينة لكافة المؤمنين فكانوا يسدون الشوارع أيام الجمعة وفي الأعياد، ولحل هذه المشكلة ولتهدئة استياء المسلمين وغيرهم قررت السلطات بناء مسجد كبير جدًا يتسع للآلاف في أطراف المدينة، مما سمح أيضًا بإخلاء وسط البلد وبناء وحدات سكانية للطبقات الوسطى المستورة المحلية أو تلك الهاربة من نيم ومونبلييه، والمشكلة في هذا الوضع الجديد أنه أدى إلى تقسيم ضمني للمدينة إلى أحياء إسلامية (وسلفية) وغيرها (قد تكون متعددة الثقافات[39]، وأن الممارسة أثبتت صعوبة مراقبة مسجد كبير يقع في الأطراف، وأن تركيز المؤمنين في مسجد واحد سهل قيام التنظيمات السلفية الجهادية بعمليات التجنيد[40]، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع معدلات السرقات تعني ارتفاعًا في الأحكام القضائية بالسجن وفي السجن تسهل عمليات تجنيد المحكوم عليهم في تنظيمات إرهابية، فالسلفية الجهادية تقنعهم أن إفقار الكفار عمل مشروع وتلبي حاجة بعضهم إلى التقرب إلى الله،[41] والمفارقة أن المدارس العلمانية -التابعة لوزارة التربية والتعليم- التي يمتزج فيها مكونات المجتمع لعبت دورًا في تحويل عدد من الشباب إلى السلفية الجهادية، لأن تلميذًا (كان تبليغيًا ثم تحول إلى السلفية الجهادية) جند بعض زملائه منهم يهودي اعتنق الإسلام.[42]

في حدود علمي ما حصل بالضبط لا يزال غامضًا، لقد سافر عشرون من أبناء وبنات لونيل إلى سوريا وهذا شكل صدمة للسلطات المحلية، فاقمها رفض رئيس الجمعية المشرفة على المسجد إدانة هذه الهجرة والذي قال: إن السياسة الغربية كانت ترى إسقاط الرئيس الأسد، وإنها بالتالي أهم داعية للجهاد، وهذا الرفض

أدّى إلى توتر بين رعاة المسجد وأنصارهم والسلطات المحلية من ناحية. وبين رعاة المسجد وأنصارهم وقطاعات من المسلمين، ولا يزال الخبراء يختلفون حول حقيقة دور كل من المدرسة ومن المترددين على المسجد من المتطرفين وحول دور شبكات المدن الأخرى والمواقع الاجتماعية[43]، وحاول البعض تفسير الذهاب إلى سوريا بالبطالة وتفسير البطالة بالإسلاموفوبيا، وتفسير رفض الإدانة له من قبل قطاعات كبيرة من المسلمين على أنه رد فعل على صعود اليمين المتطرف في المدينة (ومن يقول العكس).

السجون:

يقول ميشرون: إن إدارة السجون بدأت التعامل مع مساجين ينتمون إلى السلفية الجهادية في التسعينيات، عندما سجن أفراد انخرطوا في أنشطة الجهاد في البوسنة وفي الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية وفي العمليات الإرهابية التي استهدفت باريس سنة 1995، وفي بداية الألفية وبعد هجمات 11 سبتمبر انضم إليهم أو حل محلهم أعضاء في تنظيم القاعدة وهؤلاء مارسوا الدعوة في أوساط المساجين، وكان أبرزهم جمال بيغال المسجون في سجن فلوري ميروجيس، الذي تولى تجنيد مجرمين أبرزهما أحمدي كوليبالي وشريف كواشي وأقنعهما باعتناق مذهب السلفية الجهادية،[44] (هذا الثنائي من الفاعلين الذين ارتكبوا مجازر 2015 كما أسلفنا)، وفي نهاية العقد الأول من الألفية انضم إليهم أعضاء شبكة أرتيجات المنخرطين في الجهاد في العراق وفي إرسال أفراد إلى تنظيم أبي مصعب الزرقاوي، وأبرزهم صبري إيسيد وتوماس بارنوان وفابيان كلاين. ثم تضاعف بسرعة عدد المسجونين من المنخرطين في الشبكات والتنظيمات الإرهابية، أولًا بعد عمليات محمد مراح سنة 2012، إذ قفز العدد إلى ثمانين معتقل، وثانيًا بعد إعلان تنظيم الدولة الإسلامية للخلافة سنة 2014، وسنة 2020 أصبحوا خمسمائة.[45]

ويقول الكاتب إن ثلاث مشكلات رئيسية أطرت إدارة السجون وهي:

1. ازدحامها البالغ، فالسجون لم تكن جاهزة لاستقبال العدد الهائل من المجرمين -إرهابيين وغيرهم- وأثر هذا على «الجو» فيها، وعلى ارتفاع عدد المساجين في

كل زنزانة، وعلى قدرة الحراس على المراقبة والضبط، وبطريقة غير مباشرة على عدد الحراس -لا يرغب أحد في ممارسة مهنة تعرضك يوميًا لشتائم المساجين ومرتباتها غير مجزية، وفيما يتعلق بالإرهابيين فاقم من المشكلة تفضيل اعتقالهم في سجون قريبة من مقر وحدة النيابة المتخصصة في مكافحة الإرهاب، أي تركيزهم في عدد محدود من السجون، كل هذا سهل تماسك الجهاديين ونجاح «الدعوة».

2. ارتفاع نسبة أبناء الضواحي والمسلمين منهم في السجون، كان وجودهم هامشيًا وضعيفًا للغاية في مطلع الثمانينيات وأصبح أبناء الضواحي يشكلون فوق الـ80٪ من أعداد المساجين، بينهم مشتركات كثيرة في تجارب الحياة وأنماطها وغير هذا، في حين أن الحراس أو نسبة كبيرة منهم لا ينتمون إلى هذا «المحيط» ولا يعرفونه، فيجهلون الكثير عن التوترات بين العصابات والجماعات المختلفة، وبين أبناء ضاحية وأبناء ضاحية أخرى، إلخ. ويقول ميشرون: إن السجون لأسباب كثيرة أصبحت «ضاحية» كغيرها.

3. انتشار السلفية في السجون، في أغلب الأحوال لا يشكل السلفيون أغلبية المساجين، ولكنهم يقومون دائمًا بتشكيل «البيئة» في السجون والتأثير فيها؛ بل الهيمنة عليها، ويمارسون ضغطًا يصل إلى حد الاعتداء العنيف على من لا يصلي، أو من يدخن، أو من يقول كلامًا غير لائق ويقومون بتنظيم صلوات جماعية والإشراف عليها.

ويضيف الكاتب أن حكم أداء الإدارة العامة للسجون لمدة طويلة ومنعها من فهم سريع لهذه التطورات ورصدها، أدّى لتصور نظر لميشيل فوكو مفاده أن السجن قلعة معزولة تمامًا عن الدنيا، يهيمن عليها الحراس هيمنة مطلقة تسمح لهم بمراقبة كل سجين 24 ساعة في اليوم والتحكم فيه وفقًا لهواهم، في حين أن الواقع مختلف تمامًا عن هذا التنظير: بيئة السجون متأثرة بتطورات المجتمع وتؤثر فيها وهيمنة الحراس والإدارة نسبية وعاجزة رغم وسائل المراقبة الحديثة.

ولهذه النقطة والجدل حولها أهمية لأن عددًا من الأعمال ترى أن العزلة التامة عن المجتمع التي يفترض أن السجن يفرضها على السجناء وإحساس السجين بالمهانة للعجز عن الاحتفاظ بمقتضيات الستر أمام المراقب هما أسباب شيوع

السلفية الجهادية والمذاهب التكفيرية في السجون لأن ظروف الحياة في السجون تولد الرغبة في الانتقام لدى السجين. ويناقش ميشرون ويرفض هذه الفكرة، كما يرفض فكرة أخرى لصيقة بها صاغها فرهاد خسروخافار تفترض أن أغلب السجناء يعتنقون سلفية سلمية ويحلمون فقط بالهجرة إلى مجتمع إسلامي، وأن أقلية صغيرة تعتنق السلفية الجهادية وتريد أن تلتحق بصفوف المجاهدين أي تريد ممارسة الإرهاب، وأن الفريق الأول الممثل لجمهور السجناء يرفض تمامًا توجه الفريق الثاني وبين المجموعتين قطيعة واضحة.

يعترض ميشرون على هذا الوصف لأسباب نحاول أن نقيمها دون قيامنا بدراسات ميدانية، من ناحية نتصور أنه على حق عندما يقول: إن السجن ليس معزولًا عن المجتمع، فهناك جمعيات إسلامية أو سلفية أو إخوانية على اتصال بالسجناء، وأنه أيضًا على حق عندما يقول: إن هيمنة الحراس نسبية جدًا، وأنهم عاجزون عن المراقبة الدقيقة، ولكننا نضيف أنه من الضروري التمييز بين الواقع ومدركات السجناء له من ناحية وبين واقع المؤسسة والمعايير التي تضبط عملها ومدركات الفاعلين، أقصد أنني أتصور أن ميشرون محق عندما يقول: إن المؤسسات لم تعد تحاول عزل السجناء عزلة تامة غيرآدمية وأن المراقبين عاجزون، ولكن الأهم من هذا التقييم الموضوعي هو مدركات السجناء، وأتصور أنهم فعلًا يعانون من إحساس بالعزلة وبالتعرية، ومن ناحية أخرى ميشرون غالبًا محق عندما يقول: إن المشترك بين السلفية العلمية السلمية والسلفية الجهادية كثير، وأن لا عزلة بينهما وأن هناك علاقة وثيقة بين مفهومي الهجرة والجهاد، وعندما يؤكد أن السلفي يستطيع أن يصبح جهاديًا إرهابيًا بسرعة؛ ولكنني أضيف أن العكس صحيح وأن الجهادي يستطيع أن يطلق العنف بسرعة ليصبح سلفيًا علميًا وأن السلفية العلمية قد تكون أكثر توفيقًا من غيرها في إقناع المنخرطين في الإرهاب بضرورة تطليق العنف لأن المشترك بين التوجهين فعلًا كثير، وأن وجود صلة وثيقة بين الرغبة في الهجرة والرغبة في الجهاد لا يعني أن الراغب في الهجرة سيتحول بالضرورة إلى الجهاد التكفيري، وأخيرًا فإن ميشرون محق عندما يقول: إن التفسير بالإحساس بالظلم المتولد لدى السجين لا يكفي ليصبح تكفيريًا، وأن هذا التحليل يهمل دور المروجين لمذهب السلفية الجهادية.

إضافة إلى هذا ظلت الثقافة الحاكمة لأداء مؤسسات السجون تقيس لفترة طويلة النجاح في إدارتها وفقًا لمعيار واحد.. هل هناك قلاقل أو تمرد أو عمليات هروب، أي هل الهدوء سيد الموقف أم لا؟، أي أنها لا تنتبه إلى انتشار الفكر التكفيري في السجون ما لم يتسبب في مشكلة حالة واضحة[46]. ويغض الحراس النظر عن بعض الممارسات غير المشروعة إن كانت تساهم في ضمان الهدوء -تدخين الحشيش مثلًا- أو إذا كانت كلفة ومخاطر قمعها مرتفعة. ومن ناحية أخرى فإن أي سجين يحتاج إلى حماية من عنف السجناء الآخرين، أي يحتاج إلى الانخراط في مجموعة أو رفقة تحميه والمنتمون إلى السلفية أحد هذه المجموعات، وقطعًا يزداد نفوذ وتأثير أي مجموعة إن كانت قادرة على التواصل مع من هو خارج السجن ويلعب هذا دورًا في تقوية شوكة السلفيين والتكفيريين. ويعني كل هذا فيما يعني أن الوضع يتغير من سجن إلى آخر -على حسب العلاقات بين مجموعات السجناء وموازين القوة بينها وعلاقة كل منها مع الحراس وكفاءة هؤلاء الحراس- ومن وقت إلى آخر إذ تتغير الخريطة الاجتماعية لكل سجن بسرعة مع الإفراج عن سجناء ووصول غيرهم إلخ. كل هذا يعني أن بيئة السجن بطبيعتها تساعد نمو شبكات التنظيمات داخلها إذ تعطي للعقائديين فرصة التفاعل مع غيرهم وضم الغير بتوفير حماية له، وتعطي البيئة للعقائديين فرص التنسيق معًا ولتوثيق الصلات بينهم. وما يسهل مهمة التكفيريين انتماء نسبة مهمة من السجناء للدين الإسلامي وتأثرهم بدرجات متفاوتة بالخطاب الإخواني والسلفي السائد في الأحياء التي عاشوا فيها قبل الاعتقال.

وحتى عام 2014 كان الوضع إلى حد ما غير مقلق، لأن عدد الإرهابيين المعتقلين لم يتجاوز الثمانين، أغلبيتهم الكاسحة في سجون منطقة باريس، ولكن اعتقال العائدين من الشام أو الساعين إلى الذهاب إليه غير المعادلة، فازدياد عدد الإرهابيين المتمرسين في استخدام القوة سمح لهم بفرض سطوتهم على محترفي الإجرام. وفي وقت ما طالب المعتقلون العاديون من ذوي الأصول الكورسيكية النقل إلى سجون أخرى لأنهم لا يطيقون القيود التي فرضها المتطرفون والجهاديون على الحياة في إشارة واضحة أن الشبكات الكورسيكية خسرت المعركة للسيطرة على فضاء السجون،[47] وعندما كان العدد محدودًا كانت استراتيجية إدارة السجون تحرص على تفرقة

المتطرفين ليكون كل منهم منفردًا في مواجهة باقي السجناء، ولكن ازدياد عددهم ورفض النيابة توزيعهم على كل سجون فرنسا -لأنه أمر يعقد عمل المحققين- دفعا مدير سجن إلى تجميع الجهاديين ليكونوا معًا ومعزولين عن باقي السجناء، واعترضت وزيرة العدل «كريستيان توبيرا» المؤدلجة اليسارية ومنظمات حقوقية على هذا «التمييز» الكاشف عن «إسلاموفوبيا». ولكن المسئولين الأمنيين نجحوا في إقناع رئيس الوزراء آنذاك «مانويل فالس» بعدم الاستماع للوزيرة ولمنظمات المجتمع المدني وساعدهم على ذلك ارتكاب خريجي سجون لمذبحة شارلي إيبدو في يناير 2015، وتم إطلاق سياسة جديدة تقوم على تجميع الجهاديين معًا في سجون في منطقة باريس -لتسهيل عمل المحققين والخبراء- وعلى تقييم مدى خطورتهم وتطرفهم لعزل أكثرهم خطورة وصلابة وعلى تدشين برامج تستهدف إقناع الجهاديين بمراجعة فكرهم وتغيير الذهنية لتطليق التطرف. وأوضحت التجربة اللاحقة أن هذا الحل غير صالح.

المشكلة في هذه المقاربة مزدوجة.. من ناحية تجميع أشد الجهاديين خطرًا في مكان واحد لم يعالج ظاهرة اعتناق السجناء «العاديين» الفكر السلفي الجهادي، تحت تأثير السجناء المتطرفين الذين لم يصنفوا «خطرين»، إلى جانب تحول هؤلاء إلى مواقف أكثر تطرفًا وعنفًا من مواقفهم الأصلية، وإلى جانب أيضًا قدرة الأشد خطورة على ممارسة التقية وعلى إخفاء قناعاتهم مما يحث الإدارة على إيداعهم في السجون العادية، ويلاحظ أن قدرة الجهاديين على تقديم خدمات للآخرين تساعد عمليات التجنيد.[48]

ومن ناحية أخرى اتضح أن تجميع السلفيين الجهاديين يسمح لهم بتشكيل خلايا جديدة وبالتنسيق والتفاعل وتعميق القناعات وتقديم الدعم المعنوي المتبادل، ويؤدي هذا التجميع إلى تقوية الصلات بين عائلات المعتقلين لأنها تنسق معًا لتنظيم الزيارات، وثبت أيضًا أن برنامج نزع التطرف قام على فرضيات ساذجة أثبتت التجربة خطأها،[49] أهمها التعامل مع كل فرد على حدة[50]دون الالتفات إلى كون الإرهاب نشاطًا جماعيًا، والافتراض أنه مخدوع غير واعي، ومع ظاهرة الإرهاب على أنها انعكاس لحالة نفسية دافعة إلى التطرف[51] وإهمال الأسس

والأطر الفكرية التي تحبذه وتستحسنه. إضافة إلى هذا خضع المعتقلون –لا سيما أكثرهم خطورة– لرقابة يومية وتفتيش جسدي كامل ويومي مهين، مما أدّى لتفاقم تطرفهم، وإضافة إلى كل هذا شاهدت بعض السجون احتكاكات واشتباكات عنيفة بين أنصار داعش وأنصار القاعدة وجبهة النصرة، انتهت لصالح الفريق الأول الأكثر عددًا وتطرفًا والذي أجبر أغلب أعضاء الفريق الثاني إلى الانضمام إليهم صاغرين. واستغل أغلب السجناء فترة العقوبة للتبحر في القراءة وفي توسيع مداركهم وإلمامهم بالعلوم الفقهية من ناحية وفي ممارسة الرياضة.

ويلفت ميشرون نظرنا إلى خطأ إحدى الفرضيات المؤسسة للتعامل مع الإرهابيين، وهي أن تكملة المشوار التعليمي والتبحر في العلوم يساعدان على تطليق التطرف وعلى إدراك فساد أسسه، وأثبتت التجربة أن تكملة التعليم لا تؤدي إلى هذا؛ بل تكون إرهابيًا أكثر خطرًا وأعلى كفاءة، على سبيل المثال دراسة علم النفس وفهمه يساعدان على التجنيد، ودراسة العلوم الاستراتيجية تساهم في تحسين التعامل مع الواقع،[52] كما أثبتت التجربة أن وجود الجهاديين في المكان نفسه يشكل حافزًا على الدراسة والنبوغ فيها. وبعضهم أصبح قادرًا على فهم عميق لكل من الخطاب السلفي الجهادي وآليات عمل الديمقراطية وفلسفة مشروعها، فهما قوى من تمسكهم بقناعاتهم، وسمح لهم بخداع المحققين وبممارسة أرقى للتقية وبالقيام بمراجعة نقدية لفشل تجربة الدولة الإسلامية (داعش) من منظور سلفي جهادي، مراجعة تقوم أساسًا على فكرة أن الجهاد يجب أن يكون وسيلة لا هدف، وأن العنف المبالغ فيه أتى بنتائج عكسية شأنه شأن الخطأ في اختيار أهداف العمليات الإرهابية إذ طالت جموعًا كبيرة من المسلمين،[53] مما جعل من المستحيل الحصول على تأييدهم أو تأييد قطاعات منهم. ووفقًا لهذه المراجعة (وقياسًا على السيرة النبوية الشريفة وقراءة محمد قطب لها) يقول الجهاديون أنهم أخطأوا لأنهم تسرعوا في الهجرة وفي تأسيس الدولة في حين أن الظروف كانت تحتم الاقتداء بالمرحلة المكية من الدعوة. وبعد بضعة أشهر (في نهاية يوليه 2016) أصبح المعتقلون من الجهاديين قادرين على تنظيم احتجاجات جماعية صاخبة و/أو عنيفة تحشد المئات منهم داخل السجون.

بلجيكا:

منذ بداية التسعينيات أقامت شخصيات مؤثرة من الجهاديين الأفغان والجزائريين في البلديات البلجيكية المطلة على قناة شارلروا، أهمها مولانيبك التي شاهدت تناغمًا وتشابكًا بين الجهاديين وشبكات المخدرات كما في الإيزاردز، وكانت قبل ذلك مسرحًا لعمل دعوي ركز على تنشئة صغار السن وشكل الأيديولوجيات ورؤى العالم وأسلمة البيئة -على الأقل في عدد من الشوارع- والعادات والتقاليد السائدة في الحي وأنماط وممارسة التجارة وبث المؤلفات، وكانت تعاني من مشكلات اجتماعية ومن البطالة بعد مسلسل إغلاق المصانع نتيجة للعولمة وضعف التنافسية.

في مقال منشور في مجلة تاريخ بلجيكا المعاصر كتب الدكتور جاتان دي روا: «مولينبيك تقع في غرب منطقة بروكسل، هي واحدة من 19 بلدية تشكل منطقة العاصمة. وفي عام 2018، كان عدد سكانها 97,005 نسمة من أصل ما يقرب من 1,2 مليون نسمة في المنطقة. وكان عدد سكانها 97,005 فقط في عام 89، والكثافة السكانية عالية جدًا (16,464 نسمة لكل كيلومتر مربع، أي أكثر من ضعف المتوسط الإقليمي).[54]

وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، تضررت مولينبيك وسكانها بشدة بسبب تراجع التصنيع. تركز البلدية العديد من السكان من أصل أجنبي أغلبهم مسلم الديانة (بسبب الهجرة التاريخية القادمة من المغرب، ولكن أصول المهاجرين تنوعت في السنوات الأخيرة)، ودخلهم أقل بكثير من المتوسط الإقليمي، ويلاحظ أن التفاوتات الاجتماعية بين بلديات الأقاليم كبيرة وهي أيضًا كذلك داخل كل بلدية.

تكمن أسباب الزخم الجهادي في بلجيكا في الطريقة التي تم بها تنظيم ومأسسة الإسلام هناك، كان أغلب مسلمي بلجيكا من منطقة الريف في المغرب، أي لم يكن هناك إرث استعماري بينهم وبين بلجيكا، ولا أدوات ولا قنوات بينهم وبين الدولة، وعهدت الحكومة البلجيكية بالإشراف على هؤلاء المسلمين وإدارتهم إلى قوة «محايدة».. المملكة العربية السعودية. التي بثت تفسيرات وهابية محافظة

للغاية من خلال المركز الثقافي الإسلامي البلجيكي الذي كان له يد عليا في اختيار مدرسي الدين الإسلامي في المدارس الحكومية. وفي الثمانينيات، انتبه الساسة البلجيكيون إلى وجود مشكلة كبيرة،[55] لكنهم لجأوا إلى الإخوان المسلمين لحلها، وأصبح الإخوان المحاور المميزة للسلطات العامة! واقترب السلفيون الموالون للسعودية من الإخوان منذ بداية التسعينيات.. ولعب مصطفى قسطيت[56] دورًا بالغ الأهمية، داعيًا إلى التغلب على الانقسامات بين الإخوان/السلفيين، صحيح أن موقفه المذهبي لا يتوافق مع مذهب التكفيريين والجهاديين، وأنه على خلاف عميق معهم. ولكن الجهاديين استغلوا شبكاته والهياكل النقابية الكثيفة في بروكسل لأغراضهم الخاصة.

في عام 1995، تم القبض على خلية للجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية وتفكيكها في بلجيكا، وكانت هذه الخلية تمارس نشاطها منذ سنوات.. وشهدت هذه البلديات أيضًا العديد من عمليات وشبكات إرسال جهاديين إلى جبهات أجنبية. في مطلع الألفية التقى متطرفو مولانبيك وجماعات ضواحي ميراي.. إذ جاء فابيان كلاين من تولوز إلى أحد المراكز الإسلامية في مولانبيك. وفهم بسرعة أن بلجيكا أرض خصبة لنمو الجهادية وبنى هو ومجموعته خططتهم على هذا الأساس.[57] وفي وقت ما كان فابيان كلاين في بلجيكا سنة 2003 في حين أن أخيه في القاهرة، كل منهما في محيط سلفي، كلاهما يقومان بالتشبيك وينسقان معا.[58]

اعتبر فابيان كلاين ضواحي قناة شارلروا معملًا لاختبار أساليب الدعوة ووسائل العمل. وانخرط في نشاط الجمعيات الإسلامية وأقام علاقات عميقة مع التيار الجهادي. واشترك مع زميل جهادي يدعى المغربي في معسكر صيفي يمارس أنشطة رياضية منها التجديف والمشي لمسافات طويلة ويشرف على الاستعداد للجهاد. وانتبهت السلطات البلجيكية وأبلغت فابيان كلاين بأنه ممنوع من ممارسة الأنشطة التجارية في بلجيكا، وبذلك أُجبر على العودة إلى فرنسا. وقدم أحد أصفيائه للمحاكمة بتهمة الدعوة إلى دين في بيئة مدرسية. وتم اعتقال جميع رفاقه البلجيكيين تقريبًا في عام 2005 لتورطهم في شبكة لنقل المقاتلين إلى العراق. وتواصل النشطاء البلجيكيون مع إسلاميين من تولوز، ومع شباب من الحي 19 في

باريس، كانوا أعضاء فيما يسمى بعصابة بوت شومون (أشهرهما الشقيقان كواشي الذين نفذا عملية الاعتداء على صحفيي جريدة شاري هيبدو الأسبوعية الساخرة). وقد ساهمت الحرية المطلقة للإخوان في بروكسل في تهيئة المسرح لتلاقي مثمر بين مختلف الحركات السلفية في وقت مبكر أكثر من أي مكان آخر. لقد أصبح مولينبيك مجتمعًا صغيرًا ستسعى عائلة كلاينز إلى إعادة إنتاجه في فرنسا. في عام 2005، انتقل كلاين إلى بيت الدنداشي ونام على أريكة غرفة المعيشة لمدة عام.

الهجمات التي وقعت في المغرب عام 2003 تم التخطيط لها جزئيًا في بلجيكا. والأمر نفسه ينطبق على المذابح التي وقعت في مدريد عام 2004. وفي بلجيكا أيضًا كانت المرجعية والأستاذ الذي يمد الأعضاء بالعلوم الشرعية إخواني سوري مسلم هارب من حماة، بسام عياشي، الذي هاجر إلى فرنسا وحصل على جنسيتها عن طريق الزواج ثم أقام قليلًا في السعودية حيث اقترب من مجموعة جهيمان العتيبي. ثم طردته السلطات السعودية إلى فرنسا ويقال إنه انخرط بعد ذلك في الجهاد الأفغاني في وقت ما في الثمانينيات ثم عاد إلى فرنسا واستقر أخيرًا في بلجيكا وتحديدًا في ضاحية مولانبيك سنة 1996 قادمًا من إيكس أون بروفانس.. أعطى دروسًا دينية، ودرب الدعاة.. والتقى العديد من الناشطين في منزله، منهم نزار الطرابلسي، جمال بيغال، وقتلة الزعيم الأفغاني مسعود، ومنهم رئيس أو منسق الشبكات المرسلة للمقاتلين إلى أفغانستان، وهو الشخص نفسه الذي سيقوم بتدريب محمد مراح مرتكب مذابح تولوز، وبدور المنسق في عدد من العمليات الإرهابية مختلفة.

وانخرط مريدي عياشي في النشاط السيبراني الداعي إلى الجهاد في العراق وفلسطين، وسنة 2011 ذهب ابن العياشي للمشاركة في الجهاد ضد النظام السوري وانخرط في تنظيم صقور الشام وقتل سنة 2013، وبعد وفاته عاد أبوه إلى سوريا وأصبح قاضيًا شرعيًا وعضوًا في المكتب السياسي للتنظيم السلفي أحرار الشام وتعرض لمحاولة اغتيال دبرتها داعش وعاد إلى أوروبا وتم القبض عليه في شمال فرنسا في مارس 2018. وفي بروكسل تم التآزر بين مجموعات وتيارات مختلفة، وهذا التآخي لم يمنع المنافسة في أماكن ومسارح أخرى.

الخلاصة:

في تقديم كتاب له كتب ميشرون أن التشخيص الذي توصل إليه بعد دراسة الحالة الفرنسية وجغرافيا الإرهاب فيها يعد صالحًا لوصف حال عدد كبير من الدول الأوروبية. وظاهرة نمو تنظيمات السلفية الجهادية تخص حوالي عشرين منطقة في فرنسا وألمانيا، ونحو خمس عشرة منطقة في بريطانيا العظمى، وست مناطق في هولندا، وأربع مناطق في الدنمارك، والعدد نفسه في بلجيكا والسويد وإسبانيا.[59]

ويواصل: في ألمانيا، تبلورت أول شبكة جهادية في منطقة أولم البرجوازية والطلابية المسالمة. 3٪ فقط من الجهاديين المسجلين يأتون من ألمانيا الشرقية السابقة وبرلين الشرقية، صاحبة الاقتصاد الهش والظروف المعيشية الصعبة، 30٪ من الجهاديين يأتون من ولاية شمال الراين-وستفاليا، وهي المقاطعة الأكثر ديناميكية في الاتحاد الأوروبي بأكمله والتي تتمتع بإجمالي ناتج محلي مرتفع وأعلى من الناتج المحلي الإجمالي في سويسرا. وفي بلجيكا، لم تشهد المناطق الصناعية في والونيا، والتي ضربتها البطالة وكافة أنواع العلل، سوى عدد قليل من الجهاديين المغادرين إلى سوريا، على عكس أنتويرب ــ عاصمة فلاندرز وأغنى مدينة في البلاد.

تصوغ الأبحاث التي أجراها ماجنوس رانستورب أو هنرييت إيشلدت ملاحظات متطابقة بالنسبة للدول الإسكندنافية، ويخلص روبرت لايكن أو أرتورو فارفيلي إلى نتائج شبيهة؛ بل متطابقة بالنسبة للمملكة المتحدة. ومن الطبيعي أن تواجه بعض المدن التي شاهدت نمو هذه التنظيمات صعوبات كبيرة جدًا، لا سيما في المناطق الفقيرة والهشة في المدن الإنجليزية (برمنغهام، ليستر، لوتون، وغيرها)، أو في البلديات البائسة في بروكسل (مولينبيك، لايكن، سكاربيك، إلخ)، وفي الأحياء الفرنسية الحساسة (في تراب، روبيه، ستراسبورغ، إلخ). ولكن يتم التحقق من الملاحظة نفسها: داخل كل من هذه البلديات، تتم عمليات المغادرة في مناطق معينة وليس في مناطق أخرى تشبهها في كل شيء. هنا مرة أخرى، تعمل بيئات بشرية محددة. وهذا لا يعني أن الديناميكيات الجهادية تقتصر على هذه المناطق ولا أن هذه المناطق بأكملها «ضائعة»، لا تستطيع الدولة استرداد نفوذها عليها.

ويقتبس ميشرون خلاصة الدكتور يوهانش سال الذي درس هذه التنظيمات في ألمانيا: «يبدو أن العامل الأكثر حسمًا في تفسير عدد المغادرين إلى سوريا على مستوى المدينة ليس مستوى الفقر ولا حجم السكان المسلمين المحليين؛ بل نسبة الفاعلين السلفيين داخلها». ويشير إلى أنه في كل مدينة من المدن الألمانية التسع عشرة المعنية، يمثل عدد المغادرين إلى سوريا نسبة ثابتة تعادل 8٪ من أفراد الجماعات السلفية.

لا يمكن إدانة التيار السلفي لسلوك لا يخص إلا نسبة أقل من عشر أفراده، ولكنه يبقى يمثل جسرًا.. يسهل الانضمام إلى السلفية الجهادية والتنظيمات الإرهابية ويسهل أيضًا تطليقها والخروج منها، وفي كتاب سابق له قال الدكتور كيبل:[60] إن السلفية الجهادية نتاج تلاقٍ بين الفكر الإخواني والتوجهات السلفية، ولعل الأبحاث الفرنسية السالف ذكرها تعطي أمثلة على ما هو المقصود.

قائمة المراجع:

1. بمعنى أن أعداد المتعاطفين مع الإخوان أو المتأثرين بخطابهم الداعي إلى أسلمة كل جوانب الحياة وإلى الدفاع عن مطالب متعلقة بالهوية ارتفعت ارتفاعًا كبيرًا. وأشدد على تنوع الخطابات الإخوانية بين من يتمسك بالسلمية والعمل السياسي ومن يدعو إلى العنف، والواقع أن عملية التسليف والأخونة بدأت في التسعينيات في مناطق معينة (مدينة روبيه وضواحي ليون) ولكنها قفزت قفزة نوعية في العقد التالي وانتشرت

2. على سبيل المثال لعبت أصوات المسلمين دورًا حسامًا في انتخاب الرئيس هولاند سنة 2012 وخسرها بسرعة بعد إصداره لقانون يبيح زواج المثليين، وإن استغل بعض الفاعلين الإسلاميين السابقة (تغيير مقومات الزواج) وطالبوا بتعديل القانون بإباحة تعدد الزوجات أو تطليق الزوج للزوجة، من ناحية أخرى في كتاب عبارة عن لقاءات بين باحث وأعضاء مسجونين لتنظيم القاعدة أشار الكثيرون من الجهاديين إلى استيائهم من الأنماط السائدة للعلاقات بين الرجل والمرأة ومن وضع المرأة في هذه المجتمعات. انظر:

   Khosrokhavar, Farhad : Quand al Qaïda parle : témoignages derrière les barreaux, Points, Paris 2007, 411 pages

3. كل المراقبين يشيرون إلى استحالة مراقبة معتنقي الفكر السلفي الجهادي لكثرة أعدادهم

4. Kepel, Gilles ; Jardin, Alexandre : Terreur dans l'hexagone : genèse du djihad français, Gallimard, Paris 2017, 392 pages

5. Micheron : La colère et l'oubli, les démocraties face au djihadisme européen, Gallimard, Paris 2023, 400 pages

6. El Karoui, Hakim : la fabrique de l'islamisme, on : https://www.institutmontaigne.org/publications/la-fabrique-de-lislamisme

7. في حدود علمي هناك إجماع على الوصف الوارد هنا لهذه الركائز لاستراتيجية الإخوان، وخلاف حول تقييمها بين مؤيد يرى أن نموذج التعددية الثقافية المعترف بخصوصية كل مكونات المجتمع أصلح لإدارة التنوع من نموذج الثقافة المركزية المدمجة للجميع، ومن يرى العكس، وهناك اختلاف في تقدير وتقييم تبعات التراث الاستعماري والما بعد كولونيالي وهل يمكن وصف / وصم ممارسات الدولة الفرنسية بأنها تعبر عن استمرارية في التمييز ضد الشعوب التي سبق استعمارها والتعالي عليها،

8. Rougier, Bernard (directeur) : les territoires conquis de l'islamisme, éditions PUF, Paris 2020, 360 pages

9. أعرف حالات اعتداء طلبة مسلمين على أساتذة جامعات مسلمين أفطروا في رمضان

10. Pupponi, François : Les émirats de la république, éditions cerf, Paris 2020, 280 pages

    Durand Julien construction d'un écosystème islamique le cas d'Aubervilliers in Rougier Bernard (directeur) Les territoires conquis de l'islamisme PUF Paris 2019 360 pages p117 et sq

    Rougier Bernard Mansour Pierre-François Almakir Ahmad « Molenbeek et la production islamiste à Bruxelles in Rougier (direc) Les territoires op cit p253

    Davet Gérard Lhomme Fabrice inch'Allah l'islamisation à visage découvert Fayard Paris 2018 300 pages

    الملفت للنظر أن هذه الدراسات تتناول مناطق وأحياء مختلفة، فرنسية وبلجيكية، الكتاب الأول عن سارسيل [شمال شرق باريس) والثاني عن أويرفيلييه (شمال باريس) والثالث عن مولانبيك (بلجيكا) والرابع عن منطقة سان دونيس (شمال شرق باريس أيضا) وكتاب ميشرون يركز على تولوز وتراب ومولانبيك الخ.

11. لصياغة قريبة انظر

    Kepel, Gilles ; Jardin, Alexandre : Terreur dans l'hexagone : genèse du djihad français, Gallimard, Paris 2017, 392 pages….

    نقطة قوة هذا الكتاب هي أيضًا نقطة ضعفه ...الكاتبان حريصان على الربط بين مسار السلفية الجهادية الفرنسية وتطور المشهد الفرنسي العام وأحوال المسلمين الفرنسيين وموقفهم منه. وفي كثير من الأحوال يلقي هذا الربط ضوءًا كاشفًا يساعد التحليل وأحيانًا يبدو لنا غير موفق.

12. https://www.cairn.info/revue-vingt-et-vingt-et-un-revue-d-histoire-2019-4-page-2.htm

13. Dufourcq, Nicolas : La désindustrialisation de la France, Odile Jacob, Paris 2022,394 pages

14. Vandermotten, Christian: Les structures économiques de la Belgique et leur spatialité, des Golden Sixties à aujourd'hui , https://journals.openedition.org/belgeo/20564

    «منذ النصف الثاني من السبعينيات، بينما استمرت حصة الزراعة والصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في الانكماش، وأصبحت صغيرة للغاية، انخفضت الصناعة التحويلية بدورها... من نسبة 31.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1973 إلى 15.1٪ في عام 2015، وتسارعت وتيرة السقوط الحاد بشكل خاص خلال التسعينيات

15. Davet Lhomme op cit

16. Kepel Jardin op cit

17. لحصر عدد الأخطاء التي ارتكبتها الدولة والأحزاب في معالجة هذا الملف سيحتاج الأمر إلى كتاب منفصل، نكتفي بالإشارة إلى تشريع يسعى إلى رد الاعتبار للاستعمار وإلي خطابات فيها قدر من الازدراء للمهاجرين، وفي المقابل كان شباب الضواحي مفتقرا إلى الخبرة والثقافة السياسية دوافعه تحثه على المواجهة العنيفة وليس على البحث عن حلول وسطي بناءة...وأخيرًا وليس آخرًا تسببت الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 2008/2010 في تفاقم مشكلات الأحياء الفقيرة ونسبة البطالة في صفوفها انظر كيبل وجاردان المرجع السابق

18. تختلف التقييمات من باحث إلى آخر ومن شهادة إلى أخرى بين من يرى أن هذا العمل الاجتماعي الديني كان يتم وفقا لخطة مرسومة ومنهج واضح وأدي إلى القطيعة والانفصال وبين من يقلل من شأن هذا الاختلاف مع القيم السائدة ويراه طبيعيا ويرى أنه جاء ليلبي طلب ويسد فراغا ويفضل التركيز على تقوية الروابط الاجتماعية. لا يمكن حسم الخلافات دون تواجد طويل على الأرض.

19. https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/hecker_137_nuances_de_terrorisme_2018.pdf

20. https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/hecker_137_nuances_de_terrorisme_2018.pdf

21. وتورد الدراسة بيانات على مستوى الدخل وتحذرنا منها لأن ما يتم ضبطه في شقق المقبوض عليهم لا يتناسب والمستوى المتواضع للدخل، مما يوحي بوجود مصادر للدخل غير المشروع وغير المرصود، وتورد بيانات أكثر أهمية فيما يتعلق بصحيفة سوابق أفراد العينة ويتضح أن نسبة تناهز ال40٪ (126/50) لها سوابق في العنف والسرقة والنصب وتجارة المخدرات والسواقة المخالفة للقوانين، ولكن عدد الذين تعرضوا لعقوبة السجن لا يتجاوز ال22 (18٪ من العينة) وليس مؤكدا أنهم سجنوا فعلًا، وعدد من أمضى أكثر سنتين في السجن لا يتجاوز الأربعة أي 3٪ من العينة، ونورد كل هذه الأرقام لبيان خطأ مقولة -على الأقل في الحالة الأوروبية- أن السجون أكبر معامل تفريخ الإرهابيين دون إنكار أهميته لتقوية الأواصر، ويقول هيكر إن أغلب أفراد العينة عانوا بشدة في الطفولة من التفكك الأسري و/أو من عنف الأب أو الأم أو من أشرف على تربيتهم و/أو من عنف ينطوي على هتك عرض أو اغتصاب، وأن عددًا كبيرًا منهم لا يعرف إلا أقل القليل عن الإسلام وهذا يسهل إقناعه بصحة تفسيرات السلفية الجهادية، وفي المقابل هناك من تبحر في علوم الدين في معاهد سلفية في بلاد عربية أهمها السعودية ومصر واليمن وموريتانيا.

22. https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/hecker_137_nuances_de_terrorisme_2018.pdf

23. Micheron, Hugo : le jihadisme français, Gallimard, Paris 2019, 406 pages

في هذا المقال كل الفقرات المتناولة للأوضاع في مدينة تولوز ومحيطها هي عرض وتلخيص لهذا الكتاب المهم.

24. نواجه هنا مشكلة صعبت تحرير الدراسة: يكتب ميشرون أن لونيل ليست مدينة تعاني من مشكلات اجتماعية، وفي كتابه المذكور أدناه يقول كيبيل العكس. وسنعود إلى هذه النقطة لاحقًا في الدراسة.

25. تعرضت فرنسا لهجمات إرهابية سنة 95 كان «بطلها» شاب فرنسي من ضواحي ليون وثيق الصلة بالجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية، وسنة 1996 تمت تصفية عصابة لصوص سميت إعلاميه عصابة روبي (المدينة التي أقاموا فيها) وفي بداية الأمر تصور المحققون أنها عصابة تقليدية ثم ضبطت الشرطة منشورات للجبهة الإسلامية للإنقاذ واتضح أن العصابة على صلة بفاخ كامل المقيم في كندا وأحد مريدي أسامة بن لادن وأحد أهم داعمي الجماعة الإسلامية المسلحة والمشرف على تنظيم جهادي دولي

وسنة 2001 تم إحباط محاولة الإرهابي جامل بغال الذي كان يخطط لتفجير السفارة الأمريكية في باريس، وكان عائدا من أفغانستان ومنتميا لتنظيم القاعدة، واعتمد في التحضير على شبكة من الإرهابيين قبض على أفرادها في عدد من الدول الأوروبية. اعتقل بغال وأمضي في السجون الفرنسية 17 سنة حيث نجح في دفع عدد من السجناء إلى اعتناق الفكر السلفي الجهادي وكان يتمتع بكاريزما وصفات قيادية وأطلق عليه اسم بن لادن الفرنسي وتم طرده/ ترحيله إلى الجزائر في يوليه 2018 انظر

Kepel, Gilles ; Jardin, Alexandre : Terreur dans l'hexagone, op.cit.

https://www.institutpourlajustice.org/medias/ce-que-revele-lexpulsion-de-djamel-beghal/

https://www.lefigaro.fr/actualite-france/2018/07/16/01016-20180716ARTFIG00005-le-terroriste-djamel-beghal-sort-de-prison.php

https://fr.wikipedia.org/wiki/Gang_de_Roubaix#La_fin_du_gang_de_Roubaix

26. https://tunisie-telegraph.com/2015/01/18/%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83-9983

27. وفقا لوثيقة الاتهام أرسل التنظيم 12 شاب إلى العراق، ثلاثة منهم قتلوا هناك

28. تختلف المصادر حول تقييم إلمام بن يطو بالفقه، بين من يصفه بواسع الاطلاع ومن يقول إنه كان جاهلًا، لا نستطيع حسم الخلاف ولكننا نشير إلى تبني بن يطو بعد توبته للرأي الثاني.. وإلى أن مريديه كانوا يرون فيه مرجعية فقهية بالغة الأهمية

29. Kepel, Jardin, op.cit.,

30. كما وردت في المرجع السابق لكيبل وجاردان

31. الواردة في هذه الصفحة مستقاة من المرجع السابق كل المعلومات

32. وانخرط الرجل لاحقا في تنظيمات جهادية وتم القبض عليه في تركيا وتم تسليمه للسلطات الفرنسية التي اعتقلته. قابله ميشرون في السجن

33. Kepel, Jardin, op.cit

34. هذه الفقرة تعتمد أساسًا على كتابي لكيبل وعلى مقالات صحفية. الكتاب الأول هو المرجع المذكور أعلاه والثاني هو

Kepel, Gilles : quatre vingt treize, éditions Gallimard, Paris 2012, 320 pages

وهناك موقع على الإنترنت يقيم المدن معتمدًا على أراء وتقييم سكان المدينة ويعرض لآراء وتعليقات هؤلاء، ومن الواضح أن تراب سيئة السمعة والأداء على عكس لونيل مثلًا (المدينة التالية في عرضنا) https://www.ville-ideale.fr/trappes_78621

35. http://www.chamobserver.org/?p=19606,https://arabic.cnn.com/world/2016/08/09/france-super-jihadist-omar-omsen

36. وفقا لكيبل شاهد أكثر من مائة ألف شخص موقع الرجل على يوتيوب بين 2013 و2015

37. تختلف تقديرات الخبراء والسكان حول مستوى المعيشة هناك، لا سيما في حي وسط المدينة، مع وجود إجماع على جمال الطبيعة وسوء الخدمات الطبية وعلى حيوية الحالة الثقافية والتجارية... https://www.ville-ideale.fr/lunel_34145#:~:text=Su-perbe%20environnement%20avec%20les%20Garrigues,la%20culture%20et%20le%20sport.

38. هنا أيضًا نعتمد على كيبل / جاردان المرجع السابق

39. ويشير كيبل إلى أن الخمر يلعب دورًا مهمًا في الثقافة المحلية للمدينة وفي حياة غير المسلمين وأن هذه السمة تساهم في تعميق الفجوة شأنها شأن التماثيل التي تخلد ذكرى أبناء للمدينة الذين توفوا وهم يخدمون في الجيوش الكولونيالية التي غزت غرب أفريقيا، ويلاحظ أن حضور اليمين المتطرف قوي في المدينة ولن نحسم مسألة هل هذا الوجود أحد أسباب التسليف أم العكس هو الصحيح -التسليف سبب التطرف اليميني

40. هذا ما يقوله كيبل، ولكنني لست متأكدًا من وجاهة النقطة الأخيرة- تسهيل عمليات التجنيد

41. المرجع نفسه.

42. https://www.nytimes.com/2015/01/17/world/europe/french-town-struggles-over-departures-for-jihad.html

43. في فصل آخر من كتابه يتناول كيبل تأثير موقع السلفية الجهادية باللغة الفرنسية «أنصار الحق» ويقول أن له 4 آلاف متابع مسجل

44. Micheron, Hugo, op.cit., pp 254 et sq.

45. Micheron, op.cit

46. Micheron, op. cit., p 270

47. Micheron, op. cit., p 307

48. Micheron, op. cit., p 299

ويقول ميشرون في موضع آخر: إن عزل الجهاديين الأشد خطرًا أمر نسبي لأنهم في مبنى ليس بعيدًا عن مباني السجناء العاديين فيستطيعون إرسال رسائل شفوية أو مكتوبة من شباك إلى شباك، ولكن هذا العيب يمكن معالجته

49. Micheron, op. cit., pp 280 et sq.

50. وليكون الفرد «على حدة» وفي محاولة ساذجة لتقليل من التفاعل والتواصل بين الجهاديين وضع كل جهادي في زنزانة لوحده... وهذا أثار غضب السجناء الآخرين غير المنخرطين في الإرهاب إذ رأوا في هذا معاملة مميزة لا يستحقها هؤلاء القتلة والإرهابيين....

51. ومن التجليات المضحكة لهذا التصور أنهم كلفوا كل متطرف بتربية نمس ليتعلم الانفتاح على الآخر والتعامل معه. انظر: Micheron, op. cit., p 283

52. Micheron, op. cit., p 295, puis p 297

53. Micheron, op. cit., pp 330 et sq.

54. Du Roy, Gaetan : quelles disciplines pour le temps présent ? Retour sur une expérience d'enseignement de la recherche au cœur de la commune bruxelloise de Molenbeek, en ligne sur : https://www.academia.edu/94151277/Quelles_disciplines_pour_le_temps_pr%C3%A9sent_Retour_sur_une_exp%C3%A9rience_d_enseignement_de_la_recherche_au_c%C5%93ur_de_la_commune_bruxelloise_de_Molenbeek?email_work_card=thumbnail

Lamfalussy, Christophe ; Martin, Jean Pierre : Molenbeek sur djihad, Grasset, Paris 2017, 304 pages

55. بلجيكا دولة فيدرالية ويتسبب هذا في صعوبات كبيرة في إدارة الملف فلكل إقليم أدواته وسياساته

56. ولد في بلجيكا سنة 69 لأبوين مغربيين، درس في السعودية وعاد إلى بلجيكا حيث نشط في مولانبيك وضواحي قناة شارلروا وأسس عددًا من الجمعيات ومدارس ومراكز إسلامية وكان ولا يزال غالبًا عضوًا في تنظيم الإخوان

57. Rougier, Bernard, Mansour, Pierre-François, Almakir, Ahmad : « Molenbeek et la production… » ; op. cit., Brux-elles, in Rougier (direc) : Les territoires, op. cit., p253

58. يشير ميشرون إلى قيام فابيان كلاين بتعليم أولاده في مدرسة إخوانية لأنه لم يجد فارقا بين الفكر الإخواني والفكر الجهادي

59. Micheron, Hugo : La colère et l'oubli, op.cit.

60. Kepel, Gilles : Fitna, guerre au cœur de l'islam, Gallimard, Paris 2004, 380 pages

الخاتمة

في ختام هذا الكتاب الذي استعرض عن كثب العلاقة المعقّدة بين الجغرافيا البشرية وظاهرة الإرهاب، نجد أن هذا التحليل الشامل قد أسهم في فهم أعمق للعوامل التي تؤثر على انبثاق وتطوير التنظيمات الإرهابية في مناطق مختلفة حول العالم، من خلال الفصول الخمسة التي تناولها الكتاب. من خلال تنظير العلاقة بين العوامل الجغرافية والإرهاب، سواء الجغرافيا البشرية والاقتصادية والثقافية، نرى تفسيرًا لتفاوت انتشار الإرهاب في مختلف المناطق، وهو ما ظهر في ثلاثة فصول من الكتاب، التي تم من خلالها استعراض دراسات للحالة التفصيلية لكل من العراق، وسوريا، وليبيا، واليمن، وأفغانستان، مقدمين نظرة عميقة إلى العلاقة بين الجغرافيا والتطورات الإرهابية في تلك البلدان. وفي الفصل الأخير، كان التركيز على أوروبا وكيف يتأثر المفهوم الإرهابي في هذه المنطقة، سواء بسبب التدفقات الهجرية أو التأثيرات الثقافية، مع توضيح كيف أثرت الجغرافيا البشرية في تكوين مفهوم الإرهاب في أوروبا.

وقد خلصت فصول الكتاب للعديد من النتائج التي تبلور العلاقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب كما أظهرتها الدراسة النظرية والحالات الدراسية، ومن أهم هذه النتائج:

1. أن العلاقة بين الجغرافيا البشرية والإرهاب علاقة ارتباطية، بمعنى أن كلًا منهما يؤثر في الآخر، وهو ما يتم في إطار تفاعلات وتداخلات مع عوامل أخرى بمعنى أن الجغرافيا البشرية والإرهاب لا ينفصلان عن سياق الأحداث أو التطورات التي تمرّ بها التنظيمات الجهادية بأي حال من الأحوال. ولا يمكن فصل عوامل الجغرافيا البشرية عن الجغرافيا السياسية، فالأخيرة جزء من الأولى، وهو ما ظهر في حالات الدراسة المختلفة، كما يظهر من تعريف الإرهاب.

2. في مجال دراسات الإرهاب، فإن الجانب الأغلب من الدراسات يركز على الجغرافيا البشرية، في حين أن هناك نسبة أقل من الدراسات تركز على الجغرافيا الطبيعية، وذلك نظرًا لأن الدوافع الإرهابية تنطوي كذلك على أبعاد مادية، مثل استغلال التحولات المناخية، وما يرتبط بها من إعادة توزيع للموارد في إقليم معين بين المجموعات الاجتماعية المختلفة المقيمة فيه، خاصة المجتمعات الزراعية والرعوية، وما يسببه ذلك من صراعات بينهما، وتأثير ذلك على توفير بيئة مناسبة تسمح بازدهار العمليات الإرهابية في المستقبل.

3. تمّ التوسع في توظيف استخبارات الجغرافيا المكانية في عمليات مكافحة الإرهاب، وتحديد موقع الإرهابيين ومراقبتهم وتقييمهم، مما يؤدي إلى معلومات استخباراتية قيمة لعمليات مكافحة الإرهاب، خاصة إذا ما تم الدمج بينها وبين معلومات عن الجغرافيا البشرية للإرهاب. ويلاحظ أن الولايات المتحدة سعت للاستفادة من هذا المفهوم في جهودها لمكافحة الإرهاب، فقد تمكّنت واشنطن من توظيف استخبارات الجغرافيا المكانية (GEOINT)، وهو حقل استخباراتي نشأ من التمازج بين استخبارات الصور، واستخبارات الجغرافية المكانية. ويتم جمع استخبارات الصور من خلال الصور الملتقطة من جانب طائرات التجسس والأقمار الاصطناعية. ويلاحظ أن الصور التي يتم التقاطها تحدد المكان والزمان، وتظهر عادةً مجموعة واسعة من المعلومات، مثل توزيع السكان، أو الحدود

السياسية، أو انتشار عرقي معين في منطقة جغرافية محددة، أو أي بيانات أخرى ذات صلة بالموقع.

4. أدّت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 إلى طفرة غير مسبوقة في مجال بحوث الإرهاب، وحفزت إلى زيادة توجيه التمويلات لأبحاث الإرهاب، كما شجعت على ظهور مناهج بحثية جديدة، بما بشر بما أطلق عليه الباحثون «الموجة الثانية من بحوث الإرهاب». وهنا برز بقوة الاهتمام بدراسة الإرهاب من منظور جغرافي؛ حيث لوحظ نمو في استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأحداث الإرهاب العابرة للحدود الوطنية والمحلية، والتوقع بها، لمنع هجومها مستقبليًا، كما اكتسب المدخل الجغرافي في دراسة الإرهاب أهميته من اعتبار أن التعامل مع مشكلة اجتماعية وسياسية معقدة مثل الإرهاب من منظور جغرافي يؤدي إلى فهم أكبر، ليس فقط لمواقع الإرهابيين وأنشطتهم، ولكن للعمليات المكانية، واتصالات الشبكات الاجتماعية، والعمليات النظامية الاجتماعية، والتغيرات في المكان والزمان. وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أدّت تصرفات تنظيمات إرهابية، مثل تنظيمي القاعدة وداعش، إلى إعادة تعريف وتوسيع مفهوم الإرهاب، وزيادة البحث لفهم هذه الظاهرة المعقدة، فقد ظهرت تحولات متعلقة بخصائص الإرهابيين يصعب فهمها

5. يمثل زيادة عدد السكان مؤشرًا مقلقًا قد يؤدي إلى تحفيز الإرهاب أو يكون جاذبًا للهجمات الإرهابية، ولا سيما إذا رافقه ضعف في سيطرة الحكومات على جميع الأراضي والمجتمعات المحلية، وإذا ساءت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعدم قدرة الحكومات على تلبية جميع متطلبات السكان. وتميل متغيرات المستوى التعليمي والنوع الاجتماعي لأن تكون متغيرات محايدة ليس لها تأثير مباشر على زيادة تحفيز الأنشطة الإرهابية.

6. إن ارتفاع معدلات الهجرة في حدّ ذاته لا يؤثر على زيادة الإرهاب، بيد أن التمييز الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين هو الذي يؤدي إلى زيادة معدلات الإرهاب المحلي والعابر للحدود الوطنية. وأخيرًا، فإن النتيجة الأكثر اتساقًا في هذا النطاق

أن زيادة الإرهاب في بلد ما تؤدي إلى زيادة أعداد المهاجرين الذين يتركون هذا البلد قاصدين بلدانًا أخرى أو مناطق أخرى في البلد نفسه أقل إرهابًا.

7. إن زيادة المجموعات العرقية المتنوعة في بلد ما يجعله أكثر احتمالية لمواجهة نشاط إرهابي، وتتزايد احتمالية انخراط هذه المجموعات العرقية في العنف والإرهاب إذا تعرضت لأي نوع من التمييز أو التهميش والاستبعاد الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي.

8. إن العلاقة بين الدين والإرهاب هي علاقة معقدة للغاية، فكثيرًا ما يستخدم الإرهابيون القتل وتجنيد الأفراد تحت غطاء ديني، ولكن التراث النظري حول العلاقة بين الدين والإرهاب يشير إلى أن الدين في حدّ ذاته لا يرتبط بالإرهاب، فليس هناك دين معين يحضّ على الإرهاب، ولكن التفسيرات والتأويلات والفهم المختلف للجماعات الدينية للدين هي التي تفعل ذلك. من ناحية ثانية، يُعد التمييز القائم على أساس ديني مؤشرًا مهمًا على تحفيز وزيادة الأنشطة الإرهابية.

9. إن هناك اتفاقًا واسعًا على أنه لا توجد سوى علاقة ضعيفة وغير مباشرة بين الفقر والإرهاب. فعلى المستوى الفردي، لا يأتي الإرهابيون عمومًا من أفقر شرائح مجتمعاتهم، وعادة ما يكونون في مستويات متوسطة أو أعلى من المتوسط من حيث التعليم والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن مستوى الإرهاب ليس مرتفعًا بشكل خاص في أفقر دول العالم، بيد أنه كثيرًا ما يتمّ استخدام الفقر كمبرر للعنف من قبل الإرهابيين الثوريين الاجتماعيين، الذين قد يزعمون أنهم يمثلون الفقراء والمهمشين دون أن يكونوا هم أنفسهم فقراء. وتشير بعض البيانات أيضًا إلى أن الفقر قد يكون عاملًا ذا أهمية معينة في تجنيد أنواع معينة من العناصر الإرهابية (أو ربما في أدوار معينة داخل جماعة إرهابية).

10. أن وفرة الموارد الطبيعية تلعب دورًا في تحفيز ونشأة الصراعات المسلحة والحروب الأهلية، ولكنها لا تلعب دورًا في تحفيز ونشأة الإرهاب، بينما تلعب دورًا في استمرار ودعم التنظيمات الإرهابية، فعندما تسيطر جماعة إرهابية معينة على منطقة معينة فإنها تحاول استغلال مواردها الطبيعة لتمويل أنشطتها، ويتطلب ذلك

فرض درجة معينة من السيطرة على إقليم معين، والحفاظ على هذه السيطرة لفترة زمنية معقولة، والقدرة على إنشاء وتشغيل البنى التحتية المادية للقيام بأنشطة الاستغلال. وأخيرًا قد تكون وفرة الموارد في دولة ما تزيد من احتمالية أن تشهد هذه الدول هجمات إرهابية أكثر.

11. إن الدولة العراقية شهدت بعد الغزو الأمريكي لأراضيها تحولات مجتمعية كبيرة، وصارت البيئة العراقية هشة وملبدة بحالة من عدم الاستقرار والعنف والإرهاب، وكل هذا أثّر على أنماط التوزيع البشري للشعب العراقي، وساهم من ناحية أخرى في ارتفاع نسبة الفقر لمستوى وصل إلى 30٪، وفي المقابل عجزت الخطط والسياسات الوطنية في احتواء مكونات الشعب العراقي وعلى رأسهم الشباب الذين يُشكلون الفئة الأكثر عددًا من بين جميع فئات الشعب العراقي، ولذا عُدّ لجوء كثير منهم للانتماء لمنظمات متطرفة نتيجة طبيعية لمسار الأزمات الذي تخطو عليه الدولة العراقية. استثمر تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في أخطاء النظام والحكومة العراقية؛ بل إن خطته الاستراتيجية أو ما يُعرف بـ"وصفة الزرقاوي" التي بُنيت على أساس تحشيد المكونات الطائفية ضد بعضها ودفعها للاقتتال، قامت في أحد جوانبها على استغلال أحد عوامل الجغرافيا البشرية وهو ما يتعلق بالمكونات السكانية في البلاد.

12. هناك تشابه في التركيبة السكانية بين العراق وسوريا، وقد أثرت العوامل البشرية على توزيع السكان في داخل سوريا، فالعامل الديني كان له تأثير كبير في توزع بعض أبناء الأقليات الدينية الذين آثروا اللجوء إلى مناطق الجبال، فالتجأ العلويون إلى جبل الساحل، والإيزيدون إلى جبل سنجار وهكذا، أما العامل السلالي فكان له تأثير على انتشار مجموعات أخرى حيث انتشر الأكراد في جبال قنديل، والشركس في الجولان، والتركمان في الباير والبسيط.. إلخ.

13. تسبب نشاط تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسوريا في تأثيرات سلبية على الجغرافيا البشرية في كلا البلدين، إذ حدثت موجات نزوح واسعة النطاق، وقام التنظيم من جهته بتنفيذ عمليات تهجير قسري غيرت من التركيبة السكانية في مناطق نشاطه. ففي العراق أدّى تمدد التنظيم السريع

وسيطرته على نحو ثلث العراق، عام 2014، إلى نزوح وتهجير نحو 5 ملايين عراقي من مكونات دينية وإثنية مختلفة من بينها المكون السني، وهو ما خلق اضطرابًا ديموغرافيًا وزاد الضغط على المراكز الحضرية الرئيسية وعلى رأسها العاصمة العراقية بغداد. وأقدم داعش على تهجير مسيحيي سهل نينوى، وكذلك أقدم على عملية تطهير عرقي بحق الإيزيديين في العراق. وفي سوريا، قام التنظيم، بعدد من عمليات التهجير استهدفت المكونات الكردية والعربية وغيرها، واستُهلت عمليات التهجير بإبعاد مئات الأكراد من مناطق سيطرة التنظيم، وكذلك أبعد آلاف العرب من أبناء المنطقة الشرقية السورية عام 2014.

14. هناك عدد كبير من العوامل التي تلعب دورًا في بروز الجغرافيا البشرية للإرهاب، وإن تفاوتت هذه العوامل بين الحالتين محل الدراسة. وكما تمت الإشارة في القسم الأول من هذا الفصل، فإن هذه العوامل تتمثل في الغياب الكامل أو الجزئي لسلطة الدولة، فضلًا عن إمكانية تشبيك التنظيمات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة، وكذلك سعي تنظيمات الإرهاب لإقامة حاضنة مجتمعية، وأخيرًا، استغلال المظالم الدينية أو الإثنية، وذلك بهدف محاولة تجنيد أكبر عدد من المتعاطفين للعمل لصالح الجماعات الإرهابية. وبمراجعة الحالتين الليبية واليمنية، يلاحظ أن السبب الرئيسي وراء تمدد تنظيمات الإرهاب في الدولتين تعودان إلى الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية في عام 2011، ارتباطًا بما سمي «الربيع العربي»، والذي ترتب عليه انهيار الحكومات التي كانت قائمة في الدولتين، وفتح الباب أمام دخولهما فيما يزيد عن عقد من عدم الاستقرار والفوضى الداخلية، الأمر الذي هيّأ الفرصة لظهور دويلات تقودها التنظيمات الإرهابية.

15. لعبت العوامل الإقليمية والدولية دورًا مهمًا في بروز التنظيمات الإرهابية في حالة الصراعات المسلحة في الإقليم؛ إذ إن الولايات المتحدة وبريطانيا قد لعبتا دورًا في دعم تنظيم الجماعة المقاتلة الليبية في مواجهة حكومة الرئيس الليبي الأسبق، معمر القذافي، ثم تركت ليبيا تسقط في براثن الفوضى والإرهاب. أما في الحالة اليمنية، فإنه يبدو أن إيران ووكيلها ممثلًا في الحوثيين في اليمن، قد دخلوا في

تفاهمات مع تنظيم القاعدة في اليمن. وبالمثل، يلاحظ أن هناك مؤشرات على وجود تعاون بين بعض القوى اليمنية، مثل التجمع اليمني للإصلاح، وتنظيم القاعدة، وهو ما يفسر أسباب تنامي نشاط التنظيم على الرغم من الجهود التي تبذل لمكافحته.

16. أفغانستان بلد متنوع عرقيًا ولغويًا؛ إذ يقطن بها أكثر من 40 جماعة عرقية ودينية ومذهبية، ومن بين هذه الأعراق المجموعات الأربع الرئيسية، البشتون: الذين يشكلون أكثر من 40٪ من سكان أفغانستان، والطاجيك: وهم يُمثلون ثاني أكبر مجموعة عرقية في أفغانستان، ويُشكلون أكثر من 25٪ من عدد السكان، والأوزبك: الذين يشكلون نحو 10٪ من السكان. أما الهزارة: فيمثلون نحو 10٪ من السكان.

لعبت خصائص التركيبة السكانية للمجتمع الأفغاني -السابق ذكرها- دورًا بارزًا في رسم الأحداث السياسية التي شهدتها أفغانستان، والتي كان من إرهاصاتها نشوء طالبان وتمكنها من الإمساك بزمام الحكم، واستمرار نسختها الأولى مما أسمته «إمارة أفغانستان الإسلامية» في الفترة من 1996 وحتى الغزو الأمريكي للبلاد في 2001. فضلًا عن نجاح الحركة في حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الأفغانية طيلة العقدين الماضيين، حتى استطاعت انتزاع السلطة مُجددًا وتدشين نسخة ثانية من إمارتها في منتصف أغسطس عام 2021.

17. تضافرت العديد من العوامل التي أنتجت حركة طالبان في السياق الأفغاني، ورغم تنوعها بين الظروف السياسية الداخلية والعوامل الجيوسياسية، إلا أن العامل الديموغرافي يظل الأكثر أهمية في تشكيل الفضاء الإدراكي والسلوكي لحركة طالبان وتوفير حاضنة شعبية لها داخل المُجتمع، استطاعت من خلالها -بجانب عوامل أخرى- البقاء والاستمرار، والوصول إلى الحكم مرتين، رغم الجهود الدولية للإطاحة بها واستئصالها والتي استمرت نحو 20 عامًا أنفقت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية مليارات الدولارات. وهنا يُمكن إيعاز أحد أسباب هذا الفشل إلى اعتماد الجهود الأمريكية على الأداة العسكرية بشكل كبير، وتجاهل طبيعة وخصائص الهيكل المجتمعي لأفغانستان، مع عدم إدراكها

الكامل لحقيقة أن طالبان جزء من النسيج المكون لهذا الهيكل. ومع ذلك لا يُمكن الجزم أو الوصول لاستنتاج عام مفاده أن توفر الخصائص المُجتمعية المُشار إليها سلفًا داخل سياق مُجتمعي آخر قد يُنتج بالضرورة فاعلًا مُسلحًا دون الدولة يستطيع الوصول إلى الحكم على غرار السيناريو الطالباني في أفغانستان، ذلك لأن العوامل والظروف المجتمعية التي أفرزت حركة طالبان لا يمكن اجتزاؤها عن تفاعلات البيئة السياسية المحلية والظروف الإقليمية والدولية التي أنتجت الحركة في سياق تاريخي مُعين.

وفي الختام، يُظهر هذا الكتاب أهمية فهم التفاعلات الجغرافية في الإرهاب العالمي، ويؤكد الترابط بين مختلف أبعاد الجغرافيا البشرية والإرهاب، كما يُظهر أن الجغرافيا الثقافية هي أبرز هذه الأبعاد ارتباطًا بالنشاط الإرهابي، تليها الجغرافيا السكانية، ثم الجغرافيا الاقتصادية. ويلفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين المتخصصين في دراسة الإرهاب بالبعد الاقتصادي لندرة الكتابات في هذا الشأن.

ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES